الأمم المتحدة

A/77/PV.7

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والسبعون

الجلسة العامة ٧

الأربعاء، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي . . . . . (هنغاريا)

*افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠*

**خطاب السيدة كاتالين نوفاك، رئيسة هنغاريا**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة هنغاريا.

*اصطحبت السيدة كاتالين نوفاك، رئيسة هنغاريا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة كاتالين نوفاك، رئيسة هنغاريا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيسة نوفاك** (*تكلمت بالإنكليزية*): "ربما كان الحال دائماً هو أن تحقيق السلام هو أصعب أشكال القيادة. لا أعرف وصفة واحدة للنجاح، ولكنني لاحظت على مر السنين أن بعض خصال القيادة عالمية وكثيراً ما تتعلق بإيجاد سبل لتشجيع الناس على تضافر جهودهم ومواهبهم وبصائرهم وحماسهم وطموحاتهم من أجل العمل معاً". (A/64/PV.105، الصفحة ٣)

هذا اقتباس من الخطاب الذي ألقته جلالة الملكة الراحلة إليزابيث الثانية أمام الجمعية العامة في عام ٢٠١٠. واليوم، في اليوم الدولي للسلام، أقف هنا لأحث قادة العالم على أن يكونوا مخلصين لإرث الملكة إليزابيث الثانية حتى نتمكن من العيش في سلام.

ويسرّني ويشرفني بصفة خاصة أن أحيي ابن بلدي الهنغاري، رئيس الجمعية العامة، السيد تشابا كوروشي. بهذه الرئاسة، تعمل هنغاريا مرة أخرى رئيسة للجمعية العامة لمدة عام واحد بعد ٤٠ عاماً من توليها لها. وإنه لشرف عظيم لهنغاريا، لا سيما في ظل الحالة الراهنة الصعبة. وأتمنى لكم، سيدي، كل النجاح في عملكم.

أقف أمام الجمعية اليوم بصفتي رئيسة هنغاريا – أول امرأة تتولى الرئاسة في بلدي، وزوجةً وأماً لثلاثة أطفال. وبصفتي رئيسة وأمّاً، أشعر بالمسؤولية عن الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة، حيث يمكنهم التمتع بالأمن والراحة.

واليوم، في اليوم الدولي للسلام، أقف أمام الجمعية العامة لأؤكد من جديد الالتزام المنوط بنا، بموجب المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة:

وفقا للمقرر ٥٠٦/٧٧، وبدون أن يشكل ذلك سابقة بالنسبة للمناقشات العامة المستقبلية والاجتماعات الرفيعة المستوى المقرر عقدها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، سيُستكمل المحضر الرسمي لهذه الجلسة العامة للجمعية العامة بمرفق يحتوي على البيان المسجل سلفا الذي أدلى به رئيس دولة أوكرانيا، على أن يُقدم البيان إلى رئيس الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُعرض فيه البيان المسجل سلفا في قاعة الجمعية.

”حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرّع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها“.

فلنذكّر أنفسنا بالسبب الرئيسي لنشأة الأمم المتحدة: السلام. فكثيراً ما نتظاهر نحن شعوب العالم الغربي وقادته بأننا عشنا في عصر يسوده السلام الدائم والرخاء منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد يكون ذلك صحيحاً من نواحٍ كثيرة – بل إننا فعلاً نعيش في عصر أكثر سلاماً وازدهاراً من ذي قبل. ومع ذلك، دعونا لا ننسَ الحروب والنزاعات المسلحة المستعرة في العديد من مناطق العالم، التي تقتل الأبرياء، وتمزّق الأسر، وتدمر البنى التحتية والاقتصادات، وتحوّل الحقول الزراعية المعتنى بها جيداً إلى أراض قاحلة، وتزيد من تدمير العالم من حولنا.

ووفقاً لمتعقب النزاعات العالمية التابع لمجلس العلاقات الخارجية، يوجد حالياً ٢٧ نزاعاً مستمراً في جميع أنحاء العالم. يصنف المتعقب النزاع إلى ثلاث مجموعات: ”المتفاقم“ و ”غير المتغير“ و ”المتحسّن“. وفي الوقت الراهن، لا يوصف أي نزاع من تلك النزاعات بأنه ”متحسن“. وعلى الصعيد العالمي، يتزايد النزاع والعنف وفقاً للأمم المتحدة التي حذرت من أن السلام يتعرض لتهديد أكبر في جميع أنحاء العالم الآن مما كان عليه منذ الحرب العالمية الثانية. وما فتئ عدد الحروب والنزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم يتزايد باطراد منذ ذلك الحين. وسرعان ما طغت التطورات الأخيرة في أوروبا وأجزاء أخرى من العالم على التفاؤل العلمي بأن انخفاض عدد الضحايا قد يؤدي إلى عملية تصبح فيها النزاعات المسلحة غير ذات أهمية.

لقد جئت من هنغاريا، من قلب أوروبا. وقد يفترض الجميع أن السلام ما برح منذ الحرب العالمية الثانية سمة إقليمية. ينبغي ألا ننسى أن الدبابات السوفيتية كانت تجوب شوارع بودابست بعد ١١ عاماً فقط من نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد عشنا ٤٥ عاماً من الديكتاتورية الشيوعية، ولم يستغرق الأمر وقتاً طويلاً بعد التغيير السلمي للنظام في عام ١٩٨٩ حتى اندلعت الحرب في جوارنا الجنوبي اللصيق. واستمر القتل لمدة عقد من الزمان.

والآن، وبعد مرور ما يقرب من ٢٠ عاماً، تستعر الحرب مرة أخرى في القارة الأوروبية، في أحد البلدان المجاورة لهنغاريا. إنها تملأ وجداننا بقلق خاص، خاصة وأن الهنغاريين الذين يعيشون عبر الحدود قد جادوا بدمائهم أيضاً. إن حرب روسيا ضد أوكرانيا تشكل تهديداً مستمراً وخطراً أمنياً، لا على المواطنين الأوكرانيين الذين يعيشون في منطقة الحرب وحسب ولكن علينا جميعاً. إن التهديد بالتصعيد هو سبب للقلق والعمل.

وتدين هنغاريا بشدة عدوان روسيا على أوكرانيا الذي دمر السلام في أوروبا وتسبب في معاناة إنسانية مأساوية ودمار، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على النظام العالمي. ومنذ بداية النزاع، وقف الهنغاريون إلى جانب الضحايا. لقد قدمنا المعونة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لأوكرانيا وللشعب الأوكراني الفار من الحرب. وتنفّذ هنغاريا حالياً أكبر عملية إنسانية في تاريخها الحديث. وقد وفّر الشعب الهنغاري والكنائس والمنظمات المدنية والسلطات المحلية والحكومة المأوى لما يقرب من مليون لاجئ منذ اندلاع النزاع.

لقد تعلمنا أن الحرب شر ولا طائل من ورائها. وليس للحرب سوى الضحايا، والأسر هي من يتكبد أكبر الخسائر: الأمهات والآباء الذين يفقدون أبناءهم في ساحة المعركة؛ والزوجات اللواتي يفقدن أزواجهن في القتال؛ والأطفال الذين يفقدون إخوانهم وأخواتهم في جحيم الحرب. وندعو بأقوى العبارات الممكنة إلى التحقيق في جرائم الحرب المرتكبة ضد المدنيين الأبرياء. ويجب توثيق تلك الجرائم والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها من قبل المؤسسات الدولية ذات الصلة. ولا يمكن لأي جريمة ترتكب أن تمر دون عقاب.

فماذا نريد من الأمم المتحدة؟ أن تكسب الحرب؟ يجب ألا نؤيد كسب أي حرب. ويجب أن نقف مع استعادة السلام. وإذا كانت هناك إرادة، فلن نعدم الوسيلة.

وهنغاريا عضو في عدة نظم اتحادية، بما في ذلك قبل كل شيء الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، من بين أخرى. تلك منظمات أنشأها آباؤها المؤسسون سعياً إلى تحقيق السلام بوصفه هدفهم الأساسي. ويمكنني القول بأنهم جُبلوا على الرغبة في السلام، وأنا مقتنع بأن خدمة السلام هي أساس هويتهم.

اسمحوا لي أن أذكِّر مرة أخرى بكلمات الملكة الراحلة إليزابيث الثانية،

”إن الأهداف والقيم التي ألهمت ميثاق الأمم المتحدة لا تزال قائمة، ألا وهي تعزيز السلم والأمن والعدالة على الصعيد الدولي؛ والتخفيف من وطأة آفة الجوع والفقر والمرض وإزالتها؛ وحماية حقوق وحريات كل مواطن“. (المرجع نفسه، الصفحة ٢)

وتحض هنغاريا الدول الأعضاء الزميلة على إعلان السلام أولوية رئيسية في الصراع الدائر حاليا بين روسيا وأوكرانيا.

وليس من البديهي بأي حال من الأحوال، في وقت الحرب وأزمات الطاقة والغذاء، أن تركز اليوم، المنظمات التي أُنشئت لتجنب الحرب والحفاظ على السلام على التلقين الأيديولوجي. فهذا ليس ما نحتاجه اليوم. وبدلا من ذلك، يجب أن نستعيد قدرتنا على التمييز بين ما هو أساسي وما ليس له صلة بالموضوع؛ والتمييز بين المهم وغير المهم. والتمييز بين الواقع والخيال. لقد جاء معظمنا إلى الجمعية من لندن. فقد حضرنا معا جنازة الملكة إليزابيث الثانية، وانحنينا أمام نعشها. إننا نودع ملكة استثنائية، كانت حياتها مكرسة لخدمة السلام. ونحن مدينون لأبناء شعبها وذكراها بأن نتخذ قراراتنا بنفس الروح.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالاقتباس من ونستون تشرشل، الذي قال في عام ١٩٥٣:

”إن القادرين على الفوز في حرب جيدة نادرا ما يستطيعون صنع سلام جيد، أما الذين يستطيعون صنع سلام جيد فلن ينتصروا في الحرب أبدا“.

فلنصنع سلاما جيدا.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة هنغاريا على البيان الذي أدلت به من فورها.

*اصطُحبت السيدة كاتالين نوفاك، رئيسة هنغاريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.*

**خطاب السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كوت ديفوار.

*اصطُحب السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس واتارا** (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم عن جدارة رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين. وأتمنى لكم كل النجاح في الوفاء بهذه المسؤولية العظيمة.

أود أيضا أن أهنئ بإخلاص سلفكم، السيد عبد الله شهيد، على قيادته المتميزة وإدارته الفعالة لعملنا خلال الدورة الماضية. وخلال فترة مليئة بالتحديات، اتسمت على وجه الخصوص بجائحة مرض فيروس كورونا، مكنتنا مبادراته الجديرة بالثناء من الحفاظ على الأمل في مستقبل أفضل.

وأود أن أشيد إشادة حارة بالأمين العام أنطونيو غوتيريش وأن أؤكد له دعم بلدي الكامل لجهوده الدؤوبة من أجل تعزيز دور المنظمة في تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا. ونشجع الأمين العام في كل جانب من جوانب عمله، بما في ذلك تنفيذ الأحكام ذات الصلة الواردة في تقريره المعنون ”خطتنا المشتركة“ (A/75/982).

وترحب كوت ديفوار بالنجاحات الرئيسية التي حققتها الأمم المتحدة في العديد من المجالات منذ تأسيسها. وفي ذلك السياق، يود بلدي أن يشكر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي أعلنت في ٣٠ حزيران/يونيه توقفها عن منح مركز لاجئ للاجئين الإيفواريين. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالتعاون الممتاز بين المفوضية وبلدي. ومع ذلك، فإن التحديات المتعددة والمعقدة المتعلقة بالسلام والأمن والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة، كلها لا تزال مسائل تبعث على القلق. وأرحب بأهمية موضوع هذه الدورة، الذي يدعونا إلى النظر في حلول للتغلب على التحديات الماثلة أمامنا.

إن تفاقم التوترات الجيوسياسية وظهور صراعات دولية جديدة يعرضان السلم والأمن الدوليين للخطر. لقد ذكرتنا الحرب الأخيرة في أوكرانيا بأن السلام مسعى دائم يجب أن نسعى إليه بدأب. ولا تزال المواجهة، التي تشكل تهديدا باستخدام الأسلحة النووية، تقوض السلام العالمي وتغرق البشرية في أزمات متعددة. وهذا يبين لنا مرة أخرى جوانب القصور في اللجوء إلى الخيار العسكري في حل الصراعات. من هذا المنطلق، فإن كوت ديفوار، التي ما فتئت تدعو دائما إلى التعايش السلمي واستخدام الحوار في البحث عن حلول للنزاعات بين الدول، تجدد دعوتها إلى الوقف الفوري والنهائي للأعمال القتالية في أوكرانيا.

إن الحرب تجر عواقب اقتصادية ومالية واجتماعية خطيرة على البلدان الأفريقية. والواقع أن ارتفاع أسعار النفط والصعوبات في تزويد الأسواق بالحبوب والأسمدة أدت إلى تضخم واسع النطاق، وزيادة في أسعار الفائدة في الأسواق الدولية، وتباطؤ في النمو العالمي. وبالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية، أدى الصراع بالتالي إلى صعوبات في تمويل اقتصاداتها، وزيادة في أسعار السلع الأساسية، بل أدى حتى إلى ظروف شبيهة بالمجاعة، بسبب اعتمادها على الحبوب والأسمدة الواردة من أوكرانيا وروسيا.

لقد دفعت تلك الحالة الحكومة الإيفوارية إلى دعم تكلفة المنتجات النفطية والقمح، ووضع حد أقصى مؤقتا لأسعار العديد من الأغذية الأساسية من أجل دعم الأسر المعيشية، ولا سيما الأسر التي بأمس الحاجة إليها. أرحب بتوقيع الاتفاق في إسطنبول في ٢٢ تموز/يوليه بشأن تصدير القمح من أوكرانيا، بوساطة الأمم المتحدة وتركيا.

ومع ذلك، نأسف لأن ١٧ في المائة فقط من القمح المصدر من أوكرانيا منذ ذلك التاريخ قد خُصص للبلدان الأفريقية. ولذلك، تطلب كوت ديفوار مرة أخرى إعطاء الأولوية لأفريقيا في تنفيذ اتفاق اسطنبول. كما ندعو المؤسسات المالية الدولية وشركاء أفريقيا في التنمية إلى التعجيل بجمع الموارد اللازمة لدعم أكثر البلدان ضعفا حتى تتمكن من التصدي للآثار المتعددة للنزاع في أوكرانيا.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي النتائج الملموسة لجهودنا الجماعية في خدمة السلام في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وكوت ديفوار، التي استضافت واحدة من أكبر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، تقدر تقديرا كاملا التضحيات التي قدمتها البلدان المساهمة بقوات للتمكين من استعادة السلام وتيسير إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

واستنادا إلى نجاح عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وإيماننا بقيم ميثاق الأمم المتحدة، فإننا نشارك بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كما ذكرت أمام مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (انظر S/PV.8413). وفي ذلك الصدد، يسرني أن كوت ديفوار تشارك في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشيد بالكفاءة المهنية للوحدات الإيفوارية المنتشرة في عمليتي حفظ السلام هاتين.

وأوبن الجنود الإيفواريين الذين لقوا حتفهم في خدمة السلام في البلد الشقيق مالي، الذي يحتاج إلى التزام حازم من جانب جميع من يقفون إلى جانبه في كفاحه ضد الجماعات الإرهابية المسلحة. ومما يؤسف له أنه في سياق مكافحة الإرهاب، يُحتجز هناك ظلما منذ ١٠ تموز/يوليه ٤٦ جنديا إيفواريا، يشكلون جزءا من التناوب الثامن في العنصر الوطني للدعم داخل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة

الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأدعو مرة أخرى إلى الإفراج الفوري عنهم. ويشجع بلدي السلطات المالية على تركيز جهودها على مكافحة الإرهاب والتنفيذ الحازم لمختلف مراحل الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية والإصلاحات السياسية والمؤسسية، في ضوء الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في شباط/فبراير ٢٠٢٤، من أجل رفاه شعب مالي.

لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا رئيسيا للسلام والأمن الدوليين ويمثل تحديا هائلا لم ينجح أي بلد في التغلب عليه بمفرده. ولذلك، يجب أن نعزز مواردنا مجتمعة لمكافحة تلك الآفة وإظهار التضامن والتصميم.

وفي هذا الصدد، يشيد بلدي بالإجراء الحاسم الذي اتخذته فرنسا وشركاؤها الأوروبيون في منطقة الساحل ويكرر دعوته إلى زيادة مشاركة الدول الكبرى الأخرى في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل وخليج غينيا من خلال دعم الجيوش الوطنية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومبادرة أكرا. وبغية الإسهام في ذلك الجهد الجماعي، فتحت كوت ديفوار أمام البلدان الأفريقية "الأكاديمية الدولية لمكافحة الإرهاب"، ومقرها مدينة جاكفيل الساحلية والتي توفر التدريب في جميع القطاعات المدنية والعسكرية المشاركة في مكافحة الإرهاب.

تنعقد الدورة الحالية للجمعية العامة في وقت تتجه فيه أزمة الطاقة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا إلى المساس بالتقدم المحرز في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وخاصة نتيجة لعودة بعض البلدان الصناعية إلى استخدام الفحم. وللأسف، فإن الوقت ينفد، ويجب علينا التصرف بسرعة وتنفيذ جميع الالتزامات بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لتحقيق هدف الحفاظ على الاحترار العالمي دون ١,٥ درجة مئوية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تخفض بشكل كبير من انبعاثاتها من غازات الدفيئة وأن تفي بالتزامها بالمساهمة بمبلغ ١٠٠ بليون دولار سنويا للبلدان النامية.

وأنا مقتنع بأن الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في مصر، ستوفر فرصة جديدة لتجديد الالتزام السياسي لجميع الأطراف المعنية بالمساهمة في تمويل مكافحة الاحترار العالمي. وأود أن أشير مرة أخرى إلى أن بلدي سيفي بالتزاماته بموجب اتفاق باريس وأنه ملتزم بحماية تراثه من الغابات وتنوعه البيولوجي الغني.

وهذا هو سبب إطلاق مبادرة أبيدجان – "برنامج إرث أبيدجان" – التي أُطلقت في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي تشرفت كوت ديفوار باستضافتها في الفترة من ٩ إلى ٢٠ أيار/مايو. وقد سررت بالالتزام الاستثنائي والدعم المالي من الشركاء في التنمية لمبادرة أبيدجان، التي جمعت بسرعة كبيرة الموارد اللازمة لتنفيذها، بمبلغ يزيد على ٢,٥ بليون دولار.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، تمر البشرية بنقطة تحول فيما يتعلق بمستقبلها. وتجبرنا التهديدات التي تواجه بلداننا على إظهار قدر أكبر من التضامن والتآزر والعدالة والإنصاف – وهي المبادئ التي تقوم عليها تعددية الأطراف التي لا يزال بلدي ملتزما بها. ومن نفس المنطلق، تدعو كوت ديفوار إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، تستطيع فيه أفريقيا أن تأخذ مكانها الصحيح.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كوت ديفوار على البيان الذي أدلى به للتو.

*اصطُحب السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.*

**خطاب السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سيراليون.

*اصطُحب السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس بيو** (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أشيد برئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، سعادة السيد عبد الله

شهيد، على جهوده المتواصلة في إعادة الجمعية العامة إلى وتيرة عملها قبل الجائحة وعلى رسالة الأمل التي بعث بها. واسمحوا لي أيضا أن أتقدم إليكم، السيد كوروشي، بالتهنئة على توليكم رئاسة الجمعية العامة. أنا متفائل بامتنان بشأن قيادتكم في هذه الأوقات غير المسبوقة. وأثني أيضا على الأمين العام أنطونيو غوتيريش لحشد الدعم المتعدد الأطراف اللازم بحثا عن حلول لمواجهة حجم التحديات العالمية الراهنة وطابعها الملح. وتجدر أيضا الإشادة بتقديمه في الوقت المناسب لتقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، والذي يتحدث عن تعزيز الحوكمة العالمية مع التركيز على جدول أعمال مستقبلي يحركه التضامن المتعدد الأطراف والعمل الجماعي. في الوقت الذي يواجه فيه عالمنا توقعات اقتصادية غير مسبوقة ومتقلبة ناتجة عن الآثار المتبقية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وأزمات أخرى، فإن موضوع هذه الدورة، "لحظة فارقة: حلول تحويلية للتحديات المتشابكة"، هو الأنسب ويأتي في الوقت المناسب.

لقد تعقّد تقدمنا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠ بسبب إعادة توجيه تمويل التنمية والاستثمار العالميين، والاضطرابات في سلاسل الإنتاج والتوريد، وتزايد انعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة، والتباطؤ العام في اقتصادات الدول، والآثار الضارة الدائمة لتغير المناخ. أدعو الأسرة العالمية إلى أن تكون عاقدة العزم ومنصفة بشأن تطوير أدوات مبتكرة لتمويل التنمية تكون خالية من القيود الصارمة وتكاليف المعاملات المرتفعة المرتبطة بالقروض الميسرة. فيمكن للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تزيل المخاطر عن الاستثمارات ذات الأهمية الحاسمة للتنمية المستدامة. ويجب أيضا مواءمة المعونة مع أولويات التنمية المحلية.

إن الآثار الضارة لتغير المناخ لا حدود لها. الاحترار العالمي، وأنماط الطقس التي لا يمكن التنبؤ بها، وارتفاع مستويات سطح البحر، وتدهور الأراضي تتسبب في خسائر فادحة للأمن الغذائي والمائي العالمي. وهناك تكاليف مرتبطة بذلك على الحوكمة والاستقرار. لقد وردتنا المعلومات بأن أفريقيا تواجه مخاطر وتكاليف غير متناسبة من تغير المناخ. ولذلك يجب أن نكون متسقين في الوفاء بالتزاماتنا تجاه جميع الأطر الدولية القائمة للتصدي لتغير المناخ. وإلى جانب الإعلانات المعتادة، يجب أن نتعاون في جهود التخفيف وأن ننسقها، ونحسن الهياكل الأساسية لنظم الإنذار المبكر، ونستثمر أكثر في تحسين إدارة الموارد المائية، ونعزز إدارة مخاطر الكوارث، ونعزز حفظ وحماية الموائل الطبيعية. وهناك أيضا فرص، لا سيما في أفريقيا، وسيراليون على وجه الخصوص، لتحولات عادلة في مجالي الطاقة والزراعة الريفية.

يمكن للتمويل المتعدد الأطراف العادل والسهل المنال من أجل المناخ أن يحفز التدابير والابتكارات العالمية والقطرية اللازمة لبناء ودعم القدرة المستدامة على التكيف مع تغير المناخ. ويمكن للاستثمار الأخضر أن يدعم التنمية المستدامة. ويجب في مثل هذه الجهود أن تكون أدوار ومصالح النساء والشباب محورية للاستثمارات المناخية. إن سيراليون ملتزمة تماما بإبرام معاهدة بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ويجب أن تعطي هذه المعاهدة، بين أمور أخرى، الأولوية لتدابير الحفظ، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع النقدية وغير النقدية، والتنمية المجدية للقدرات، ونقل التكنولوجيا البحرية.

إن تنمية رأس المال البشري هي محرك بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والمستدامة. لقد زادت سيراليون التمويل المحلي للتعليم، ووفرت مواد التعليم والتعلم، وحسنت سياسات التعليم وإدارته. لدينا الآن المزيد من الأطفال والمزيد من الفتيات، بمن فيهن فتيات حوامل ومتعلمون فقراء وريفيون ومتعلمون ذوو إعاقة. ولكن بوسعنا تجاوز أوجه القصور في الحصول على التعليم. وبصفتي رئيسا مشاركا للجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بالهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة ومناصرا لمؤتمر قمة تحويل التعليم، الذي عُقد للتو في بداية هذه الدورة السابعة والسبعين للجمعية، فإنني أحث على بذل جهود عالمية متضافرة لمعالجة أزمة التعلم. فيمكننا حشد نماذج تمويل مبتكرة، وضمان حصول الجميع على التعليم، ولا سيما للفتيات والمتعلمين ذوي الإعاقة، وتعزيز التكنولوجيا في التعليم، والقيام باستثمارات أكبر في محو الأمية والإلمام بقواعد الحساب الأساسيين،

ومعالجة أوجه قصور الهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وغيرها، ودعم برامج التغذية المدرسية، وتمويل التدريب التقني والمهني، وتمويل الاحتياجات الأخرى عبر سائر قطاع التعليم. وبالتعاون الوثيق بين الدول، نحن واثقون من أننا نستطيع معالجة أزمة التعلم في عصرنا.

ومن أجل التصدي لأزمة الغذاء العالمية، التي تؤثر بشكل غير متناسب على أقل البلدان نموا، تنضم سيراليون إلى النداء العاجل للعمل على زيادة التمويل لدعم الزراعة والري وتعزيز النظم الغذائية والتغذية للسكان الضعفاء والحماية الاجتماعية للسكان المعرضين للخطر. كما تؤيد سيراليون النداءات الداعية إلى تخفيف القيود المفروضة على الإمدادات العالمية، وخاصة المتعلقة بالأسمدة والأرز والسلع الزراعية الأخرى. ومن شأن الدعم المتعدد الأطراف لإنشاء مصارف للتنمية الزراعية تدعم الاستثمارات الزراعية الخاصة وسلاسل القيمة المضافة الزراعية أن يعزز الاكتفاء الذاتي وزيادة القدرة على الصمود في ذلك القطاع.

إن جائحة كوفيد-١٩ تذّكرنا بأن الإنصاف والتعاون المتعدد الأطراف والاستجابة العالمية الشاملة هي ما نحتاج إليه للتصدي لحالات الطوارئ الصحية التي يمكن أن تقوض السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي. وتؤكد سيراليون التزامها بالجهود العالمية الرامية إلى استكشاف سبل مبتكرة وفعالة لتعزيز الأمن الصحي والتأهب لمواجهة الجوائح وبناء القدرات على الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية وتعزيز قدرة أكبر على التحمل في مجال تقديم الرعاية الصحية.

وتعتقد سيراليون أن ثمة حاجة ماسة إلى الدعم المتعدد الأطراف لاستكمال الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من وفيات الأمهات والأطفال ومنع الجوائح والتصدي لأمراض المناطق المدارية والأمراض المعدية وبناء الهياكل الأساسية للرعاية الصحية وقدرات العاملين في مجال الرعاية الصحية وتعزيز الرعاية الصحية الأولية. وينبغي دعم الجهود الرامية إلى زيادة التمويل المحلي للرعاية الصحية بزيادة التمويل المتعدد الأطراف وتعزيز التعاون.

لا تزال سيراليون ملتزمة التزاما كاملا بجدول الأعمال العالمي الذي يضع النساء والفتيات في صميم التنمية المستدامة والشاملة للجميع. ونعتقد أنه لا يمكننا تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولذلك، يجب أن نحشد الدعم المتعدد الأطراف لتحقيق وإدامة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عصرنا هذا.

يشكل العنف الجنسي تهديدا خطيرا للعدالة والحقوق الأساسية للرجال والنساء والأطفال في جميع أنحاء العالم. وفي كل ركن من أركان المعمورة، يواجه ضحايا الاعتداء الجنسي عراقيل في كفالة مساءلة الجناة والوصول إلى سبل الانتصاف الصحية والقانونية والاقتصادية التمكينية. وفي سيراليون، اتخذنا إجراءات تشريعية وإدارية واسعة النطاق للتصدي للعنف الجنسي والجنساني منذ إعلاني في عام ٢٠١٩ اعتبار الاغتصاب حالة طوارئ وطنية.

وفي العام الماضي، وأمام هذه الجمعية، أعلنت أنني أوعزت إلى البعثة الدائمة لسيراليون لدى الأمم المتحدة بتقديم مشروع قرار قائم بذاته إلى الجمعية العامة بشأن إمكانية لجوء الأشخاص من ضحايا العنف الجنسي إلى القضاء (انظر A/76/PV.6). ودعوت إلى التضامن العالمي بشأن هذه المسألة وإلى أن تمنح الأمم المتحدة جميع ضحايا العنف الجنسي سبل الانتصاف التي يستحقونها.

وفي ٢ أيلول/سبتمبر، اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار التاريخي ٣٠٤/٧٦، المعنون "التعاون الدولي من أجل لجوء ضحايا العنف الجنسي إلى القضاء وسبل الانتصاف والمساعدة". وأشكر الجمعية. فبذلك، أكدت الجمعية العامة الاعتقاد الصادق والمشترك للمجتمع العالمي بأن العنف الجنسي أمر مدان وأنه يجب على الدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات فعالة للتصدي له، فضلا عن توفير إمكانية اللجوء إلى القضاء في الوقت المناسب ومن دون إعاقة من خلال التشريعات الوطنية المتعلقة بالضحايا والناجين.

وبوصفنا المجتمع العالمي، أعربنا عن تصميمنا على التصدي لتلك الآفة. ويجب علينا الآن أن نفعل كل ما في وسعنا لتنفيذ إمكانية

اللجوء إلى القضاء وغيره من سبل الانتصاف لضمان الكرامة لجميع ضحايا العنف الجنسي.

تشكل الدول الصغيرة أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي أقوى المدافعين عن النظام الدولي القائم على القواعد الذي يقوم عليه عمل الأمم المتحدة. والواقع أن الدول الصغيرة تقوم بأدوار القائمين الرئيسيين على صياغة الوثائق والمفاوضين وقادة الفكر بشأن طائفة متنوعة من القضايا الدولية. وهي تفعل ذلك بجد من خلال شفافية القصد وبناء التحالفات في جميع المجالات.

وفي هذا الصدد، تقترح سيراليون مواصلة السعي إلى تجسيد هذه القيم في مجلس الأمن. وأعول على الدعم القيم والهائل من هذا الجهاز لمسعى سيراليون الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٥، وذلك في الانتخابات المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠٢٣.

تؤكد حكومتي من جديد التزامها بالحكم ذي الصلة من أحكام ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، على النحو الوارد في القرار ١٥١٤ (د-١٥). ونضم صوتنا إلى صوت جميع الأطراف المشاركة في الحوار بشأن إنهاء الاستعمار في المطالبة بمواصلة إظهار حسن النية والالتزام الراسخ بإيجاد حل نهائي ودائم لجميع المنازعات على السيادة.

وبصفتي منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح مجلس الأمن، يسرني أن أنوه بالتقدم الجدير بالثناء المحرز في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونعتقد أن التقدم المحرز خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة يستند إلى إقرار الجمعية العامة بالاعتراف الواسع النطاق والدعم الكبير من جانب الدول الأعضاء لتطلع البلدان الأفريقية المشروع إلى الاضطلاع بدورها الصحيح على المسرح العالمي.

وبينما تواصل أفريقيا الترويج للموقف الأفريقي الموحد وحشد الدعم له، على النحو الذي تبناه توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، أحث الدول الأعضاء على مواصلة إظهار التزامها المتجدد وإرادتها السياسية لتصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا من خلال دعم إصلاح مجلس الأمن لجعله جهازا عالميا أكثر شمولا وديمقراطية وشفافية وشرعية وكفاءة وأكثر خضوعا للمساءلة، على نحو يجسد بصورة سليمة الحقائق الجيوسياسية لعالمنا حاليا ومستقبلا ويعالجها على نحو ملائم. وتلتزم سيراليون بالتعاون البناء في إطار نظام الأمم المتحدة المتعدد الأطراف القائم على القواعد. ولا يمكننا استنباط وتنفيذ حلول تحويلية للتحديات العالمية إلا من خلال التعاون العالمي.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سيراليون على البيان الذي أدلى به للتو.

*اصطُحب السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.*

**خطاب السيد ألار كاريس، رئيس جمهورية إستونيا**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إستونيا.

*اصطحب السيد ألار كاريس، رئيس جمهورية إستونيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألار كاريس، رئيس جمهورية إستونيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس كاريس** (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أكون هنا اليوم، وإن كنت أتمنى لو أن الظروف المحيطة بأول خطاب لي كانت مختلفة. وقبل عام، قدم الأمين العام تقريره الملهم "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، التي توجز رؤيته للسنوات الخمسة والعشرين المقبلة من التعاون العالمي، وأطلق مناقشات بشأن كيفية تنشيط تعددية الأطراف وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأنا أؤيد أهداف التقرير، غير أن بلوغها بات مهمة جبّارة لأن العالم ممزق. ونحن نشهد الانتهاك الوحشي المستمر للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة في كل قارة. وأصبحت الأمم المتحدة نفسها ساحة

معركة، حيث تحاول بعض الدول إقناع العالم بأن القيم المشتركة التي نحن جميعا ملزمون بالتقيد بها غير موجودة.

إن المعيار الوحيد الذي يجب أن نتبعه هو ميثاق الأمم المتحدة – وعدنا المشترك الفريد بتحقيق السلام لجميع الدول، كبيرها وصغيرها، ووعدنا بالنهوض بحقوق الإنسان الأساسية وكفالة المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. إنه ليس خيارا. فعلى عاتق الأمانة تقع مسؤولية جماعية لكفالة أن يسود السلام والعدالة وحقوق الإنسان.

وقد شن الاتحاد الروسي، وهو عضو دائم في مجلس الأمن، هجوما في ٢٤ شباط/فبراير على أوكرانيا الديمقراطية والمسالمة ذات السيادة. وبدأت روسيا حربا عدوانية بهدف إنهاء سيادة جارتها والإطاحة بحكومتها الشرعية وإبادة الأمة الأوكرانية وتنفيذ نظامها التعسفي الغارق في الإمبريالية والمصالح الذاتية والهيمنة.

إن الغزو الروسي، بما في ذلك الاحتلال غير القانوني لشبه جزيرة القرم واستيلاء روسيا السابق على الأراضي في جورجيا ومولدوفا، يبرهن على عدم احترام روسيا التام للقانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد، وهو اعتداء على ميثاق الأمم المتحدة وكل قيمة ومبدأ تمثله الأمم المتحدة.

إن ذلك العدوان الوحشي وغير المبرر هو أخطر تهديد للسلم والأمن العالميين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخطر يتهدد أساس منظومة الأمم المتحدة ذاته ويقوض أمن جميع أعضاء المجتمع الدولي.

إن بعض الزملاء مترددون في الانحياز إلى أي من الطرفين فيما يتعلق بالعدوان الروسي. ويجادل البعض بأن الحرب بين روسيا وأوكرانيا. وأنا أرى المعتدي والضحية. ومن الناحية القانونية، وكذلك أخلاقيا، لا يوجد سوى جانب واحد صحيح يتعين الوقوف معه. والوقوف في منطقة رمادية يشجع المعتدي ويقوض هذه المنظمة ويغذي المعاناة الإنسانية.

لقد شهدنا، في السنوات الأخيرة، معاناة إنسانية مدمرة في أفغانستان وميانمار واليمن وسورية ومنطقة الساحل والقرن الأفريقي، على سبيل المثال لا الحصر. وتزيد الحرب العدوانية التي تشنها روسيا من صعوبة إيجاد حلول لتلك النزاعات، إذ أنها زادت من انعدام الأمن الغذائي وتزيد الضغط على نظام الإغاثة الإنسانية العالمي وتفاقم الأزمة الاقتصادية.

لقد زرت أوكرانيا بعد شهرين من بدء الغزو. وكان الموقع مروعا. ولا أجد كلمات لوصف وحشية ذلك المشهد. إن وجه الحرب هو نفسه في كل مكان. ولن تفارق قسوتها على الإطلاق الأشخاص الذين قدر لهم أن يعيشوا تجربتها. إن الحروب والنزاعات لا تجلب سوى الرعب والبؤس للبشرية.

وقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، حتى ٢٢ آب/أغسطس، أكثر من ٠٠٠ ١٣ ضحية مدنية في أوكرانيا، حيث قتل ما يقرب من ٠٠٠ ٦ شخص وجرح ما يقرب من ٠٠٠ ٨ والأرقام الفعلية أعلى بكثير. وكل جريمة قتل دليل آخر على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي من قبل المعتدي.

إننا ندين بأشد العبارات جرائم الحرب التي ارتكبتها روسيا في أوكرانيا. وقد قدم الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن ادعاءات ذات مصداقية بنقل أطفال غير مصحوبين بذويهم قسرا إلى الأراضي التي تحتلها روسيا أو إلى الاتحاد الروسي (انظر S/PV.9126). ورأينا مقابر جماعية لمدنيين تعرضوا للتعذيب. وأنا أتساءل عما إذا كنا نعيش في القرن الحادي والعشرين.

وأود أن أشيد بقدرة شعب أوكرانيا التي لا حد لها على الصمود. إننا نحزن على ضحايا العدوان الروسي، ونقف إلى جانب أوكرانيا لكفالة مستقبل لشعبها ودولتها.

فتلك الأمة الشجاعة تناضل من أجل القيم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة – قضية الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان النبيلة. ووفقا للمادة ٥١ من الميثاق، فإن مساعدة أوكرانيا على حماية حقها في الوجود هو التزامنا الجماعي.

وفي الوقت نفسه، من المزعج أن مجلس الأمن، الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أصيب بالشلل والعجز التام عن أداء دوره.

لقد أساءت روسيا استخدام حق النقض (الفيتو) لمنع مجلس الأمن من اتخاذ أي قرارات تتعلق بالانتهاك الخطير لسيادة أوكرانيا واستقلالها. ومجلس الأمن في صميم الأمم المتحدة. وإنه لأمر مخجل أنه لم يعتمد، منذ ٢٤ شباط/فبراير، سوى بيان رئاسي واحد (S/PRST/2022/3) بشأن أوكرانيا. كم من الحروب المدمرة نحتاج للمضي قدما بإصلاح مجلس الأمن الذي طال انتظاره؟

وإنني ممتن لأنه بينما لا يزال مجلس الأمن مشلولا بشأن مسألة العدوان الروسي، فإن روح الأمم المتحدة وضميرها – الجمعية العامة – كان نشطا وحاسما. وأذكِّر بالتأييد الساحق للقرار دإط–١١/١، الذي اتخذ في ٢ آذار/مارس، الذي يدين العدوان الروسي ويحث روسيا على سحب جميع قواتها فورا ومن دون قيد أو شرط من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ونأسف لعدم تنفيذ الاتحاد الروسي لذلك القرار، فضلا عن عدم امتثاله للأمر الملزم قانونا الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٦ آذار/مارس، والذي يطالب روسيا بالكف فورا عن استخدام القوة ضد أوكرانيا.

وظلت إستونيا دائما مؤيدا قويا للحد من حق النقض المطلق، بل وتؤيد ذلك الحد تأييدا أقوى عندما يستخدم للتغطية على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

ويسرني أن الجمعية العامة اتخذت بتوافق الآراء القرار التاريخي ٢٦٢/٧٦، المسمى بمبادرة حق النقض، التي تتيح للجمعية العامة فرصة للتدخل عندما يكون مجلس الأمن عاجزا عن التصرف. ويبقى السؤال: كيف يمكننا أن نقبل بأن المعتدي يتمتع بحق النقض في مجلس الأمن؟

إن النزاعات والحروب تؤدي إلى أزمة إنسانية هائلة. وقد أدى العدوان الروسي إلى حاجة ماسة إلى الموارد والمساعدات. فما يقرب من ١٨ مليون أوكراني – أي ٤٠ في المائة من سكان البلد – في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وقد كان الدعم الدولي لأوكرانيا يثلج الصدر.

والأمم المتحدة مشغولة بمساعدة الأوكرانيين الذين لم يكونوا بحاجة إلى مساعدتنا قبل ذلك العدوان. وحتى الآن، أرسلت إستونيا أكثر من ٢٠ مليون يورو من المساعدات الإنسانية إلى أوكرانيا. وشهدنا دعما هائلا غير مسبوق لأوكرانيا من القطاع الخاص الإستوني والمجتمع المدني والمواطنين. وما زلنا نساعد في إعادة إعمار أوكرانيا ونعمل على ذلك؛ فهي بحاجة إلى أن تبدأ الآن. وندعو الآخرين إلى مشاركتنا في ذلك.

وقد تسببت النزاعات في أزمة لاجئين هائلة. فوفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بلغ العدد الإجمالي للأشخاص في جميع أنحاء العالم الذين أجبروا على الفرار من ديارهم بسبب النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان ٨٩,٣ مليون شخص في عام ٢٠٢١. وكانت عمليات التهجير مدفوعة، على سبيل المثال، بوحشية نظام بشار الأسد والنزاعات في منطقة تيغراي واستيلاء طالبان على كابول. وفي عام ٢٠٢٢، تجاوز هذا الرقم بالفعل علامة فارقة ١٠٠ مليون. والزيادة ناجمة عن الحرب العدوانية الروسية.

وهناك أكثر من ٧ ملايين لاجئ أوكراني مسجل في جميع أنحاء أوروبا. وشرد ٧ ملايين شخص آخرين داخليا. واستقبلت إستونيا ما يقرب من ٥٥ ٠٠٠ لاجئ، أي ٤ في المائة من سكان بلدنا. ونحن نكفل الخدمات الاجتماعية والتعليم الأساسي للاجئين الفارين من الحرب. وقد أنشأت إستونيا ١ ٠٠٠ مقعد إضافي في مختلف البرامج التعليمية للأطفال اللاجئين الأوكرانيين بفتح مدرسة جديدة – مدرسة الحرية. في يوم من الأيام، سيكون الطلاب الأوكرانيون قادة أوكرانيا وسيعيدون بناءها. وتتبرع شركات تكنولوجيا التعليم الإستونية بحلولها لدعم المدارس والتلاميذ الأوكرانيين الذين تعطل تعليمهم بسبب الحرب.

ولماذا أقول كل هذا؟ أقول ذلك لأن مستقبلنا يعتمد على الشباب الذين يجلسون في الفصول الدراسية وعلى تعليمهم. لقد صنعنا التاريخ. ولا يمكننا أن ندع نقص المعرفة يحدد مستقبلنا. ولتجنب تكرار مثل هذه الوحشية، يجب أن نزيد الوعي بتاريخ دولنا. ونحن بحاجة إلى تجنب الارتباك الناجم عن غسل الدماغ النشط والمعلومات المضللة.

كما نرى كيف أن الجهل يجعل من السهل على أي معتد طرح رواياته الكاذبة.

وتؤدي الحرب والنزاع والافتقار إلى الانفتاح إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويجب أن يكون واضحا أن حقوق الإنسان الأساسية عالمية، وهي نفسها بالنسبة لجميع أعضاء الأمم المتحدة، ولا يمكن لأي حكومة أن تتجاهلها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان المساواة بين الجنسين والحق في التعليم. وينبغي ألا تكون فرصة الدراسة أمنية أو حلما في القرن الحادي والعشرين.

وأود أن أغتنم هذا المنبر للإشادة بالنساء الشجاعات اللواتي يقفن الآن في طليعة الاحتجاج ضد طالبان في أفغانستان للنضال من أجل حقهن في اختيار طريقهن ودورهن في المجتمع. ومن واجبنا الأساسي أن ندعم كفاحهن. وأدعو القادة الفعليين في أفغانستان إلى الكف فورا عن مضايقة الموظفات الأفغانيات في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. إن احترام حقوق الإنسان العالمية ليس خيارا. ولا يمكن التذرع بالثقافة ولا الدين لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان.

وعلى نفس المنوال، نرحب بإصدار تقرير التقييم عن حالة حقوق الإنسان في شينجيانغ من قبل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويسلط التقرير الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تحدث في شينجيانغ، والتي قد تشكل جرائم دولية، ولا سيما جرائم ضد الإنسانية. وهذا أمر يبعث على القلق البالغ، ويتطلب اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي.

لا يزال هناك القليل من الخلاف حول الأزمة الوجودية التي يشكلها تغير المناخ. لقد شهدنا فيضانات مدمرة في باكستان ناجمة عن الأمطار الموسمية غير المنتظمة. وتضامنا مع شعب باكستان، تقدم إستونيا المساعدة للمتضررين بشدة. كما أن العدوان الروسي يجلب المزيد من الألم لأولئك الذين يعانون بالفعل من آثار الجائحة والنزاعات والمجاعة وتغير المناخ.

واسمحوا لي أن أكون واضحا جدا: لقد أدى ذلك العدوان إلى ارتفاع التضخم وأزمات الغذاء والطاقة العالمية. وقد حذر رئيس برنامج الأغذية العالمي من أن العدوان الروسي سيؤدي إلى أسوأ أزمة غذائية منذ الحرب العالمية الثانية. وفي الفيزياء وفي الحياة، يؤدي الفعل إلى رد فعل. وقد تسبب العدوان الروسي في اندلاع أزمة الغذاء والتضخم العالمية. لقد شهدنا قوات الاحتلال الروسية تسرق إمدادات الحبوب الأوكرانية وتحرق المستودعات وتدمر حقول الحبوب.

واضطرابات السوق ليست ناجمة عن العقوبات. فالأزمات الغذائية والاقتصادية العالمية ناجمة عن الحرب التي بدأتها روسيا، ويمكن لروسيا أن تنهي كل ذلك بإنهاء الحرب. ومع ذلك، ليس لدى روسيا أي نية لإنهاء الحرب. وبدلا من ذلك، قرر النظام الروسي تصعيدها. ونرى أن تهديدها النووي الساخر غير مقبول على الإطلاق؛ إنه تهديد للمجتمع العالمي.

وللتخفيف من حدة الأزمة، أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة ممرات التضامن بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، والتي ساعدت على تصدير أكثر من ٦ ملايين طن من السلع الزراعية في الغالب من أوكرانيا. وترحب إستونيا أيضا بمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي تم التوقيع عليها في اسطنبول في ٢٢ تموز/يوليه، بوساطة من الأمين العام ورئيس تركيا. ويجب أن نواصل ممارسة الضغط الدولي على روسيا لمراقبة التزام روسيا بالاتفاق وتمديده.

ونتابع بقلق عميق الحالة في محطة زابوريجيا للطاقة النووية، وهي واحدة من أكبر المحطات في العالم. فقد احتلت روسيا المصنع وحولته إلى منطقة قتال. وخطر وقوع كارثة نووية حقيقي جدا. يجب أن تصبح محطة توليد الكهرباء منطقة منزوعة السلاح دون تأخير وأن تعود السيطرة الكاملة على المحطة إلى أوكرانيا.

وعلاوة على ذلك، من الضروري منح الخبراء الدوليين إمكانية الوصول المستمر وغير المقيد إلى مرافق محطة توليد الطاقة. ويؤسفني أن روسيا عرقلت أيضا بلا خجل في الشهر الماضي توافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

لقد كانت إستونيا صريحة في معالجة مسائل الأمن السيبراني في الأمم المتحدة. ونواصل بذل هذه الجهود للارتقاء بالأمن السيبراني

بوصفه عنصرا أساسيا في جدول أعمال الأمم المتحدة للسلام والأمن الدوليين. وقد أظهرت روسيا كيف يتم استخدام الأدوات السيبرانية الخبيثة التي توفرها الدولة إلى جانب الأسلحة التقليدية. وقد ساعد الهجوم السيبراني الروسي على الاتصالات الساتلية الأوكرانية في ٢٣ شباط/فبراير على إعداد وتسهيل غزو روسيا على الأرض.

ومن واجبنا ضمان المساءلة والعدالة على جميع المستويات. والإفلات من العقاب يولد الإفلات من العقاب ويؤدي إلى ارتكاب جرائم جديدة. ومن الأهمية بمكان إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة في الجرائم الفظيعة وجرائم العدوان المرتكبة ضد أوكرانيا، وكذلك في سورية وإثيوبيا وأماكن أخرى. ويجب أن نحقق العدالة للضحايا وأن نقدم المسؤولين عن الفظائع والإبادة الجماعية للمحاكمة.

وتؤيد إستونيا تأييدا تاما التحقيق الذي تقوده المحكمة الجنائية الدولية. ونولي الاعتبار بصورة جدية لإنشاء محكمة خاصة مستقلة لجرائم العدوان وآلية للتعويض عن الأضرار التي سببها العدوان. ونحن نؤيد جميع المبادرات التي تسعى إلى ضمان المساءلة.

وفي الختام، فإن الحرب في أوكرانيا تؤثر علينا جميعا. ومن واجبنا المشترك أن نتصدى للمظاهر القبيحة للإمبريالية والاستعمار والعنصرية من جانب روسيا. كما يجب أن تفهم روسيا أن المسار الذي سلكته كارثي وأن الحرب التي بدأتها لا يمكن كسبها. وإذا توقفنا عن الاهتمام وإذا تعبنا ووقعنا في فخ اللامبالاة، فلن يؤدي ذلك إلا إلى تمكين المعتدين والمجرمين. فهذا ليس العالم الذي نريد أن نعيش فيه ولا العالم الذي نريد أن نتركه للأجيال القادمة.

إن الأمم المتحدة هي حجر الزاوية في نظامنا العالمي المتعدد الأطراف القائم على القواعد وستظل كذلك. ويجري اختبار أهميتها؛ ولا يمكننا أن نخفق. ويجب أن تخرج الأمم المتحدة من هذه اللحظة الفاصلة أقوى وأكثر اتحادا وأكثر أهمية من أي وقت مضى.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إستونيا على البيان الذي أدلى به للتو.

*اصطحب السيد ألار كاريس، رئيس جمهورية إستونيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.*

**خطاب السيد نانا أدو دانكوا أكوفو – أدو، رئيس جمهورية غانا**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غانا.

*اصطحب السيد نانا أدو دانكوا أكوفو – أدو، رئيس جمهورية غانا إلى داخل قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نانا أدو دانكوا أكوفو – أدو، رئيس جمهورية غانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس أكوفو – أدو** (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لقيادتنا خلال هذا التجمع السابع والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأتمنى لكم حظا سعيدا وأنتم تضطلعون بتلك المهمة الشاقة في هذه الفترة العصيبة التي يمر بها العالم.

وكما نقول في غانا، فإن عالمنا حاليا ليس بخير. لاحظ البنك الدولي يوم الخميس الماضي أن الاقتصاد العالمي يعاني من أشد تباطؤ منذ عام ١٩٧٠. وقبل عامين أصيب عالمنا بالشلل بينما كنا نجزع من أزمة صحية سببها فيروس خبيث مجهول أسفر عن جائحة اقتصادي عالمي مدمرة. وبالتالي لم يعد ارتفاع معدلات العجز في الميزانية مصدر قلق للدول النامية وحدها. وبحلول عام ٢٠٢١ دفع مرض فيروس كورونا أفريقيا إلى أسوأ موجة ركود تشهدها منذ نصف قرن. وواجهنا تراجعا مستمرا في الإنتاج والإيرادات وزيادة الضغوط على الإنفاق وارتفاع معدلات الدين العام.

وخلال مواجهتنا لهذه التحديات الاقتصادية، فوجئنا بغزو روسيا لأوكرانيا، مما أدى إلى تفاقم الحالة الصعبة بالفعل. إننا لا نشعر بمجرد الفزع عند رؤية هذا الدمار المتعمد للمدن والبلدات في أوروبا في عام ٢٠٢٢، بل نشعر أيضا بتأثيرات هذه الحرب مباشرة على حياتنا في أفريقيا، إذ أن كل رصاصة وكل قنبلة وكل قذيفة تصيب هدفا في أوكرانيا تؤثر على جيوبنا واقتصاداتنا في أفريقيا.

وأصبح طابع الاضطرابات الاقتصادية عالميا بينما أصبح التضخم العدو الأول للشعوب هذا العام، حيث بلغ أعلى مستوى له منذ ٤٠ عاما في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة خلال الأشهر الأخيرة. وبالمثل حدث تضخم قياسي في منطقة اليورو. وشهدت العديد من البلدان الأفريقية معدلات تضخم أعلى بثلاث إلى أربع مرات مما كانت عليه قبل عامين فقط. كما نشهد في غانا أعلى معدل تضخم منذ ٢١ عاما. إن لارتفاع تكلفة الغذاء تأثيرا بالغا على الفقراء، لا سيما فقراء المراكز الحضرية.

علاوة على ذلك، اتسمت التداعيات الناجمة عن رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة بغية مكافحة التضخم بالشدة فيما وراء الحدود، حيث يسحب المستثمرون العالميون الأموال من الاقتصادات النامية للاستثمار في السندات في بلدان العالم المتقدم النمو. وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة العملات وزيادة تكاليف الاقتراض، مما يعني أننا بحاجة إلى جمع وإنفاق المزيد من عملاتنا لخدمة ديوننا الخارجية بدولارات الولايات المتحدة.

لذلك أصبح من الواضح دون أدنى شك أن الهيكل المالي الدولي قد انحرف مساره إلى حد كبير ضد الاقتصادات النامية والناشئة مثل اقتصاد غانا، حيث أغلقت أمام الدول الصغيرة المنافذ المفتوحة للدول العظمى التي تمكنها من اتخاذ تدابير من شأنها تخفيف الضغوط على اقتصاداتها. ومما زاد الأمر سوءا أن وكالات تقدير الجدارة الائتمانية سارعت إلى خفض تصنيف الاقتصادات في أفريقيا، الأمر الذي جعل من الصعب معالجة ديوننا. إن وسم أفريقيا بأنها خطر استثماري ليس أكثر من نبوءة معنية بتحقيق الذات من نسج تحيز أسواق المال الدولية الذي يحرمنا من الوصول إلى الاقتراض بتكلفة أقل ويدفعنا إلى المزيد من الديون.

لقد أنشئت الأسواق المالية ويتم تشغيلها وفقا لقواعد مصممة لصالح الدول الغنية والكبرى بينما تختفي واجهة التعاون الدولي التي تدعي أنها تعمل في ظلها في أوقات الأزمات. هذه هي الدروس القاسية التي فرضت علينا، إذ خرج العالم من قبضة فيروس كورونا ليواجه ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية فضلا عن ارتفاع تكاليف المعيشة في جميع أنحاء العالم. لذلك فإن هناك ضرورة ملحة لإصلاح هذا النظام.

إنني طالب متواضع في تخصص علم التاريخ، بيد أنني أود القول إن من المشكوك فيه أن يكون قد شهد أي جيل من سكان هذه الأرض مثل هذه العاصفة الهائلة من الفوضى الاقتصادية العالمية والحروب ذات العواقب العالمية وعدم الرغبة أو العجز عن التوصل إلى توافق في الآراء للتصدي لهذه الكارثة. لقد اجتمعنا في ظل هذه الظروف لمناقشة موضوع: ”لحظة فارقة: حلول تحويلية للتحديات المتشابكة“.

لا شك أن المشاكل التي نواجهها كثيرة وتتفاوت في مستوى أهميتها بناء على مكان وجودنا في هذا النظام العالمي. ففي العام الماضي انصب التركيز على التحول في مجال الطاقة، ويتعلق هذا العام بأمن الطاقة حيث تعود أوروبا إلى حرق الفحم عوضا عن الغاز الروسي. ولكن ليست أمامنا الفرصة لاختيار أكبر المشاكل التي يجب علينا حلها، لأنه ليس من بينها ما يمكنه الانتظار. إن الاضطراب الاقتصادي يتطلب حلا عاجلا وفوريا، كما تتطلب الاضطرابات وانعدام الأمن في أجزاء كثيرة من العالم اهتماما عاجلا، فضلا عن ضرورة معالجة المشاكل التي يسببها تغير المناخ. إن هذه لحظة فاصلة وسيحكم علينا التاريخ بقسوة إذا لم نغتنم هذه الفرصة لإجراء التحولات التي تمكننا من التصدي للمشاكل العديدة التي نواجهها.

من الأمثلة على ذلك: النزاع المزعزع للاستقرار في منطقة الساحل. وربما يبدو للكثيرين اليوم على أنه نزاع محلي لا يؤثر إلا على بلدان تلك المنطقة. ولكننا ندرك في غانا هذا الأمر بشكل مختلف: حيث شاهدنا مع الشعور بالجزع الاضطرابات التي انتقلت على نحو لا يمكن منعه من منطقة الساحل إلى البلدان الساحلية في غرب أفريقيا. وبالتالي عانت جميع الدول المجاورة لغانا من هجمات إرهابية، وفقد بعضها حيزا إقليميا لصالح القوات الغازية. علاوة على ذلك، وفر الضغط الإرهابي ذريعة لعودة ظهور الحكم العسكري البائس في

٣ من أصل ١٥ دولة عضو في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تتحمل اثنان منها وطأة الاعتداءات الإرهابية في المنطقة: مالي وبوركينا فاسو. إن هذا تطورا عقدنا العزم على وقفه لكي يظل حيز الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حيزا ديمقراطيا.

تحقيقا لذلك، تعيّن علينا جميعا في المنطقة إنفاق مبالغ مالية ضخمة على الأمن. وكان ينبغي أن ننفق تلك الأموال على تعليم شبابنا وتزويدهم بالمهارات، فضلا عن بناء الطرق والجسور والمستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية التي تشتد الحاجة إليها. ولكننا ننفق تلك الأموال على مكافحة الإرهابيين أو لمنعهم من زعزعة استقرار بلداننا. إن هذه مشكلة عالمية جديرة باهتمام المجتمع العالمي بغية التوصل إلى حل عالمي لها.

إنني أسهم في هذه المناقشة في تاريخ يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لنا في غانا، إذ يصادف تاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر اليوم الذي نحتفل فيه بميلاد أول رئيس لبلدنا، السيد كوامي نكروما، الذي كان من الممكن أن يبلغ من العمر اليوم ١١٣ عاما ويجدر بنا أن نذكر في هذا اليوم القوة الدافعة لمسيرته السياسية المتمثلة في الإسهام في ميلاد أفريقيا موحدة: الولايات المتحدة الأفريقية.

إننا ندرك اليوم أكثر من أي وقت مضى أهمية القوة الكامنة في وحدة أفريقيا ونعمل على تمزيق تلك الصورة النمطية عن قارتنا التي تقدمها بوصفها قارة عاجزة وبائسة. وهناك التزام متجدد نحو التصنيع والتكامل الاقتصادي الشاملين والمستدامين. كما أن صعوبة التحديات التي نواجهها اليوم توازيها الفرصة الكبيرة المتاحة لنا أكثر من أي وقت مضى. وينبغي لنا، نحن القادة الحاليين لأفريقيا، أن نعقد العزم على عدم إضاعة الفرصة التي توفرها لنا الأزمة التي نواجهها.

لقد تصادف وصف عام ٢٠٢٢ بأنه عام أفريقيا لاتخاذ إجراءات بشأن أهداف تنمية الأغذية والتغذية. ونرى أن الأزمة الجيوسياسية الحالية تتيح فرصة للاعتماد بدرجة أقل على الواردات الغذائية من خارج القارة واستغلال حصتنا العالمية البالغة ٦٠ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة على نحو أفضل لزيادة إنتاج الأغذية. وقد شهدنا الأثر المدمر للاعتماد على روسيا وأوكرانيا بنسبة ٧٠ في المائة من استهلاكنا للقمح. لدينا ما يكفي من الأراضي والمياه وما يكفي من الغاز والقوى العاملة لإنتاج ما يكفي من الأسمدة والغذاء والطاقة لأنفسنا وللآخرين.

ولكننا ندرك أيضا أننا لا نستطيع فعل كل ذلك بأنفسنا. ولذلك فإن رسالتنا إلى مجتمع المستثمرين العالمي هي: أفريقيا مستعدة للأعمال التجارية. أفريقيا تحتاج إلى مجتمع المستثمرين العالمي، وهذا المجتمع يحتاج إلى أفريقيا. إنه يحتاج إلى أفريقيا لأن أفريقيا مشغولة ببناء أكبر سوق موحدة في العالم، وبها ١,٣ بليون نسمة. قريبا سيكون لدينا اتحاد جمركي، وقريبا سيكون لدينا أيضا نظام دفع قاري والذي من شأنه تسريع وتسهيل التجارة فيما بيننا. وبالفعل، تتدفق السلع والخدمات بحرية أكبر عبر حدودنا المصطنعة. يجب النظر إلى أفريقيا على حقيقتها: الوجهة الجديدة للتصنيع والتكنولوجيا وإنتاج الأغذية.

ولهذا السبب أطلقت قبل ست سنوات في غانا السياسة الناجحة المسماة "مقاطعة واحدة، مصنع واحد"، وهي سياسة شهدت بشكل مباشر وبحوافز حكومية حتى الآن إنشاء نحو ١٢٥ مصنعا في مختلف المقاطعات في جميع أنحاء البلد، مستفيدة من الميزة التنافسية لكل منطقة. ولهذا السبب شرعت حكومتي، قبل ست سنوات، في اتباع سياسة نشطة للزراعة من أجل الغذاء والوظائف، مما ساعد مزارعينا على زيادة غلالهم مرات عديدة. والواقع أننا ندرك أن كثيرا من الأشياء التي نستوردها يمكن العثور عليها أو إنتاجها في غانا أو في بلدان أفريقية أخرى.

إن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي يقع مقر أمانتها في أكرا، عاصمة غانا، تقود التجارة الأفريقية البينية وتوّلد زخما لا مثيل له للتنوع والتحول الاقتصاديين في قارتنا. ونحن نعلم أن التصنيع هو الطريق الذي ينبغي أن نسلكه، ولأن السوق الموحدة حافز إضافي فقد اتخذنا تدابير في مجال السياسة العامة في غانا لإضافة قيمة إلى مواردنا الطبيعية. على سبيل المثال، نحن نقوم بتصنيع المزيد من الكاكاو لدينا وبتنقية المزيد من ذهبنا، ونحن مصممون على استغلال

كامل سلسلة القيمة لرواسب الليثيوم الضخمة لدينا. ونحن مشغولون ببناء صناعة متكاملة للبوكسيت والألمنيوم وصناعة متكاملة للحديد والصلب. كما نقوم ببناء مصافي نفط جديدة، واجتذبنا حتى الآن ستة من أكبر مصنعي السيارات في العالم لإنشاء مصانع تجميع في غانا، قبل إنتاجها في البلد.

وتماشيا مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يرتكز طموح أفريقيا على البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإعلان مالابو بشأن النمو الزراعي المتسارع والتحول من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش، وذلك من أجل تحويل نظمنا الغذائية خلال العقد المقبل. ما نحتاج إليه الآن هو الدعم من مجتمع المستثمرين لنشر الصناعة الزراعية المربحة في أفريقيا، وأن يرى ذلك المجتمع أن الأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا تمثل فرصة أكثر بكثير من كونها المخاطرة المبالغ فيها كما يتصورها، والتي كانت الرواية الكاذبة ولكنها السائدة.

وفي الختام، اتخذت الجمعية العامة في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ القرار ٢٩٣/٧٠ الذي أعلنت فيه أن الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ هي العقد الثالث للتنمية الصناعية في أفريقيا، مع تكليف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بمهمة قيادة هذا العقد بالتعاون مع مجموعة من الشركاء. وأعتقد أن الوقت قد حان لكي تقيّم الأمم المتحدة هذه المبادرة تقييما سليما وأن تطرح بضعة أسئلة بحثية، مع الاعتراف بما كان يمكن تحقيقه بمزيد من الالتزام والتركيز. بالعمل معا يمكننا إعادة عالمنا إلى مكان أفضل وأكثر سعادة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غانا على البيان الذي أدلى به للتو.

*اصطُحب السيد نانا أدو دانكوا أكوفو – أدو، رئيس جمهورية غانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.*

## خطاب السيد خوسيه ماريا بيريرا نيفيس، رئيس جمهورية كابو فيردي

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كابو فيردي.

*اصطحب السيد خوسيه ماريا بيريرا نيفيس، رئيس جمهورية كابو فيردي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوسيه ماريا بيريرا نيفيس، رئيس جمهورية كابو فيردي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس نيفيس** (*تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية*): تضم جمهورية كابو فيردي سكان الجزر العشر التي تشكل الإقليم الوطني، والذي يقع وسط المحيط الأطلسي، قبالة ساحل غرب أفريقيا، وأبناء الشتات الهائل، وهم جزيرتنا الحادية عشرة، والمنتشرين في أركان العالم الأربعة.

وبصفتي رئيس الجمهورية وأرفع ممثل لهذه الأمة العالمية، يشرفني كثيرا أن أتقدم بتحياتي إلى الجمعية العامة بأسرها، وأن أنقل من على هذا المنبر "مانتينهاس" – أي التحيات باللغة الأم في كابو فيردي – من أبناء كابو فيردي إلى شعوب العالم الممثلة في هذه القاعة بأرفع شخصياتها، معربين عن أطيب تمنياتنا بالازدهار والسعادة للجميع.

إننا نتطلع بأمل إلى مؤتمر قمة المستقبل في عام ٢٠٢٣، على النحو المتوخى في اقتراح الأمين العام المعرب عنه في "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، حتى يتسنى له أن يساعد بفعالية على

> "التوصل إلى توافق عالمي جديد بشأن ما ينبغي أن يكون عليه مستقبلنا، وما يمكننا أن نقوم به اليوم لتأمين ذاك المستقبل".

وبأخذ ذلك في الاعتبار، تؤكد كابو فيردي من جديد أمام الجمعية العامة عزمها الراسخ على أن تظل عضوا نشطا ومفيدا في منظومة الأمم المتحدة، وعلى اتخاذ وتوضيح إجراءاتها بشأن أربع جبهات رئيسية، من الجبهات الأكثر تحديدا إلى الأوسع نطاقا: الاضطلاع بكامل مسؤوليتها في إطار الحكم الوطني؛ وتثمين خصوصيتها والنمو من مركزها كدولة جزرية صغيرة نامية؛ وأن تكون متحدثا رسميا في

سياق التنوع والخطط لأفريقيا، القارة التي تنتمي إليها؛ وأن تظل في نهاية المطاف نصيرا لتعددية الأطراف من أجل النهوض بأسباب تقدم البشرية ورفاهها.

تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مسيرتها قيودا هيكلية مثل البعد والعزلة الجغرافيين، وبعدها الاقتصادي الصغير، واعتمادها على الواردات والتكاليف المرتفعة، من ناحية، وصادرات الخدمات التي تركز على القطاعات، من ناحية أخرى، مما يكشفها ويعرضها بشكل أكثر تواترا وكثافة لتأثير الصدمات الخارجية، سواء كانت ذات صلة بالمناخ أو اقتصادية أو ذات طبيعة أخرى، مثل الجائحات والنزاعات الجيوسياسية. فعلى سبيل المثال، عانى بلدي، كابو فيردي، في السنوات الـ ١٥ الماضية – بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٢٢– من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمات متعددة: الأزمة الاقتصادية والمالية لفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨، في نفس الوقت الذي خرجنا فيه من قائمة أقل البلدان نموا؛ وجائحة مرض فيروس كورونا، التي تسببت في ركود بنسبة ١٤,٦ في المائة في عام ٢٠٢٠؛ والأثر التضخمي المستمر للأحداث العالمية؛ وإحدى أشد وأخطر حالات الجفاف في تاريخ البلد الحديث في السنوات الخمس الماضية.

ولكن كابو فيردي، شأنها شأن الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، تطمح إلى أن تصبح دولة جزرية صغيرة متقدمة النمو. ولتحقيق ذلك، سيتعين على جمهورية كابو فيردي أن تتغلب تدريجياً على مواطن ضعفها وأن تزيد من قدرتها على الصمود، ولهذا الغرض، يتحتم أن تكون قادرة على الاعتماد على التضامن الخارجي من حيث التمويل المستدام والمديونية، وإن كان ذلك دائماً في عملية ومنطق يتسمان بالتخفيض التدريجي للحاجة إلى الدعم الخارجي. وعلى الرغم من أن هذا ليس سرداً جديداً، إلا أن من الضرورة تنفيذه لأن جميع العلامات والمؤشرات، مع بقاء أقل من ثماني سنوات على انتهاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تشير إلى أننا لا نتحرك بالوتيرة المرجوة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول ذلك التاريخ.

كما أنه أمر ملحّ لأنه من المشروع ومن المتوقع بالتأكيد، قبل أقل من عامين من انعقاد المؤتمر الرابع للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠٢٤، أن يتخذ المؤتمر قراراً تحويلياً بشأن أفضل مؤشرات التقييم وطرائق السياسة العامة التي ستدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية على أفضل وجه في تحقيق أهداف مسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد قدمت كابو فيردي بالفعل، في عام ٢٠٢٣، طلبها لاستضافة الاجتماع التحضيري الإقليمي للدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء من مناطق المحيط الأطلسي والمحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي، التي تنتمي إليها، وهي مستعدة أيضاً لرصد ودعم العملية برمتها حتى اختتام المؤتمر العام في عام ٢٠٢٤.

ونرحّب في هذا السياق المستعجل بتوصية الأمين العام وقرار رئيس الجمعية العامة بإنشاء فريق خبراء رفيع المستوى تابع للأمم المتحدة للقيام بهذا الجهد، بما في ذلك إنجاز واستخدام مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. ونتطلع إلى اختتامٍ مرضٍ لعمل الفريق الرفيع المستوى، وعلى وجه الخصوص إلى إمكانية أن تعتمد الجمعية العامة اقتراحها المتعلق بالفريق، الذي نأمل أن يتم قبوله واستخدامه بطريقة توافقية داخل الأمم المتحدة وخارجها على السواء. ففي نهاية المطاف، نريد نحن الدول الجزرية الصغيرة النامية أن نتحرر أيضاً من الاعتماد على الدعم الخارجي، مما يستلزم بالضرورة الحد من مواطن ضعفنا، مع إدراكنا أيضاً لواجب القيام بما يترتب علينا، وأن نكون قادرين على المنافسة والمرونة، وأن نحقق نمواً شاملاً ومستداماً بيئياً.

منذ عام ٢٠١٥، تم الاحتفال بالتراث الثقافي والطبيعي المادي وغير المادي لأفريقيا في جميع أنحاء العالم لزيادة الوعي والإحساس حيال أهمية الحفاظ عليه. لذلك اقترح الاتحاد الأفريقي موضوع "الفنون والثقافة والتراث: روافع لبناء أفريقيا التي نريدها" ليكون موضوع عام ٢٠٢١. بيد أن هناك أسئلة، في هذا الصدد، لا تزال قائمة حول الحاجات الملحّة والتدابير التي يتعين اتخاذها.

وبصفتي رئيساً لكابو فيردي، وبالاعتماد على نظرائي الأفارقة، أقترح الاستثمار في الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي لأفريقيا بأسرها والتفكير في كيفية تعزيز العدالة المناخية والإنصاف في

أفريقيا ومن أجل أفريقيا. إنها مسألة السعي إلى التوصل لتوافق في الآراء بشأن مفهوم أكثر مرونة وأقل تجريداً للإنصاف المناخي يضع المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في صميم مناقشة عامة وعالمية، وإنشاء منبر مشترك لأفريقيا، بغية نقل المسؤوليات من جيل إلى آخر. وبناء على ذلك، لا بد لي من الإشارة إلى الحركة العالمية لدعم ترشيح التلاقح الثقافي الكريولي والثقافات الكريولية لقائمة التراث العالمي، التي قبلتُ أن أكون راعياً لها ومتحدثاً باسمها، لأن كابو فيردي كانت أول جمعية كريولية في العالم.

وهذه مبادرة يقودها المجتمع المدني الذي يسعى إلى تمكين البلدان الكريولية من توحيد صوتها فيما يتعلق بتراثها غير المادي، وتعزيز السلام والصداقة بين الشعوب والتعاون الإنمائي، استناداً إلى القيم التي جلبها الكريول إلى الحضارة وروح جديدة تقوم على التسامح والتنوع واندماج الثقافات. وبناء على ذلك، ندعو إلى الدعم والمشاركة السياسيين القويين من كبار الشخصيات في البلدان الكريولية ورؤساء دولها.

إن اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها كان نقطة بارزة بالنسبة لتعددية الأطراف، وينبغي أن يستمر تنفيذها وتحقيقها على نحو متتابع في الاستفادة من زخم تعددية الأطراف المتجددة والمنشطة على نحو متزايد والمرتكزة على منظومة الأمم المتحدة. ولم يحدث هذا على المستوى المنشود على مختلف الجبهات حيث لا تزال هناك للأسف تحديات عالمية، في حين ظهرت، في الوقت نفسه، أزمات شكلت عقبات حقيقية أمام التقدم، مما يعرض للخطر التنشيط المنشود لتعددية الأطراف المكيفة والمعدّة للتعامل مع حجم التحديات الجديدة وتعقيدها.

وفي هذا الصدد، تدعو كابو فيردي إلى تعددية أطراف فعالة وشاملة ووقائية ورادعة وتعاونية يمكنها، كما سبق وأن ذكرنا، أن تنشئ اتفاقاً عالمياً جديداً بين الدول، فضلاً عن إدارة عالمية جديدة للنظام الدولي. ونحن نناصر تعددية الأطراف التي تدعو إلى تقليل المواجهة بين التكتلات وزيادة التعاون بين الدول الأعضاء في بناء وإيصال جميع المنافع العامة العالمية مثل السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وأخيراً، ندعو إلى تعددية أطراف مفيدة وتيسر سياقاً دولياً أكثر سلاماً يفتح الأبواب أمام البلدان، مثل كابو فيردي، لمزيد من التمويل الخارجي ومزيد من التكامل الأفضل في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

وفي الختام، أتمنى للجمعية العامة مداولاتٍ مثمرة خلال هذه الدورة السابعة والسبعين التي نأمل أن تمهد نتائجها الطريق لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل ومؤتمر قمة الدول الجزرية الصغيرة النامية والتحضير لهما في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ على التوالي. إن المستقبل موجود في كل يوم سيأتي، ولكنه موجود أيضاً في الحلول التي نتخذها ونجعلها ممكنة في كل يوم من هذه الأيام. ونعرب عن أطيب تمنياتنا للأمم المتحدة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كابو فيردي على البيان الذي أدلى به للتو.

*اصطُحب السيد خوسيه ماريا بيريرا نيفيس، رئيس جمهورية كابو فيردي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.*

**خطاب جلالة الملك مسواتي الثالث، عاهل مملكة إسواتيني**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب عاهل مملكة إسواتيني.

*اصطُحب جلالة الملك مسواتي الثالث، عاهل مملكة إسواتيني، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث، عاهل مملكة إسواتيني، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الملك مسواتي الثالث** (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب هذه الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ نجتمع مرة أخرى كمجتمع دولي لتجديد التزامنا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

إننا نجتمع في زمن تخللته فترة من مأساة ناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي أودت بخسائر في الأرواح في جميع أنحاء العالم. نشكر الله على أن هذه الفترة آخذة في الانحسار. ويجب أن نشيد ببلدان العالم على توحدها في مكافحة هذه الجائحة حتى هذه اللحظة، حيث أضحى العالم على وشك القضاء عليها. وقد أثبت تطوير لقاحات كوفيد-١٩ وتوفيرها بأنها ذات فائدة كبيرة جدا، لا سيما فيما يتعلق بالتدخلات الوقائية. ونشيد أيضا بالأمم المتحدة على دورها الفعال في العمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة. فقد ظلت مصممة على مساعدة البلدان، وبوسعنا القول إننا وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم بسبب جهودها. وعلى الرغم من تلك التحديات، من المشجع القول بأن هناك بعض الإيجابيات التي يمكن استخلاصها من تلك التجربة. وفي حالة إسواتيني، اضطررنا إلى تطوير مختبرات لإجراء الاختبارات وإنشاء مرافق لتخزين الأكسجين، وهي الآن مفيدة جدا في مكافحة المسائل الصحية الأخرى. لقد شهدنا أهمية توافر الأكسجين، الذي استخدم في إنقاذ حياة ضحايا لدغات الثعابين وفي حالات الطوارئ الطبية الأخرى.

أتت جائحة كوفيد-١٩ في خضم وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي ما زلنا نكافحه، وأثر على سائر البرامج التي تم وضعها. لقد خطت إسواتيني خطوات كبيرة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وأضحينا مثالا ساطعا للقارة والعالم بأسره بعد أن حققنا في عام ٢٠٢٠ أهداف العلاج المتتالية ٩٥-٩٥-٩٥ لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونركز الآن على إنهاء وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ بوصفه تهديدا صحيا عالميا. ولم يكن ذلك المعلم ممكنا بدون دعم الشركاء الإنمائيين الذين وقفوا مع البلد منذ عام ١٩٨٦ عندما أعلن عن أول حالة إصابة بالإيدز.

ومن المؤسف أنه حتى بعد كوفيد-١٩، عندما بدأنا نقول إن هناك أملا، أصبحا الآن نواجه الصراعات الجارية في جميع أنحاء العالم. وتشمل عواقبها، من بين أمور أخرى، خسارة في الأرواح. أسهمت أيضا تلك الصراعات والتوترات إسهاما كبيرا في ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي. وهي ليست فريدة من نوعها في مناطق محددة، لأنها لا تزال قائمة في أفريقيا وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط. ونأمل أن نرى نهاية لتلك الاشتباكات من خلال إيجاد تسويات سلمية لها، ويجب أن نشيد بالأمم المتحدة على جهودها لمنع تصعيدها. ونأمل أن تكون هناك نتائج طويلة الأمد ومثمرة ناشئة عن تدخلات الأمم المتحدة. بينما نجتمع فيه هنا في هذه القاعة، نتذكر جميعا الغرض الرئيسي من إنشاء المنظمة، وهو الحد من التوترات التي تؤدي إلى نشوب الصراعات في جميع أنحاء العالم. ونأمل أن نسترشد بتطلعات أجدادنا في ما يتعلق باستخدام المنظمة في توحيد صفوفنا، حتى نتمكن من حل خلافاتنا حيثما نشأت وإيجاد حلول دائمة لها. ومما لا شك فيه أن ذلك سيكون عونا كبيرا للبشرية جمعاء.

إن هذه المشاكل تمثل انتكاسة للجهود الجارية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالنظر إلى التأثير السلبي لجائحة كوفيد-١٩ وحقيقة أن الصراعات المختلفة تؤثر أيضا على تلك البرامج. وخلال الجائحة، شهدنا انهيار العديد من الاقتصادات، وإغلاق الصناعة، وتعطيل مشاريع التخفيف من حدة الفقر التي لم يكن من الممكن تنفيذها بشكل صحيح بسبب تدابير الوقاية من الجائحة. وهذا يعني أنه لم تكن هناك حركة للأشخاص أو البضائع. ومع ذلك، بعد أن بدأت الآن جائحة كوفيد-١٩ في الانحسار، فقد حان الوقت لنا جميعا لتجديد تركيزنا مرة أخرى على أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها، لأنها ستؤدي دورا حاسما في مساعدة بلداننا على التطور.

نلاحظ أيضا أهمية الدور الذي سيتعين على المؤسسات المالية أن تؤديه في مساعدة البلدان على عملية الانتعاش، حيث عانت معظم البلدان كثيرا، اقتصاديا وماليا، وبالتالي فهي تواجه الآن تحديات في جمع الموارد لتمويل ذلك الانتعاش. ونحث مؤسساتنا المالية على أن تظل منفتحة على البلدان المستقبلة التي تحتاج إلى الدعم لإحياء برامجها الإنمائية، وأن ترحب بطلباتها متعاطفة مع محنتها في مواجهة التحديات التي واجهتها في التعامل مع جائحة كوفيد-١٩ وفيروس

نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونحن نقدر أننا شهدنا في الأيام الأخيرة المنظمات المالية المتعددة الأطراف أكثر ترحيبا بالبلدان التي تحتاج إلى دعم في الميزانية. ونثق بأن العالم سيواصل التكاتف للإسهام في حل تلك التحديات، حيث تواجه البلدان ضغوطا كبيرة على مواردها، ستشعر بها لبعض الوقت في المستقبل.

إن موضوعنا للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين: "لحظة فارقة: حلول تحويلية للتحديات المتشابكة" يتناسب تماما مع العديد من القضايا التي نواجهها في العالم اليوم. ومملكة إسواتيني، شأنها شأن جميع بقية الدول الأعضاء، لم تكن بمنأى عن المواجهات التي زادت الضغط على اقتصاداتنا المجهدة بالفعل. لقد أخرجتنا عن مسارنا لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتطلعات الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ – أفريقيا التي نصبو إليها. ولذلك، ينبغي أن يعمل هذا الموضوع على دفع اقتصاداتنا نحو الانتعاش وتمكيننا من إيجاد مستقبل مستدام لشعوبنا. نحن في إسواتيني نواصل جهودنا لجذب الاستثمار ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن إنشاء صناعات كبيرة. وإذ نفعل ذلك، ندرك الحاجة إلى مصادر طاقة موثوقة لمساعدتنا على تحقيق أهدافنا الاستثمارية، بحيث يكون هذا أحد المجالات التي نعمل على تطويرها بوصفنا منطقة إقليمية. نركز أيضا على الحفاظ على قدرة تنافسية عالية، وهذا هو سبب تصنيفنا في صدارة مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال في أفريقيا عندما يتعلق الأمر بالتجارة عبر الحدود.

وضعت الحكومة أيضا تدابير لدعم المالية العامة لضمان تخفيض كبير في تكاليف إنشاء الأعمال التجارية والتكاليف الأولية لتشغيلها من خلال مجموعة من الخيارات ابتداء من الحوافز المالية إلى الحوافز غير الضريبية. إن إنشاء مناطق اقتصادية خاصة يوفر لنا ميزة الاستفادة من إمكاناتنا التصديرية من خلال جذب مشاريع التصنيع الموجهة نحو التصدير. وإسواتيني أيضا في وضع يؤهلها لتكون منصة انطلاق لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي تسعى إلى تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بسوق يبلغ عدد سكانها ١,٢ بليون نسمة وناتج محلي إجمالي مجتمع يبلغ ٢,٢ تريليون دولار.

وينخرط البلد أيضا في إيجاد الفرص لشبابنا لمعالجة مسألة البطالة والفقر. وهناك فرص يمكن استكشافها في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والزراعة، والقطاع غير الرسمي، على سبيل المثال لا الحصر. وترحب مملكة إسواتيني بالبرنامج الجديد الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم شبابنا في أفريقيا الذين يرغبون في الانخراط في ريادة الأعمال للتخفيف من قضايا الفقر. وهذه فكرة نبيلة، ونحن على استعداد لتأييدها.

ولا يزال الأمن الغذائي والقضاء على الجوع إحدى أولويات حكومة مملكة إسواتيني. ونتبع استراتيجية ذات شقين للتصدي لهذا التحدي من خلال توفير شبكات الأمان الاجتماعي لأشد الفئات ضعفا. وقمنا بزيادة مخصصات الميزانية، وشاركنا في توزيع المعونة الغذائية الطارئة، وقدمنا تحويلات نقدية للمسنين والضعفاء، ودعمنا برامج التغذية في المدارس وغيرها من خدمات الدعم للسكان المحرومين.

وفيما يتعلق بالنمو والتنمية في الزراعة، تشمل المشاريع الرئيسية المدفوعة بهذه الاستثمارات العامة التعجيل بتطوير تجميع المياه وتطوير الري، حيث يتم تطوير ١ ٠٠٠ هكتار في المتوسط بالري كل عام. كما أننا ننشئ فرص نمو مرتبطة بالسوق في الزراعة لصغار المزارعين والمزارعين الناشئين لإنتاج وتوليد الدخل لتعزيز سبل عيشهم.

إن الآثار السلبية لتغير المناخ تجبر الحكومة على بناء المزيد من السدود في جميع أنحاء المملكة للري. وتشمل المبادرات الأخرى بدء تقديم إعانات المدخلات للمحاصيل الغذائية الأساسية. كما أدى الجمع بين هذه البرامج إلى زيادة إنتاج الذرة، الغذاء الأساسي لدينا، بنسبة ٣٠ في المائة للموسم الزراعي ٢٠٢١-٢٠٢٢، أي أقل بنسبة ٩ في المائة فقط من هدفنا الوطني.

ومع تعرض الاستقرار العالمي للخطر، أدرك الأفارقة الحاجة إلى الاحتراس من الانتهازيين الذين يسعون إلى الاستفادة من الاقتصادات الهشة للمضي قدمًا في مخططاتهم. إن تاريخنا حافل بمشاكل الماضي والمحاولات المستمرة لإعادة التسلل إلى بلداننا من خلال وسائل سرية وعلنية. وتعتقد إسواتيني اعتقادا راسخا بأن أفريقيا يجب أن يكون لها

تمثيل دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي دعوة صدرت في توافق آراء إيزولويني في عام ٢٠٠٥. وينبع موقفنا من حقيقة أن لكل ديمقراطية خصوصيتها وأن المجتمعات تقوم وفقا لمعايير وقيم ثقافية مختلفة. ولن نمل من نظر الأمم المتحدة في هذه الدعوة واعتمادها المتأخر من أجل تقديم منظور سليم بشأن النظام السياسي الأفريقي.

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما واجه العالم جائحة كوفيد-١٩، لم يسلم أي بلد منها، مما يعني أننا جميعا بحاجة إلى التعاون معا لإيجاد حلول. ومما يؤسف له أن تايوان لم تتمكن من الوصول إلى بعض برامج منظمة الصحة العالمية وبالتالي تطبيق العلاجات التي تتطلب موافقتها. وما زلنا ندعو إلى النظر في مشاركة تايوان مشاركة كاملة في وكالات الأمم المتحدة. ونحن واثقون من أن القرية العالمية ستستفيد كثيرا من مشاركة تايوان المجدية في منظومة الأمم المتحدة. وتدعو مملكة إسواتيني الأمم المتحدة إلى أن تتخذ الترتيبات اللازمة لكي تشارك تايوان بشكل كبير في وكالات وآليات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة.

وفي الختام، تظل إسواتيني واثقة من قدرة هذه الهيئة العالمية على التصدي للتحديات التي نواجهها والتغلب عليها لأن معظمها سببه الإنسان. ويمكننا تحقيق ذلك من خلال التزامنا الكامل بالمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الوقت، يدعو التاريخ كل دولة عضو في الأمم المتحدة إلى تكثيف جهودها لمعالجة محنتنا إذا تصورنا السير منتصرين على الطريق المؤدي إلى عام ٢٠٣٠.

لكن، والأهم من ذلك، يجب أن نظل على يقين بشأن شيء واحد حاسم: نجاحنا يتوقف على الوحدة واحترام بعضنا البعض. وذلك هو الأساس لجميع نتائج هذه الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. فعلى الرغم من تنوعنا، نحن عائلة واحدة كبيرة سعيدة. ونحن بحاجة إلى أن نعطي العالم وشعوبنا الأمل والثقة في أن الأمم المتحدة لديها الولاية الكاملة للاضطلاع بدورها في جميع القضايا العالمية التي تؤثر على البشرية. وليبارك الرب القدير لنا جميعا.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس دولة مملكة إسواتيني على البيان الذي أدلى به للتو.

*اصطُحب الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة إسواتيني، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.*

**خطاب السيد فولوديمير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا ليقدم خطاباً لرئيس أوكرانيا.

**السيد كوليبا** (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم بيانا مسجلا سلفا لفخامة السيد فولوديمير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا.

*عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الأول وانظر A/77/368).*

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس أوكرانيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لو (الولايات المتحدة الأمريكية)

**خطاب السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية صربيا.

*اصطحب السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس فوتشيتش** (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن جمهورية صربيا. وبالنظر إلى مهلنا الزمنية المحددة، أرجو من الجميع ألا يمانعوا إن تجاوزت عبء الإجراءات الشكلية وكلمات المجاملة والتحية للحاضرين في هذه القاعة أو الغائبين وأتكلم بدلا من ذلك مباشرة عن جوهر سبب اجتماعنا هنا.

لقد دخلت هذه القاعة مرات عديدة. وتلزمني خطورة اللحظة الراهنة بأن أتشاطر مع الجمعية كلمات صعبة ولكنها حقيقية. إن كل ما نقوم به هنا اليوم يبدو في أحسن الأحوال عقيما وغامضا نسبيا. فكلماتنا جوفاء وفارغة مقارنة بالواقع الذي نواجهه. ويتمحور ذلك الواقع في أن لا أحد يستمع إلى أحد هنا، ولا أحد يسعى جاهدا للتوصل إلى اتفاقات حقيقية أو حل مشاكل، وكلنا تقريبا لا نهتم إلا بمصالحنا الخاصة، وغالبا ما نخرق المبادئ الأساسية للقانون الدولي على طول الطريق ونضرب بميثاق الأمم المتحدة وغيره من الوثائق التي تأسست عليها المنظمة عرض الحائط. وهذا ليس خطأ أنطونيو غوتيريش أو أي شخص من الأمم المتحدة. إنه خطأ الدول التي لا تهتم بشيء سوى تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والعسكرية – للأسف.

ونحن نشهد على أن العصر الذي نعيش فيه يتسم بحالة جيوسياسية عالمية معقدة. وتجري مناقشتنا العامة في الوقت الذي يجري فيه تقويض السلام العالمي إلى درجة لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية وما تلاها من تأسيس لأممنا المتحدة. وتهدد التحديات العالمية التي نواجهها بتغيير هيكل الأمن الدولي تغييرا جذريا وتعريض النظام القانوني الدولي القائم للخطر. وتتطلب هذه الأوقات المعقدة قدرا هائلا من الحكمة والوحدة إذا أردنا أن نحافظ على السلام بوصفه أهم إرث منسوج في أسس منظمتنا.

ولذلك السبب أود أن أتكلم بوضوح ودقة أمام الجمعية العامة عن خمسة تحديات رئيسية نواجهها اليوم. الأول هو العودة إلى السلام والحفاظ على الاستقرار العالمي؛ والثاني هو الحفاظ على السلامة الإقليمية للدول المعترف بها دوليا – الأعضاء في المنظمة – وسيادتها، بوصفهما مبدأ رئيسيا من مبادئ القانون الدولي العام والعلاقات بين البلدان؛ والثالث هو أمن الطاقة في مخاض أزمة عالمية. والرابع هو السلامة المالية للبلدان الفقيرة والنامية؛ والخامس والأخير يتعلق بالإمدادات الغذائية في أعقاب انقطاع سلاسل التوريد العالمية بسبب الحرب.

أولا، تذكرنا التطورات العالمية الراهنة بشكل متزايد بأنه لا بديل لمبدأ الحل السلمي للنزاعات. ويبرز هذا المبدأ اليوم أكثر من أي وقت مضى، وأفضل وصف له هو في كلمات ديباجة الميثاق، التي تحث على أن "نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار". إن نبذ اللجوء إلى استخدام القوة وكفالة الحل السلمي للمنازعات هما ركيزتا الاستقرار العالمي، ولكن يجب أن تقترنا بمبادئ مثل التقيد غير الانتقائي بالميثاق وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الإلزامية والمبادئ الأساسية للقانون الدولي العام الساري.

ثانيا، فيما يتعلق بالحفاظ على السلامة الإقليمية والسيادة للدول المعترف بها دوليا، تدعم صربيا السلامة الإقليمية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك، بطبيعة الحال، السلامة الإقليمية لأوكرانيا. وبهذه الطريقة، تصرفنا بمسؤولية وجدية في هذه المؤسسة المرموقة. ومع ذلك، يمكننا أن نسمع من العديد من المتكلمين قصصا عن العدوان وانتهاك السلامة الإقليمية لأوكرانيا. ويقول كثيرون إن هذا كان أول نزاع على الأراضي الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية. ولكن حقيقة أن السلامة الإقليمية لبلد في أوروبا – صربيا على وجه التحديد – التي لم تهاجم أي بلد آخر ذي سيادة قد انتُهكت هي حقيقة غير معلنة. ونطلب إجابة واضحة على السؤال الذي ما فتئت أطرحه على محاوري، قادة العديد من البلدان، منذ سنوات: ما الفرق بين سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وسيادة صربيا وسلامتها الإقليمية، التي انتهكت انتهاكا جسيما، والتي قدمت لها الدول الأعضاء، بعضها على الأقل، اعترافا وشرعية دوليين؟ ولم يقدم أحد على الإطلاق إجابة عقلانية على هذا السؤال.

واسمحوا لي أن أذكر بحقيقة أن صربيا لم تطأ قط أراضي أي دولة أخرى، كما أنها لم تعرض للخطر السلامة الإقليمية لأي دولة ذات سيادة بحيث يمكن لأي أحد أن يتدخل أو يشن عدوانا عليها بالطريقة التي تم بها ذلك ضد صربيا في عام ١٩٩٩. ومع ذلك، وكما قلت، فإن ذلك لم يمنع أغنى ١٩ بلدا من بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي من مهاجمة بلد ذي سيادة دون قرار من مجلس الأمن. إن التوقيع، عند انتهاء النزاع المسلح، على الاتفاق مع منظمة حلف شمال الأطلسي، الذي توخت أحكامه اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والذي

أكد وضمن السيادة الجزئية والسلامة الإقليمية الكاملة لصربيا، لم يمنع العديد من البلدان الغربية من الاعتراف من جانب واحد باستقلال ما يسمى بكوسوفو ومن انتهاك السلامة الإقليمية لبلدنا وميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) مرة أخرى. ونظرا لهذه التطورات على وجه التحديد، التي شهدتها صربيا ولا تزال تشهدها، فإنني مقتنع بأنه يحق لي تماما أن أقتبس في هذه القاعة كلمات العظيم مارتن لوثر كينغ: "الظلم في أي مكان تهديد للعدالة في كل مكان". وقد تم نقش هذه الكلمات كرسالة تذكيرية، ولكن أيضا كتحذير لنا جميعا.

وبغض النظر عن أننا لا نزال نشعر بعواقب الانتهاك الجسيم للأحكام الأساسية للقانون العام الدولي، فإننا لن نتخلى عن المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة. وسنواصل الدعوة إلى التقيد المستمر بمبدأ حرمة الحدود واحترام سيادة وسلامة جميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من موقفنا هذا، فإن الكثيرين في هذه القاعة لديهم مشاكل فيما يتعلق باحترام السلامة الإقليمية لصربيا. ويتساءل المشاركون لماذا؟ لأنهم يمتلكون القوة، ونحن صغار وضعفاء في أعينهم. ومع ذلك، وكما يمكن للحاضرين أن يسمعوا ويروا، نحن نمتلك القوة لقول الحقيقة، حتى هنا.

ونحن مدينون بامتنان خاص لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي تشكل حاليا الأغلبية في هذه الجمعية، التي تدعم السلامة الإقليمية لجمهورية صربيا، ولا سيما في فضاء وأرض كوسوفو وميتوهيا. وبالإضافة إلى ذلك، من المشجع أن عدد البلدان التي تؤيد موقف صربيا زاد في الفترة الفاصلة بين الدورتين، وهو اتجاه يجب أن يستمر لأنه من الأهمية بمكان أن نبقى مخلصين للمبادئ الأساسية المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة، مثل مبدأ حرمة الحدود.

وتبحث جمهورية صربيا، وأنا بصفتي رئيسها، بصبر شديد وبقدر كبير من النوايا الحسنة عن حل توفيقي بشأن كوسوفو وميتوهيا تحت رعاية الاتحاد الأوروبي وفي إطار الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وتلك عملية صعبة. فقد استمرت لأكثر من ١٠ سنوات، لكننا لا نرى بديلا عنها. ومن الأفضل التفاوض لمدة ١٠٠ عام بدلا من شن حرب ليوم واحد. ويحدوني الأمل في أن نتوصل إلى حل مقبول للطرفين، على أساس من التوافق، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لبلوغ هدفنا، وهو السلام الدائم كشرط أساسي لتحقيق حياة مزدهرة للصرب والألبان في منطقة بأسرها. لقد استنفدنا جميع الخيارات الأخرى، وبالحديث باسم صربيا على الأقل، فإننا لا نستطيع حتى أن نتخيل العودة إلى طريق النزاع وسفك الدماء. فلا يمكن لمنطقة البلقان أن تصمد أمام نزاع آخر. وإنني أعتمد على حسن نية وتفهم شركائنا الدوليين لأنهم يعرفون جيدا أن بعض القرارات السابقة التي اتخذتها حكوماتهم كانت قرارات سيئة وأنها لم تتصرف لصالح مستقبل منطقتنا والسلام العالمي.

وتدير بلغراد تلك العملية في ظل ظروف بالغة التعقيد، مع عناصر من حرب هجينة وحملة قذرة يشنها جزء من المجتمع الدولي ضد بلدنا في مختلف المجالات. ويكفي فقط أن نتذكر اقتباسات وادعاءات وسائط الإعلام العالمية بأن صربيا ستهاجم جيرانها وأن صربيا تشكل تهديدا للاستقرار الإقليمي. وبطبيعة الحال، لم يحدث ذلك أبدا، ولم يكن سوى كذبة واحدة من بين العديد من الأكاذيب ضد جمهورية صربيا. وظهرت صربيا بوصفها عاملا محتملا لزعزعة الاستقرار في المنطقة إلا أنها منعت من قول الحقيقة، وهي أن مبدأ حرمة الحدود يجب أن ينطبق بنفس القدر على الجميع. لقد كانت صربيا، وستظل، عاملا للاستقرار في المنطقة بأسرها. وعلى الرغم من العديد من الأكاذيب والمعلومات المضللة، تؤيد صربيا اتفاق دايتون للسلام والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسلامة جمهورية صربسكا داخل البوسنة والهرسك.

وفي غضون ذلك، نحن مقتنعون بأن دول البلقان لديها القدرة على مواصلة حياتها في المستقبل كأصدقاء وشركاء، مع رؤية مشتركة للعضوية في أوروبا الموحدة. وأنا أعرف ذلك جيدا لأننا تغلبنا بالفعل على العديد من الحواجز التي وقفت بين دولنا لسنوات والتي كلفتنا آلاف الأرواح وأهدرت المستقبل. فصربيا وألبانيا، على سبيل المثال، تربطهما اليوم العلاقة الأوثق والأكثر ودية في التاريخ المشترك الذي يمتد لعدة قرون في منطقة شبه جزيرة البلقان.

ولم يتطلب الأمر سوى مناقشات واضحة وعملية بشأن مستقبلنا، وليس ماضينا، والتحدث عن كيفية حل المشاكل التي كانت تزعج شعبنا وشركاتنا وعمالنا وطلابنا وروّاد الأعمال لدينا. لقد ناقشنا الكثير وتوصلنا بأنفسنا إلى العديد من الحلول التي أزالت بالفعل الحواجز التي كانت قائمة بيننا دون أسباب منطقية. أولا، في مجالات الاقتصاد والتجارة وتدفق الناس ورؤوس الأموال، تنفذ صربيا وألبانيا ومقدونيا الشمالية منذ ثلاث سنوات مبادرة البلقان المفتوح، التي لها رؤية واضحة، وهي فتح المنطقة أمام الناس والسلع والخدمات ورؤوس الأموال والشركات من أجل خلق مساحة تتحرر بشكل دائم من التوترات والنزاعات. وبالإضافة إلى الفائدة الاقتصادية المشتركة التي لا جدال فيها التي تجلبها المبادرة، فإن لها بعدا أوسع، أولا وقبل كل شيء في ربط الناس بثقافات مختلفة وفي تعزيز التنوع، مما يسهم بوضوح في التنمية العامة للمجتمع في ذلك الجزء من أوروبا. وبهذه الطريقة، تواصل صربيا في الواقع الإسهام في السلام والاستقرار وعملية المصالحة في المنطقة، إذ تقدم بالتأكيد إسهاما كبيرا في الأمن العالمي.

وقد وجدنا مصدر إلهام وجيه على حد تعبير أحد أعظم الدبلوماسيين في التاريخ والأمين العام العظيم، داغ همرشولد، بأن هذه المنظمة "لم تنشأ لتأخذ البشرية إلى الجنة، بل لإنقاذ البشرية من الجحيم".

ومنذ اللحظة التي كبحنا فيها الجائحة العالمية، واجهنا بالفعل تحديات جديدة غير مسبوقة في هذا القرن. وبينما نتخذ، كبشرية، خطوة تلو الأخرى في التطور التكنولوجي المتسارع، نواجه مشاكل وجودية مثل أمن الطاقة والسلامة المالية للبلدان النامية، ولكن هناك أيضا تشوهات في سلاسل الإمداد بالمؤن الغذائية الأساسية. والتضامن، الذي كان ضروريا في مكافحة الجائحة، مطلوب إلى حد أكبر بكثير اليوم، عندما تتعرض احتياجات الناس الأساسية من الغذاء والطاقة للخطر.

وترى جمهورية صربيا أن أمن الطاقة فيها جزء لا يتجزأ من أمنها القومي وشرط أساسي مسبق لمواصلة التنمية الاقتصادية والتقدم في بلدنا. ونحن نسعى جاهدين لتوفير استمرارية إمدادات الطاقة، ولكننا نشاطر القلق إزاء التحديات الجيوسياسية الحالية التي تقوض استقرار الطاقة في العالم وفي أوروبا. ولا نزال ملتزمين بإيجاد حلول لديها القوة التحويلية اللازمة لتحقيق سلامة الطاقة على المستويين الإقليمي والأوروبي. وأود أن أشدد على أن جمهورية صربيا تمكنت من الحفاظ على استمرارية إمدادات الطاقة خلال الأزمة الجارية. ومع ذلك، لا نزال نولي اهتماما بالغا لتنويع مصادر الإمداد من خلال القيام باستثمار إضافي في البنية التحتية للطاقة، وكذلك في تطوير القدرات القائمة على مصادر الطاقة المتجددة بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

وفي الأمم المتحدة بالتحديد، أطلقنا على العقد الجاري اسم "عقد العمل" من أجل التحول نحو مستقبل أكثر استدامة ومرونة. ويجب أن يظل كذلك، ولكن بوتيرة أسرع قليلا. فالتنمية غير المتكافئة والمخاطر المالية في البلدان النامية تؤدي إلى ظهور طبقات اجتماعية إضافية وتتسبب حتما في عداوات جديدة. ويجب ألا تكون التنمية المتكافئة محدودة أو مشروطة جغرافيا أو سياسيا؛ بل يجب توفيرها لجميع الناس، بغض النظر عن الانتماء الإثني أو العرقي أو الثقافي أو الديني.

وثمة تحد آخر بالغ الأهمية ينتظرنا يجب أن نتغلب عليه معا – ألا وهو إيجاد أنجع السبل للتخفيف من آثار الأزمة الدولية الحالية التي لحقت بأمن الإمدادات الغذائية العالمية. والتطورات في ذلك الصدد مقلقة للغاية، والحقيقة أننا جميعا، دون استثناء، فوجئنا بهذه التطورات. وقد أصبح ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتوافرها مشكلة إضافية. وتتمثل مهمتنا جميعا في إيجاد حلول عملية وفعالة لا تترك أحدا يتخلف عن الركب. والأمر متروك لنا، نحن الدول، بوصفنا أهم المشاركين الدوليين، للمشاركة بشكل فردي في تنسيق التدابير، أولا وقبل كل شيء، من خلال الإسهام في هذه المهمة النبيلة على الصعيد الوطني بغية الحفاظ على أثمن القيم المتمثلة في حياة البشر وكرامتهم الإنسانية.

إن موضوع المناقشة العامة لهذا العام ينبهنا إلى أهمية هذه اللحظة وما يتصل بها من تحديات دولية. والأزمات التي نواجهها تذكرنا بأهمية فتح قنوات للتواصل. ولا يتطلب الأمر الكثير من الحكمة لاستنتاج أنه لا يمكن النجاح في التغلب على التحديات إلا إذا تم تحديد أسبابها بشكل صحيح. وتعتقد صربيا أنه من الضروري ألا

تؤدي التحديات الحالية إلى تعميق الانقسامات العالمية بأي شكل من الأشكال، وأن الاستقطاب الواضح والمتعمد بالفعل على المستويات العالمية ينبغي أن يفسح المجال لمبادئ تعددية الأطراف.

وأود أن أشدد على أن جمهورية صربيا على أهبة الاستعداد للمشاركة في الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة السلام المستدام لعام ٢٠٣٠. وتشاطر صربيا الأمين العام رؤيته لمستقبل من التعاون العالمي، على النحو المتوخى في خطتنا المشتركة (A/75/982)، وتؤيد بقوة تعددية الأطراف الشاملة والشبكية والفعالة بوصفها أفضل أداة للتصدي لأكثر التحديات التي تواجه البشرية إلحاحا.

إن تعددية الأطراف والعمل الجماعي والمسؤولية المشتركة عناصر حاسمة في مناقشاتنا حتى الآن، ولكنني أود أن أشدد على أن التضامن هو نقطة الانطلاق لكل مشاركة بناءة من هذا القبيل.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا أن جمهورية صربيا ستظل شريكا يعول عليه في تحقيق الأهداف المشتركة المحددة في إطار الأمم المتحدة، يدفعها الإيمان الراسخ بأنها أفضل طريق لإقامة عالم جديد لنا وللأجيال القادمة. ولكن يجب ألا ننسى أن قوة الأمم المتحدة تكون بقدر احترامنا للقرارات والوثائق المتفق عليها الصادرة عن المنظمة.

وأود أن أذكر بشيء سمعناه بالفعل ٢٣ مرة:

”المعيار الوحيد الذي يجب أن نتبعه هو ميثاق الأمم المتحدة“.

هذا ما سمعناه من الجميع، ولكن في حالة جمهورية صربيا، شهدنا أن ١٧ من أصل ٢٣ ممثلا ممن تكلموا عن ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة انتهكوا القانون الدولي ولم يتبعوا القواعد التي وضعتها الأمم المتحدة واعتمدتها. ويحدوني الأمل في أن نتمكن من التغلب على كل تلك الصعوبات وتطبيق القواعد والإجراءات على قدم المساواة للجميع. وإلا فما من بصيص أمل أراه. فلتحيا صربيا.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية صربيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

*اصطحب السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.*

**خطاب صاحب السمو الأمير ألبير الثاني، أمير موناكو**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب صاحب السمو الأمير ألبير الثاني، أمير موناكو.

*اصطحب صاحب السمو الأمير ألبير الثاني، أمير موناكو، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو الأمير ألبير الثاني، أمير موناكو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الأمير ألبير** (*تكلم بالفرنسية*): أود الإعراب عن مدى سروري لوجودي هنا الآن بعد مرور أكثر من عامين على تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

لقد كشفت هذه الأزمة الصحية غير المسبوقة عن أوجه القصور التي نواجهها في التنسيق والتعاون على المستوى المتعدد الأطراف. فقد أجبرتنا على اتخاذ تدابير اقتصادية واجتماعية استثنائية – لحماية سكاننا وتعبئة النظام النقدي الدولي على حد سواء. ووتيرة حياتنا اليومية المحمومة تجعلنا ننسى أنه في كل عام، في نصف الكرة الشمالي، ينبهنا يوم التجاوز، الذي يزداد اقترابه، إلى هيمنتنا على الكوكب، الذي نستنفد موارده بلا هوادة.

ولذلك، فإن الموضوع الذي اختاره الرئيس لهذه المناقشة العامة يذكرنا بأننا عند منعطف حاسم يتطلب حلولا تحويلية من أجل مواجهة التحديات المترابطة التي تواجهنا.

وأود أن أعرب عن تهانئي الصادقة لرئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين وأن أشكر سلفه على إظهار قيادة دولة جزرية صغيرة نامية. ونشاطره إيمانه بضرورة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي حددناها بشكل جماعي في عام ٢٠١٥، وبالتالي الحفاظ على بيئتنا وضمان بقاء البشرية. وتمثل هذه الدورة السابعة

والسبعون للجمعية العامة عاما حاسما لتنفيذ خطة السلام المستدام لعام ٢٠٣٠. وأتعهد بتقديم الدعم الكامل من إمارة موناكو في إعداد المواعيد النهائية الهامة المقبلة. وأذكر، على وجه الخصوص، مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام ٢٠٢٤.

لقد توفي الأمير ألبير الأول، جدي الأكبر، قبل ١٠٠ عام بالضبط. كان هذا الملك الحكيم المتحلي بالإنسانية مدافعا لا يكل عن الدور الأساسي للعلم في النهوض بمجتمعاتنا، خاصة في سياق صنع القرار السياسي. وبعد قرن من الزمان، نحتفي بإرثه، الذي لا يزال يلهمني فيما أتخذه من إجراءات وتسترشد به سياسة حكومتي. وتضطلع موناكو بدورها الكامل في الجهد الجماعي المبذول للحفاظ على كوكبنا في وقت يمر فيه العالم بفترة محورية تعرقل أسلوب حياتنا وعلاقاتنا الدولية.

وقد أبرزت العولمة التي نشهدها ترابطنا، وكذلك العلاقة بين الإنسان والطبيعة. إن النظم الإيكولوجية غير قادرة الآن على تجديد نفسها بسبب أساليب الإنتاج لدينا، التي تعتمد أساسا على استخدام الموارد الطبيعية، وبسبب وتيرة استهلاكنا المسعورة.

أن يكون عام ٢٠٢٠ الفترة الوحيدة التي توقف فيها تدهور النظم الإيكولوجية على المستوى العالمي أمر يخبرنا بالكثير عما يمكننا تحقيقه بشكل جماعي، نحو الأفضل أو الأسوأ، بطريقة مدروسة جيدا أو بشكل طارئ.

والواقع أنه خلال هذه الحالة الطارئة، أدى البحث والابتكار إلى التمكن من إنتاج اللقاحات بسرعة، وهو ما نرحب به. ولا تزال المسائل المتعلقة بالصحة العامة والتأهب لمواجهة الجوائح في المستقبل من الأولويات، شأنها شأن الحصول على نحو متكافئ على خدمات الوقاية والرعاية. وأعلق أهمية خاصة على حقيقة أن بلدي يقوم بالتعبئة في إطار سياسته للتعاون الدولي، إلى جانب شركائه، وفي مقدمتهم منظمة الصحة العالمية، بغية تعزيز الهيكل الصحي العالمي. لذلك سندرس بعناية أي آلية جديدة لإدارة الأزمات يمكن أن تيسر تقديم استجابة منسقة قائمة على الحقائق العلمية المثبتة من أجل تجنب تكرار الصعوبات التي واجهناها في بداية جائحة كوفيد-١٩.

ولأكثر من ثلاثة عقود، ما فتئت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تحذرنا من الآثار الكارثية لتغير المناخ التي لا رجعة فيها في كثير من الأحيان. ففي حزيران/يونيه ٢٠٢٢، في مؤتمري ستوكهولم ولشبونة، رأينا مرة أخرى الصلة الجوهرية بين رفاه الحضارة الإنسانية واحترام الكوكب الذي يشكل المحيط أحد مكوناته الأساسية.

إن حماية بحارنا ومحيطاتنا جزء من تقليد عائلي لدينا، وهي قضية كرس الأمير ألبير الأول حياته من أجلها. وكان التزامه قدوة لي – وهي قدوة لا تزال مجسدة في التزامات بلدي واخترت أن أتبعها منذ اعتلائي العرش في عام ٢٠٠٥.

وبعيداً عن لغتنا الخطابية، حان الوقت للعمل الذي لا يعدو عن كونه اغتناماً للفرصة الأخيرة المتاحة لنا لبناء مستقبل للبشرية. ومع تضاعف الحوادث المناخية القصوى، التي تؤثر على جميع الدول دون تمييز ولكنها تعاقب بشكل خاص أشد الفئات ضعفاً، يجب أن يكون تعزيز تدابير التكيف في صميم أولوياتنا. وقلبي مع شعب باكستان الذي يعاني من عواقب الفيضانات الرهيبة. يجب بذل هذه الجهود العاجلة والضرورية بالتنسيق مع السياسات الرامية إلى الحد بشكل كبير من انبعاثات غازات الدفيئة وعكس مسار فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠٣٠. ويجب على كل بلد، وفقاً لظروفه واحتياجاته الخاصة، أن يحوّل اقتصاده بصورة متعمقة لإزالة الكربون منه واحتواء ارتفاع درجات الحرارة.

إن موناكو ستظل ملتزمة التزاماً ثابتاً بحماية البيئة والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تواصل الإمارة انتقالها في مجال الطاقة لتحقيق تخفيض بنسبة ٥٥ في المائة في انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٣٠ وتحييد أثر الكربون بحلول عام ٢٠٥٠. وفي هذا الصدد، فإن أحدث تقرير تقييمي للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية واضح

جداً: فالأدوات والحلول اللازمة لبناء مستقبل مستدام وأكثر إنصافاً للأجيال المقبلة موجودة بالفعل.

نحن الجهات الفاعلة. ومن واجبنا التضامن لكي ننجح جماعياً في هذا التحول في مجال الطاقة. ويجب أن تسمح لنا المواعيد النهائية القادمة في عام ٢٠٢٢، سواء في إطار اتفاقية المناخ أو اتفاقية التنوع البيولوجي، بوضع الأسس الحقيقية لمجتمع مستدام. وفي مواجهة هذه التحديات، سيكون فشلنا المشترك ببساطة غير مقبول.

كان الأمير ألبير الأول، في نظري، مثالاً للانفتاح على الآخرين، ورجلاً حريصاً على التعلم والاستماع إلى العقول الأكثر طليعية. وبإعطاء الإمارة دستوراً، جعلها دولة تحكمها سيادة القانون. ومع اقتراب الحرب العالمية الأولى، حاول إقناع من سيصبحون متحاربين بإيجاد حل سلمي لخلافاتهم.

واليوم، بينما لا تزال نزاعات كثيرة تنشر الرعب والبؤس والعجز في العالم دون أن نتمكن من إنهائها، عادت الحرب للأسف إلى القارة الأوروبية. إن العدوان العسكري على أوكرانيا يتجاهل بشكل سافر القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويقوض أمن واستقرار أوروبا والعالم. كما أنه يلحق معاناة لا توصف بالشعب الأوكراني، ويعيدنا إلى أحلك ساعات تاريخنا. لذلك أرحب بإبرام اتفاق، تحت رعاية الأمم المتحدة، يسمح بتصدير الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود، وأحثّ جميع الجهات المعنية على احترام أحكام الاتفاق. يعتمد الأمن الغذائي العالمي، المحفوف بالمخاطر أصلاً، على ذلك.

وينبغي ألا ننسى أيضاً أن النساء والأطفال ما زالوا أول ضحايا نقص الأغذية، مما يؤدي إلى تفاقم حلقة الفقر المفرغة والمشتركة بين الأجيال. وقد جعلت موناكو هذه المسألة إحدى أولوياتها التعاونية وتكرس لها ما يقرب من ثلث مساعدتها الإنمائية الرسمية. ونحن ملتزمون التزاماً راسخاً على المدى الطويل بمكافحة سوء التغذية، وبدعم صغار المنتجين المحليين والمطاعم المدرسية، وبتطوير قطاعات زراعية مستدامة.

إن التوترات الشديدة التي لا تزال تتزايد – وكلنا نعرف العدد المروع جداً من النزاعات والحروب الأهلية التي تجري في جميع أنحاء العالم – تجبرنا على إصلاح خطتنا للسلام. وأشار الرئيس ماكرون أيضاً في خطابه إلى العدد الكبير جداً من هذه الحروب الأهلية (انظر A/77/PV.4).

والتغيير العميق الذي اتسمت به العولمة يتبعه الآن رقمنة مجتمعاتنا. وإذا كان هناك مجال واحد يمكن فيه للقطاع الخاص أنم يؤدي دورا قياديا، فهو مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي هذا الصدد، يجب أن نوفق بين تطور هذه التكنولوجيات وحماية حقوق الإنسان والبيانات الشخصية.

وقد أظهر مؤتمر القمة الذي جمعنا في بداية الأسبوع أن التكنولوجيات الجديدة هي الأساس لتحويل التعليم. ويجب أن نستفيد منها جيداً لتكييف نظم التعليم مع عالم اليوم والغد. وأشكر الأمين العام على هذه المبادرة التي شهدت مشاركة العديد من الشباب. يجب ألا يصبح الفضاء الإلكتروني مكاناً للمواجهة، بل فرصة إضافية للتعاون.

إن انتشار خطاب الكراهية والمعلومات المضللة، ببساطة، أمر لا يطاق. ويجب أن يخدم الذكاء الاصطناعي البشر وألا يتلاعب بسلوكهم وأفكارهم. لقد حان الوقت لأن نتمكن من وضع قواعد مشتركة حتى لا يخرج الفضاء الإلكتروني عن السيطرة ويدمر ديمقراطياتنا ويفصلنا عن بعضنا البعض.

وبحلول نهاية المناقشة العامة لهذه الدورة السابعة والسبعين، سيكون أكثر من ثلثي أعضاء الجمعية العامة قد مثلهم رئيس دولتهم أو حكومتهم. وأود أن أرى في ذلك تأكيداً على الدور الذي لا غنى عنه للأمم المتحدة والميثاق والدبلوماسية المتعددة الأطراف. يجب أن نضاعف جهودنا وأن نستعيد الثقة حتى يتسنى لنا، كما تعلن ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

”لما كان الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وغير قابلة للتصرف، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم...“ .

إن تعددية الأطراف المعززة والفعالة، التي يؤدي فيها الشباب والنساء دوراً بارزاً، هي أنجع طريقة للتصدي للأزمات العالمية.

إن المرأة عامل أساسي للتغيير: فالمساواة بين الجنسين والاستقلال الاقتصادي للمرأة هما أساس عالم أكثر استدامة. فما الذي ننتظره لتعزيز مكانتهن في القيادة العالمية؟

وتعتزم موناكو مواصلة التزامها في إطار هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومن خلال سياستها للتعاون الإنمائي. ويعتزم وفد بلدي الإسهام إسهاماً كاملاً في عمل الأمم المتحدة، والبناء معاً لتعددية أطراف أكثر كفاءة وشمولاً، تعمل من أجل رفاه البشرية والكوكب.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر سمو أمير موناكو على البيان الذي أدلى به من فوره.

*اصطحب صاحب السمو الأمير ألبير الثاني، أمير موناكو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.*

**خطاب السيد تشارلز أنجيلو سافارين، رئيس كمنولث دومينيكا**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس كمنولث دومينيكا.

*اصطحب السيد تشارلز أنجيلو سافارين، رئيس كمنولث دومينيكا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بمعالي السيد تشارلز أنجلو سافارين، رئيس كمنولث دومينيكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس سافارين** (*تكلم بالإنكليزية*): يودّ وفد بلدي، وبالتالي حكومة وشعب كمنولث دومينيكا، أن يتقدّم بالتهنئة إلى رئيس الجمعية العامة على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، وأن يتمنى له كل النجاح خلال فترة ولايته.

كما نعرب عن تقديرنا وامتناننا لسلفه، سعادة السيد عبد الله شهيد، على الطريقة المقتدرة التي ترأس بها الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

وأود الإعراب عن خالص التعازي لجلالة الملك تشارلز الثالث، وللأسرة المالكة، وللمملكة المتحدة حكومة وشعبا في وفاة جلالة الملكة إليزابيث الثانية. لقد كانت صاحبة الجلالة رمزا للاستقرار والتماسك، ليس للمملكة المتحدة فحسب، بل للكمنولث والعالم بأسره.

تنعقد الدورة السابعة والسبعون للجمعية العامة في وقت نواجه فيه تحديات لا تحصى، لها آثار حالية وطويلة الأجل على حد سواء. وتشمل هذه التحديات تغير المناخ، وتدهور نظامنا الإيكولوجي، وفقدان التنوع البيولوجي، والفقر، وعدم المساواة، والتحدي المتزايد للأمراض المزمنة غير السارية. وقد استحوذت جميع هذه التحديات على اهتمام هذه الهيئة على مر السنين، ولم يحرز سوى تقدم طفيف في إيجاد حلول لها. ومما يضاعف من هذه التحديات التهديدات الناشئة الأخرى، مثل تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والحرب التي تتكشف في أوكرانيا.

إن غزو بلد لبلد آخر يجب أن يُدان على الدوام، وقد أدانته دومينيكا غزو أوكرانيا دون تحفظ. ففي عالمنا المترابط، ما يحدث في جزء من العالم يؤثر علينا جميعا، وهو الحال مع الحرب في أوكرانيا. فنحن جميعا ضحايا الارتفاع الهائل في أسعار النفط والمنتجات النفطية وما يترتب على ذلك من تأثير على تكلفة الكهرباء وجميع جوانب النقل. وتتأثر بالمثل تكلفة إنتاج السلع والخدمات سلبا، وبما أن روسيا وأوكرانيا من بين الموردين الرئيسيين للحبوب، فقد خلق النزاع نقصا في إمدادات العالم من الحبوب، مع ما يترتب على ذلك من جوع في البلدان التي تعتمد على الواردات من هذين البلدين.

إن التطورات التي حدثت منذ عام ٢٠١٤ وأدت إلى غزو روسيا لأوكرانيا معروفة جيدا. بيد أننا في دومينيكا نرى أنه كان من الممكن منع الغزو والحرب التي تلته. ولذلك، يقف كمنولث دومينيكا إلى جانب بقية العالم في الدعوة إلى الوقف الفوري للنزاع الذي لا يزال مستعرا في أوكرانيا. ورحبنا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين أوكرانيا وروسيا، بمساعدة تركيا وبدعم من الأمين العام باقتدار، لشحن كميات كبيرة من الحبوب من الموانئ الأوكرانية إلى وجهات مختلفة، وبالتالي التخفيف من حدة أزمة الغذاء العالمية الناشئة. ولهذه الأسباب ومن أجل السلام العالمي، يحث كمنولث دومينيكا جميع الأطراف على مواصلة التمسك

بغايتها من الاتفاق ليصبح الشعور بمزيد من الارتياح على الصعيد العالمي ممكنا نتيجة لذلك.

وعلى غرار معظم الدول الأعضاء، لم نكن في دومينيكا ومنطقة البحر الكاريبي مستعدين لمواجهة كوفيد-١٩، الذي أعلنته منظمة الصحة العالمية جائحة في آذار/مارس ٢٠٢٠. وعلى الرغم من تمكن معظم البلدان من احتواء جائحة كوفيد-١٩، وقامت بالتالي بتخفيف القيود ذات الصلة، فقد حذر خبراء الصحة العامة من أن الجائحة لم تنته بعد. وعلاوة على ذلك، ومع استمرار ظهور متحورات جديدة، لا يزال كوفيد-١٩ يشكل تهديدا للمجتمع العالمي. وقد كشفت الجائحة عن محدودية النظم الصحية في جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، المتقدمة النمو والمتخلفة. والحقيقة هي أنه لا تتوافر فرص متساوية للجميع للحصول على اللقاحات والأدوية المنقذة للحياة، حتى عند مواجهة جائحة أعلنتها منظمة الصحة العالمية.

إن موضوع دورة هذا العام، "لحظة فارقة: حلول تحويلية للتحديات المتشابكة"، مشابه للنهج والمسار اللذين حددتهما الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أيدت فرادى الدول الأعضاء أهداف التنمية المستدامة باعتبارها المثل الأعلى الذي يجب السعي إليه وتحقيقه عالميا بحلول عام ٢٠٣٠. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات أكثر من غيرها في تحقيق تلك الأهداف. وقد تعهد المجتمع الدولي بتقديم دعمه، ولكن السؤال المطروح هو إلى أي مدى كان هذا الدعم الملموس في المتناول. فالتحدي لا يقتصر على تقديم الوعود والالتزامات والتعهدات بل يكمن في تحقيقها وتنفيذها بشكل فعال.

إن مختلف الأزمات العالمية لا تحترم الحدود الوطنية. وعالمنا المترابط يعني أنه ما من أحد معزول أو محصن في وجه التطورات التي تحدث في أي مكان على وجه الأرض. ويتعرض كوكب الأرض اليوم لتهديد وضغط شديدين وقد يصبح غير صالح للحياة إذا أخرنا الإجراءات التصحيحية الحاسمة أكثر من ذلك. إننا بحاجة إلى التحدث أقل والبدء في اتخاذ الإجراءات العملية والمستدامة اللازمة للحد من انبعاثات الكربون في الغلاف الجوي. فبالإضافة إلى العواصف المدارية والأعاصير، نواجه احتمالات الجفاف وارتفاع درجة حرارة البحار وارتفاع منسوب مياه البحر، وكلها أمور ستؤثر على الأرواح وسبل العيش. ولهذا السبب، نواصل مناصرة الدعوة إلى العمل العالمي الجماعي من أجل الاستفادة من قدرة دولنا الجزرية الصغيرة على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية التي يثيرها ويفاقمها تغير مناخنا. ويجب أن نرسم طريقا للتنمية المستدامة والمتمحورة حول الناس.

وعلى مدى عدة سنوات، ظلت الدول الصغيرة مثل دولتنا تتكلم من على هذا المنبر ذاته والعديد من المنابر الأخرى المماثلة له في جميع أنحاء العالم، سعيا منها إلى إقناع العالم المتقدم النمو بتغيير الممارسات المدمرة التي تهدد كوكبنا وحياتنا وسبل عيشنا ذاتها. ولكن على الرغم من بذل قصارى جهدنا، لا يجري اتخاذ إجراءات تصحيحية كافية. ولا نحصل على الدعم الكافي للتكيف وبناء القدرة على الصمود في وجه آثار تغير المناخ التي تلوح لنا بالفعل. ولن أقف هنا اليوم لأعرض بالتفصيل على الجمعية العامة الكيفية التي يؤثر بها تغير المناخ علينا. فهي معروفة جيدا. ونشاهد التقارير الإخبارية. والأدلة موجودة حولنا في كل مكان. إن ما نحتاجه من شركائنا من البلدان المتقدمة النمو في أسرة الأمم المتحدة هو الاعتراف بالمسؤولية وقبولها بشكل يترجم إلى التزام بتوفير التمويل اللازم لتمكين دولنا الصغيرة من أن تصبح قادرة على الصمود. ويجب أن يكون الحصول عليه سهلا ومتاحا لنا جميعا بمنح وشروط تساهلية، على أن يكون المعيار الوحيد للحصول عليه هو تعرضنا للظواهر الجوية المتطرفة.

لقد تكلمنا هنا من قبل عن الأثر المدمر للكوارث المتتالية على بلدنا. فقد تسببت العاصفة المدارية إريكا، في عام ٢٠١٥، وإعصار ماريا، في عام ٢٠١٧، بخسارة تزيد عن ٩٠ في المائة و ٢٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي، من حيث الأرواح المفقودة والأشخاص المشردين داخليا، وتحطم سُبل العيش. وقد أدت تلك التجارب إلى تحقيق هدفنا المتمثل في أن نصبح أول دولة قادرة على الصمود أمام تغير المناخ في العالم، وأعادت توجيه تركيزنا على جهود التكيف وإعادة البناء بشكل أفضل في كل قطاع من قطاعات

الاقتصاد. وتتأثر دولنا الجزرية الصغيرة النامية بشكل غير متناسب بآثار تغير المناخ – وهي ظاهرة ستستمر في التصاعد مع كل زيادة في الاحترار العالمي.

مع ارتفاع مستويات سطح البحر، ستختفي أخيرا بعض الدول الجزرية الصغيرة، بينما ستعاني دول أخرى من تآكل السواحل الأمر الذي سيدمر في نهاية المطاف الهياكل الأساسية، والقرى، والبلدات، والمدن. ولذلك، يكرر كومنولث دومينيكا نداءه الموجه إلى المجتمع الدولي في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من أجل إعطاء الأولوية لصرف المبالغ المخصصة لتمويل المناخ للدول الجزرية الصغيرة النامية لدعم جهودنا في مجال التكيف والمرونة في سعينا إلى التقليل إلى أدنى حد من الخسائر والأضرار الناجمة عن الظواهر المناخية القاسية. وبهذه الطريقة، ستعكس الإجراءات استجابات أكثر إنصافا وتوجها نحو العدالة للوفاء بأهداف التنمية المستدامة ووعودها. وعلاوة على ذلك، فإن الدعوة المستمرة من أجل بلوغ مستويات أعلى من الالتزام بالعدالة المناخية يجب أن تتجسد في استجابات ملموسة وفعالة.

قبل شهرين، قدم كومنولث دومينيكا في المقر أول استعراض وطني طوعي له تماشيا مع التزاماته الدولية وانطلاقا من روح الحكم الرشيد على صعيد العالم. وأبلغت دومينيكا عن التقدم الهائل المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والخطة الوطنية كما توجهها الرؤية التي من شأنها أن تجعل دومينيكا أول دولة قادرة على الصمود أمام تغير المناخ في العالم.

بينما تواصل دومينيكا التعافي من الأحداث الجوية المدمرة التي ذكرتها، تُظهر الصناعات الاقتصادية الرئيسية في دومينيكا علامات على الانتعاش الإيجابي. السياحة والزراعة لا يزالان القطاعان الرئيسيان المُدِران للدخل، حيث من المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات ما قبل الجائحة بحلول عام ٢٠٢٣، بمتوسط نمو قدره ٥ في المائة سنويا من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٦. وتم دعم انتعاش السياحة من خلال مشاريع الهياكل الأساسية الجديدة وتحسين وزيادة الوصول الجوي.

من الجدير بالذكر أننا نضع أبناء وطننا في صميم خطة دومينيكا للصمود. يجري حاليا، في جميع أنحاء دومينيكا، بناء منازل جديدة وحديثة للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، بحيث تكون تلك المنازل قادرة على التكيف مع المناخ، بينما يجري بناء وتجهيز مراكز حديثة وذكية للصحة والعافية في المجتمعات الحضرية والريفية. وسيمكن ذلك تلك المجتمعات المحلية من الصمود أمام آثار الظواهر الجوية المتطرفة وبقائها عاملة، مع تعزيز استجابتها لحالات الطوارئ الطبيعية والأوبئة الأخرى.

وفي هذا الصدد، يغتنم كومنولث دومينيكا هذه الفرصة للإشادة بحكومة جمهورية الصين الشعبية لالتزامها بالمساهمة بمبلغ إضافي قدره ٤٢ مليار دولار في الصندوق الجديد للتنمية العالمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي سيساعد بلدانا مثل دومينيكا التي تقف في الخط الأمامي للآثار السلبية لتغير المناخ على التعجيل بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن ضمان تمتع مواطنينا بحياة طويلة وصحية سيكون دائما أولوية. لذلك، يجب أن يكون ما نزرعه ونستهلكه مكونا حاسما في خطتنا للصمود. وتشير الاتجاهات العالمية إلى أن المسائل المحيطة بالأمن الغذائي ليست فريدة في نوعها بالنسبة لدومينيكا. والواقع أنه بموجب الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة – تحقيق القضاء على الجوع – فإن الحكومات مدعوة إلى مواصلة إنتاج الأغذية الذكية والمستدامة للمساعدة في التخفيف من مخاطر الجوع.

وتعمل دومينيكا على تعزيز قطاعها الزراعي من أجل خفض تكلفة استيراد الأغذية. ويوجد تركيز متجدد على زراعة طعامنا وتناول ما نزرعه من أطعمة، في الوقت نفسه ضمان توفير منتجات بأسعار معقولة وعالية الجودة للتصدير على أساس ثابت. هدفنا هو تطوير نهج علمي وعملي للحد من ضعف المزارعين والصيادين من خلال اعتماد ممارسات مرنة ومستدامة.

لقد تبنينا التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لكونها جزءا من التزامنا الدولي إزاء الإزالة التامة للأسلحة النووية،

على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، من أجل صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، تدعو دومينيكا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التقيد بالقانون الدولي المتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية وتسخير الدبلوماسية كأداة في حل الصراعات.

لا يزال الحصار التجاري والاقتصادي المفروض على إخواننا وأخواتنا في كوبا يشكل مصدر قلق كبير لنا في منطقة البحر الكاريبي، وأصبح رفعه أكثر إلحاحا في ضوء الأثر العالمي للحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي. ولا يزال كومنولث دومينيكا يتشاطر دعوة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الرفع الفوري للقيود التجارية غير المبررة وحظر التصدير المفروض على شعب كوبا الطيب.

لقد ثبت منذ فترة طويلة أنه مهما كانت الأهداف قبل ٦٠ عاما، عندما فرض الحصار، لم يعد من الممكن تبريره – إن كان كذلك في أي وقت مضى. ولذلك، تحث حكومة دومينيكا بقوة الدول القليلة التي لا تزال تؤيد تلك الجزاءات على الاستجابة لنداء الأغلبية الساحقة منا المجتمعة هنا، ورفع الحصار البالي والمجحف المفروض على كوبا. فلنؤيد جميعا الاندماج الكامل للشعب الكوبي في النظم المالية والتجارية العالمية.

دأبت كوبا طوال عقود على تدريب الأطباء والممرضين والمهندسين وغيرهم من المهنيين، فضلا عن تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، كجزء من تعاونها فيما بين بلدان الجنوب. وتقدم كوبا أيضا تدريبا مهنيا في مختلف التخصصات لآلاف الطلاب من جميع أنحاء العالم النامي. وبالإضافة إلى ذلك، ما برحت كوبا تؤيد مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات في منطقة البحر الكاريبي وبقية العالم. ولذلك، نؤيد جميع الدول الأعضاء الأخرى التي دعت إلى رفع كوبا من قائمة البلدان التي ترعى الإرهاب، ونطلب بدلا من ذلك أن نعيد توجيه جهودنا إلى مكافحة التهديدات الحقيقية للسلم والأمن العالميين في المنطقة.

في مارس ٢٠١٥، أعلنت الولايات المتحدة أن فنزويلا تشكل تهديدا كبيرا واستثنائيا للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة وفرضت جزاءات على ذلك البلد. وتبعت عدة دول الولايات المتحدة في فرض جزاءات، حيث يقاسي شعب فنزويلا الطيب منذ ذلك الحين مشقة ومعاناة شديدتين نتيجة لتلك الجزاءات المالية والاقتصادية العديدة، التي تمنع عواقبها ملايين الفنزويليين من تلبية احتياجاتهم الأساسية، وهي حالة تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا، مما يؤثر بشكل أكبر على اقتصاد فنزويلا المنكمش والنظام الصحي الضعيف بالفعل.

وينضم كمنولث دومينيكا مرة أخرى إلى أصوات العديد من الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة للدعوة إلى الرفع الفوري للحظر النفطي غير المبرر وغيره من الجزاءات العامة المفروضة على شعب فنزويلا. إن الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في فنزويلا تتطلب اهتماما فوريا. وقد أصبح لزاما علينا جميعا كذلك أن نقدم حلولا وفرصا لفنزويلا في الأجلين القصير والطويل لحل تحدياتها وتحسين حياة الفنزويليين العاديين بسرعة.

لا تزال الحالة الراهنة في هايتي تثير قلقنا البالغ وتتطلب مزيدا من الاهتمام الدولي. ودعت افتتاحية في صحيفة "واشنطن بوست" بتاريخ ٦ آب/أغسطس ٢٠٢٠ إلى تدخل دولي قوي. وأعقب ذلك بيان من الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية مؤرخ ٨ آب/أغسطس، وبخ فيه المجتمع الدولي على تقاعسه عن مساعدة لهايتي على مر السنين وعلى تركه البلد في حالة من الفوضى.

إن هايتي بلد، كان ذات يوم أغنى مستعمرة في الأمريكتين. وهو الآن أفقر بلد في نصف الكرة الغربي. فقد ترك زلزال بقوة ٧ درجات في عام ٢٠١٠ البلد مدمرا تماما. وأودى الزلزال بحياة ٢٥٠ ٠٠٠ شخص وخلف أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ جريح ودمر العاصمة بورت أو برنس ومعظم جنوب هايتي. وقُدرت تكلفة الأضرار التي حدثت بثمانية بلايين دولار، وتكلفة إعادة الإعمار بنحو ١٤ بليون دولار.

وتفيد وكالات الأمم المتحدة بأن حوالي ١,٣ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في هايتي فيما يعاني حوالي ٤,٦ مليون شخص من محدودية فرص الحصول على الإمدادات الغذائية

الأساسية. وبينما يسرني أن أنوه بالاجتماع الاستثنائي لرؤساء حكومات الجماعة الكاريبية الرئيسيين بشأن هايتي المعقود مؤخرا في ترينيداد وتوباغو، وكان الهدف منه إيجاد حلول محددة للأزمات العديدة التي تعصف بهايتي، يتعين على المجتمع الدولي الاستجابة كما لو كانت هايتي تتعرض لغزو، كما هو الحال في أوكرانيا، أو كما حدث في حالة إعادة الإعمار بعد الحرب في أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، مما يتطلب ما يسمى بخطة مارشال.

ولا شيء أقل من ذلك يمكن أن يتغلب على تحديات إعادة الإعمار العميقة الجذور التي تواجه هايتي. ولذلك، نحث منظومة الأمم المتحدة على صياغة استجابة فعالة وموحدة توفر الموارد اللازمة – المالية والتقنية والبشرية وغيرها – لتخفيف معاناة شعب هايتي.

إن الآثار الشديدة والهائلة لمختلف التحديات التي واجهناها في الآونة الأخيرة تُبرز أهمية تعددية الأطراف. وبينما نثير مختلف المسائل التي تواجه فرادى دولنا ونتشاطر آمالنا ومخاوفنا وتوقعاتنا، فلنسعى أيضا إلى تقديم حلول لمختلف مشاكلنا بوصفنا مجتمعا دوليا موحدا، حريصا على بناء مستقبل مستدام وتحويلي وأكثر إنصافا للجميع.

في الختام، أود أن أكرر الإعراب عن امتنان بلدي لجميع شركائنا الدوليين وحكوماتنا الصديقة التي وقفت إلى جانب كمنولث دومينيكا، ولا سيما خلال أحلك أيامنا في أعقاب العواصف المدارية والأعاصير الهائلة التي عصفت بنا. إن رحلتنا هي رحلة إعادة بناء على نحو أفضل واستدامة وقدرة على الصمود. وبدعمهم المستمر، نتطلع إلى مستقبل أكثر إشراقا في الأيام المقبلة.

أتمنى لجميع المشاركين والممثلين في الدورة السابعة والسبعين كل النجاح في مداولاتهم.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس كمنولث دومينيكا على البيان الذي أدلى به للتو.

*اصطُحب السيد تشارلز أنجيلو سافارين، رئيس كمنولث دومينيكا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.*

**البند ٨ من جدول الأعمال** (*تابع*)

**خطاب السيد محمد نجيب عزمي ميقاتي، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية.

*اصطُحب السيد محمد نجيب عزمي ميقاتي، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية، إلى المنصة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد محمد نجيب عزمي ميقاتي، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد محمد نجيب عزمي ميقاتي** (لبنان): أتقدم إلى حضرة الرئيس بأحر التهاني على توليه رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والسبعين، كما أنتهز المناسبة لشكر معالي السيد عبد الله شهيد على حسن إدارته للدورة السابقة ولكافة الجهود التي بذلها في هذا الإطار. وأتوجه بالتحية أيضا إلى معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش على مساعيه المتواصلة لتعزيز دور منظمة الأمم المتحدة وتطوير عملها.

يمر العالم اليوم بمرحلة بالغة الدقة من الصراعات المسلحة والأزمات المترابطة التي تثير قلقا لدينا جميعا. وما من مكان أفضل للتداول بشأن هذه التحديات من هذه القاعة التي تضم كل دول العالم، يجمعها ميثاق منظمة الأمم المتحدة التي يفخر بلدي لبنان بدوره في إنشائها، كما ثبت ذلك بعقود من التعاون المثمر بيننا وبين الأمم المتحدة.

وفي هذا الإطار، يسرني أن أتوجه بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة، وعبره، لمنظمة الأمم المتحدة، بكافة فروعها ومؤسساتها المتخصصة وتلك العاملة في لبنان، على الجهود التي تقوم بها من أجل مساعدته والمساهمة في تخفيف تبعات الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي يمر بها.

وأخص بالشكر هنا قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لما تبذله من تضحيات وجهود من أجل الحفاظ على الاستقرار في جنوب لبنان، بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني الذي نتطلع، معكم وعبركم، إلى تعزيز قدراته العسكرية وتخفيف الأعباء المادية عليه. وفي هذا السياق، نؤكد التزام لبنان التام بتنفيذ كامل مندرجات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وكافة قرارات الشرعية الدولية.

أما فيما يتعلق بترسيم حدودنا البحرية بوساطة أمريكية مشكورة ومرحب بها، وبرعاية أممية، يهمني أن أؤكد مجدداً تمسك لبنان المطلق بسيادته وحقوقه وثروته في مياهه الإقليمية ومنطقته الاقتصادية الخالصة، مكررين أمامكم رغبتنا الصادقة في التوصّل إلى حلٍ تفاوضي طال انتظاره. ويسرني إعلامكم بأننا أحرزنا تقدماً ملموسا نأمل أن نصل إلى خواتيمه المرجوة في وقت قريب.

*تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد والاس (جامايكا).*

إنّ لبنان مصمّم على حماية مصالحه الوطنية وخيرات شعبه وعلى استثمار موارده الوطنية، ويعي تماما أهمية سوق الطاقة الواعدة في شرق المتوسط، لما فيه ازدهار اقتصادات دول المنطقة وتلبية حاجات الدول المستوردة.

إن لبنان، ومن منطلق إيمانه بالدور الرائد الذي نتطلع دائما من الأمم المتحدة أن تقوم به، يؤكد التزامه بأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ واتفاق باريس للمناخ، كما وبالأطر الدولية الراعية لمسائل نزع السلاح بأشكاله المختلفة. ونرحّب أيضا بالعمل الهادف إلى إيجاد تفاهم دولي لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل إنفاذاً لقرار الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣. ونحن، إذ نشيد بما تحقق لهذه الغاية في دورات المؤتمر السابقة، نتطلع لأن تتكلل بالنجاح الدورة الثالثة من المؤتمر المزمع انعقاده برئاسة لبنان في تشرين الثاني/نوفمبر القادم، وأن نسهم في دعم مسار إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

يمر الكثير من دول العالم اليوم بأزمات اقتصادية حادة، أسبابها متعددة، متشعبة وغير خافية على أحد، أثرت بشكل كبير على جوانب الحياة كافة، وحتمّت على حكومات ودول عدة اللجوء إلى اتخاذ تدابير استثنائية لمحاولة التخفيف من وطأة هذه الأزمة على شعوبها.

أما في بلدي لبنان، فنحن نواجه منذ سنوات عدة أسوأ أزمة اقتصادية اجتماعية في تاريخنا، نالت من سائر المؤسسات ووضعت غالبية اللبنانيين تحت خط الفقر، وتسببت بهجرة الكثير من الطاقات الشابة والواعدة، وخسارة الوطن خيرة أبنائه.

فإضافة إلى التدهور الاقتصادي الحاد وغير المسبوق، وانهيار سعر صرف العملة الوطنية إلى أدنى مستوى تاريخي لها، والإغلاقات العامة التي فرضتها جائحة كورونا، ناهيك عن فاجعة انفجار مرفأ بيروت الذي نحرص على جلاء الحقيقة بشأنه، وتبعات الأزمة السورية وأعباء النازحين، وجدت الحكومة اللبنانية نفسها أمام أزمة سياسية غير مسبوقة حتمّت علينا السير ببطء وحذر شديدين في حقل ألغامٍ سياسيةٍ واقتصادية لتدارك الوضع وتأسيس الأرضية المناسبة للمساهمة في الوصول بالبلاد إلى بر الأمان.

نجحت حكومتنا في تحقيق العديد من الأهداف التي وضعتها، ومن أبرزها إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها رغم الظروف الصعبة التي يعيشها البلد. لكن الطريق أمام لبنان ما زالت شاقة وطويلة ومليئة بالمصاعب قبل الخروج من الأزمة، حيث نعمل بكل ما أوتينا من قوة وعزم على تخطيها بنجاح. وفي هذا السياق، قامت حكومتنا بتوقيع اتفاق مبدئي مع صندوق النقد الدولي. وإننا نتعهد من هذا المنبر السير قدما بكل الإصلاحات التشريعية والإدارية الضرورية للخروج من محنتنا الحاضرة.

نحن نعول في هذا الإطار، كما دوماً، على مساعدة أصدقاء لبنان الدوليين، وفي طليعتهم الدول العربية الشقيقة، التي لا غنى للبنان، البلد العربي الهوية والانتماء والعضو المؤسس لجامعة الدول العربية، عن هذه الدول.

إن انتماء لبنان العربي وريادته في الالتزام بالقضايا العربية هما ترجمة لما جاء في دستوره وفي اتفاق الطائف الذي أنهي الحرب الأهلية الدامية التي عصفت ببلادي. ولا بد من أن أؤكد، تكراراً، التزامنا التام

بهذا الاتفاق، وعدم تساهلنا مع أية محاولة للمس بمندرجاته، إضافة إلى تجديد الالتزام بمبدأ النأي بالنفس الذي انتهجناه منذ حكومتنا الماضية سعيا لإبعاد وطننا قدر المستطاع عما لا طاقة له عليه .

كما تعوّل الحكومة اللبنانية أيضاً على منظمة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، التي كانت وما زالت تؤكد عبر مساعدتها المشكورة للبنان أن وجود دولة لبنانية قادرة ومزدهرة هي حاجة ماسة للأمن والسلم في المنطقة والعالم.

وفي سياق جهود معالجة الأزمة الاقتصادية تعمل حكومتنا أيضا على خطة تعافٍ مالي واقتصادي تتكامل مع تعاوننا مع صندوق النقد الدولي، وعلى رزمة إصلاحات هيكلية وقطاعية شاملة تلبي متطلبات الشعب اللبناني وتوفر له شبكة أمان اجتماعي، وعلى وضع القوانين التي تؤمن الشفافية المطلقة وتكافح آفة الفساد التي ازدادت بفعل الانهيار الاقتصادي. كما نعمل في الوقت عينه على إعادة إطلاق الاقتصاد وتثمير الفرص العديدة الكامنة فيه، لا سيما الطاقات الشابة التي هي أمانة في أعناقنا وشعلة أمل في إنجاح نموذج اقتصادي لبناني مفتوح على العالم والفرص الرائدة.

وفي هذا الإطار نناشد الدول الشقيقة والصديقة أن تكون إلى جانب لبنان في محنته الراهنة تحديدا وأن تؤازره للخروج منها ومعالجة تداعياتها الخطيرة على الشعب اللبناني وبنية الدولة وهيكليتها. ونتطلع أيضا إلى إعادة عقد مؤتمر أصدقاء لبنان، الذي طالما احتضنته فرنسا بالتعاون مع أصدقاء لبنان وأشقائه.

إن وجود دولة لبنانية سيدة ومستقلّة، قوية وقادرة، تحمي النظام الديمقراطي البرلماني والحريات العامة والخاصة، وتؤمن بالتسامُح والتآخي والتلاقي، وتعتمد سياسة النأي بالنفس والابتعاد عن سياسة المحاور، هو حاجة ماسة للأمن والسلم والسلام والاستقرار والازدهار في المنطقة. كما أن وجود حكومة مركزية قوية تسهر على سيادة القانون وحسن تطبيقه، إضافة إلى توفير بيئة حاضنة ومحفزّة لمزاولة الأعمال والقطاعات المنتجِة والخدمات، على تنوّعها واختلافها، وفق معايير السوق والاقتصاد الحر، ومتطلبات العصر، وثورة المعلومات والاتصالات، هو أيضاً حاجة ماسة للمنطقة بأسرها، وأفضل السُبلُ لنا جميعاً لمواجهة تحديّات الفقر والبطالة والتطرّف والإرهاب، وتجنب الوقوع في المجهول.

يقوم لبنان منذ أكثر من عشر سنوات بدور طليعي في تحقيق الصالح العام العالمي من خلال استضافته لعدد هائل من النازحين السوريين يصعب إحصاؤه بدقة. لقد حرصنا منذ مطلع الأزمة السورية على اعتماد سياسة الحدود المفتوحة إيمانا منا بالاعتبارات الإنسانية. أما اليوم، فقد باتت أزمة النزوح أكبر من طاقة لبنان على التحمل. يهمنا كذلك التأكيد على أن الدستور اللبناني وتوافق جميع اللبنانيين يمنعان أي دمج أو توطين على أراضيه، وأن الحل المستدام الواقعي الوحيد هو في تحقيق العودة الآمنة والكريمة إلى بلدهم في سياق خارطة طريق ينبغي أن يبدأ العمل عليها بأسرع وقت وبتعاون كافة الأطراف، وتوفير مساعدات إضافية نوعية للدولة اللبنانية ومختلف إداراتها وبناها التحتية التي تنوء تحت عبء تدفق كبير للنازحين منذ أكثر من عشر سنوات.

تبقى القضية الفلسطينية القضية الأم التي تعيق تحقيق السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. إن الظلم الواقع بحق الشعب الفلسطيني آن الأوان لرفعه وتحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وتنفيذ كافة قرارات الشرعية الدولية بهذا الشأن، بما في ذلك قرار عودة اللاجئين إلى ديارهم.

تبقى القضية الفلسطينية القضية الأم التي تعيق تحقيق السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. لقد آن الأوان لرفع الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وتنفيذ جميع قرارات الشرعية الدولية بهذا الشأن، بما في ذلك قرار عودة اللاجئين إلى ديارهم ١٩٤ (د-٣).

وفي سياق الكلام عن اللاجئين الفلسطينيين، اسمحوا لي أيضا بالتشديد على محورية الدور الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في خدمة أهداف الأمم المتحدة ومقاصدها، من خلال إسهامها في رفع قسم من

الغبن اللاحق باللاجئين الفلسطينيين والمساعدة في تحقيق قدر من التنمية والاستقرار الإقليميين.

وفي هذا السياق، نعبر عن بالغ قلقنا إزاء حالة الوكالة المالية الحرجة والعجز المتراكم في موازنتها، مما يعرض تقديمها الخدمات للخطر. كما نجدد ترحيب لبنان بجميع الجهود الدولية المبذولة لسد العجز ودعمه لها، حيث يبقى التحدي الأكبر الخروج بحل مستدام للفجوة التمويلية.

إن لبنان صاحب ثقافة ضاربة في التاريخ وصاحب رسالة سلام وتسامح وحوار. وفي حين يمر بلدي بفترة عصيبة في الوقت الراهن، فإن الصعوبات لن تثني اللبنانيين عن المضي قدما في إعادة ترسيخ ازدهارهم وإعطاء زخم للدور الريادي الذي طالما اضطلع به لبنان عالميا. نريد لبنان ساحة تلاق لا ساحة فرقة. نريده مساحة للحوار لا التنافس. نريده أمينا لمخزونه الروحي الذي يجمع قيم الأديان السماوية وقيم الحق والعدل في هذا العالم. ويقيني أننا، بوحدة شعبه ومساعدة أشقائه وأصدقائه، نستطيع تحقيق ما نصبو إليه.

في الختام، أكرر شكري لمنظمة الأمم المتحدة على تعاونها الدائم مع لبنان وشراكتها المستمرة ولكل الدول الأعضاء المحبة للبنان والداعمة له. وأكرر مطالبتنا للجميع بتحرير لبنان من جميع صراعات المنطقة والعالم كلما كبرت التحديات وازدادت رغبتنا في العمل سويا لخير شعوبنا جميعا ومصالحها.

لقد أثبتت الأزمات الأخيرة المتلاحقة أهمية التعاون الدولي في معالجة الأزمات التي باتت في مجملها عابرة للحدود. ومن هنا أختم من حيث بدأت الأمم المتحدة رسالتها، أي بعمل جماعي متكامل ومتضامن لمصلحة الإنسان ورفاهيته ومن خلال العدل والأمن والسلام والتنمية المستدامة. مع أملنا – ورجائنا – في عالم أفضل، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

ولكم منا أطيب التمنيات والتوفيق بإذن الله.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية على البيان الذي أدلى به من فوره.

*اصطحب السيد محمد نجيب عزمي ميقاتي، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية، من المنصة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يان ليبافسكي، وزير خارجية تشيكيا.

**السيد ليبافسكي** (تشيكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الأمم المتحدة ومبادئها، التي أرسيناها بعد الحرب العالمية الثانية، معرضة لخطر شديد. فإحدى الدول المفترض أنها من حراس ميثاق الأمم المتحدة – روسيا، إحدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن – تهاجم ديمقراطية مجاورة ذات سيادة وتعيث فسادا في أوروبا الشرقية والعالم بأسره. وإذا واصلنا السماح بحرب استعمارية جديدة، فلماذا نحن هنا إذن؟ لماذا نُبقِي على الأمم المتحدة؟ هل نهتم بالأمر أم أننا غير مبالين؟

تسترشد السياسة الخارجية للحكومة التشيكية بإرث رئيسنا السابق فاتسلاف هافيل – وهو مدافع عن حقوق الإنسان يحظى باحترام عالمي وسياسي مشهور، قال ذات مرة:

”إن لامبالاتنا تجاه الآخرين يمكن أن تؤدي، في نهاية المطاف، إلى شيء واحد فقط – لا مبالاة الآخرين تجاهنا“.

إن اجتماع ممثلي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هنا للتصدي للتحديات العالمية الكبرى يدل على أننا لسنا غير مبالين بمعاناة الآخرين. إن ذلك يدل على أننا نهتم.

لقد تغيرت الظروف تغيرا جذريا منذ الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. فقد هز الغزو الروسي لأوكرانيا النظام الدولي بشكل أساسي. ولم تدخل أوروبا فحسب عصرا جديدا في ٢٤ شباط/فبراير، بل العالم بأسره كذلك. وحاولت روسيا تفكيك الهيكل الأمني للقارة الأوروبية بشن حرب غزو استعمارية. ومن المفارقات أن الرئيس بوتين

يعلن التعبئة الجزئية ويهدد العالم باستخدام الأسلحة النووية اليوم – اليوم الدولي للسلام. ما الدليل الإضافي الذي نحتاج إليه؟ هذا هو واقعنا الجديد المرعب.

إن حرب روسيا العدوانية غير المبررة ومن دون سابق استفزاز ضد أوكرانيا لا تنتهك ميثاق الأمم المتحدة انتهاكا صارخا فحسب، بل كذلك تلحق أضرارا بالغة بالاقتصاد العالمي والأمن الغذائي للعديد من البلدان الممثلة في قاعة الجمعية العامة. إنها تهدد بشكل خطير النظام الدولي القائم على القواعد وتضر بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لقد صدمت حتى النخاع، وأنا أستمع إلى القنوات التلفزيونية الروسية التي تسيطر عليها الدولة تبشر باستراتيجية الجوع والبرد تجاه أوكرانيا والعالم موافقة على التعذيب والقتل الجماعي للمدنيين، بحجة أن العالم يجب أن يخشى روسيا.

يجب على روسيا أن توقف فورا أعمالها العسكرية وأن تسحب جميع قواتها من كامل أراضي أوكرانيا. إن تجاهل روسيا التام للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة أمر مروع. وتؤيد الجمهورية التشيكية بحزم حق أوكرانيا في الدفاع عن سلامتها الإقليمية وسكانها، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤيد تشيكيا تأييدا تاما سيادة أوكرانيا ووحدتها واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا. ولن نعترف على الإطلاق بالضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم. وندين بأشد العبارات الممكنة الاستفتاءات الصورية المقبلة التي ستجرى في أجزاء من أراضي أوكرانيا. ونرفض رفضا قاطعا محاولات إنشاء مناطق نفوذ بدلا من الشراكات المتساوية. لقد ولى زمن إنشاء المستعمرات والاستيلاء على الأراضي بقوة السلاح المطلقة. اليوم الدور على أوكرانيا. وغدا يمكن أن يكون على أي واحد منا. إننا نرفض عالما تحكمه الشهية الاستعمارية الروسية.

إننا نشعر بالرعب إزاء الفظائع التي ارتكبها الغازي الروسي. وندين وجود معسكرات فرز تديرها روسيا والأهوال في ماريوبول وبوتشا وإيربين وإيزيوم وأماكن أخرى كثيرة في أوكرانيا، فضلا عن القصف المروع للهياكل الأساسية المدنية.

لقد تم ترحيل مئات الآلاف من المواطنين الأوكرانيين إلى روسيا، بمن فيهم أطفال. وقد أُخِذ الأطفال قسرا من آبائهم. وذلك يذكرنا بأسوأ ممارسات الاتحاد السوفياتي وألمانيا النازية في النصف الأول من القرن العشرين.

يجب التحقيق بشكل مستقل في جميع هذه التقارير عن السلوك العسكري الروسي. ويجب على روسيا أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وتتحمل روسيا مسؤولية دولية عن العدوان، بل وكذلك مسؤولية جنائية فردية عن الجرائم التي ترتكبها القوات الروسية على هذا النطاق الواسع. سنحاسب جميع مجرمي الحرب.

لقد أيدت الجمهورية التشيكية الإحالة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لفتح تحقيق في الحالة في الميدان في أوكرانيا. كما نؤيد بقوة طلب أوكرانيا إقامة دعوى ضد الاتحاد الروسي بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها أمام محكمة العدل الدولية. وندعو إلى إنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة جريمة العدوان التي ارتكبتها روسيا.

وإلى جانب ذلك ندعم أوكرانيا دعما شاملا، حيث تستضيف الجمهورية التشيكية أكبر عدد من اللاجئين الأوكرانيين بالمقارنة بعدد سكانها – أي أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ في بلد يبلغ عدد سكانه ١٠ ملايين نسمة. ونقدم قدرا كبيرا من المساعدات الإنسانية. ونؤيد جهود تحقيق الاستقرار والإنعاش والتعمير التي تبذلها الحكومة الأوكرانية – ليس قولا فحسب بل فعليا.

إن العدوان الروسي على أوكرانيا لم يؤد إلا إلى زيادة تصميم بلدي على مواصلة دعم وسائط الإعلام المستقلة والمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

فلسوء الحظ ساء وضع الحقوق الإنسانية للمواطنين المحبين للحرية إلى حد كبير داخل روسيا نفسها. لقد وفقنا في الترشح لمقعد مجلس حقوق الإنسان الذي أخلته روسيا في مايو/أيار الماضي. وأود أن أعرب عن شكري على الدعم الكبير الذي تلقيناه من كثير من الدول الأعضاء.

ونرحب ترحيبا حارا بتعيين السيد فولكر تورك مفوضا ساميا جديدا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأود أن أشكر المفوضة السامية السابقة ميشيل باشليت على عملها المتفاني خلال فترة ولايتها. لقد سلط أحدث تقرير عن الصين أعدته مفوضيتها الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان المقلقة ضد الجماعات الإسلامية، بما في ذلك الأويغور.

ومما يؤسف له أن حالات حقوق الإنسان في بلدان مثل أفغانستان وكوبا وإثيوبيا وإيران وميانمار وفنزويلا لا تزال تزداد سوءا أيضا.

ونتمنى أن تعمل ميانمار من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة الراهنة.

كما نتابع مع الشعور بالجزع الكيفية الفظيعة التي تتعامل بها السلطات الإيرانية مع الاحتجاجات المشروعة للنساء.

وفي بيلاروسيا يستخدم النظام العنف الوحشي ضد معارضيه. فخلال العامين الماضيين اعتقل عشرات الآلاف من البيلاروسيين ودمرت جميع وسائط الإعلام المستقلة ومنظمات المجتمع المدني.

ويساورنا القلق من تزايد معاداة السامية وإنكار محرقة اليهود. يصادف هذا العام مرور ٨٠ عاما على مؤتمر وانسي سيئ السمعة ووضع ما يسمى بـ "الحل النهائي للمسألة اليهودية" الذي أسفر عن مقتل ما يقرب من ٦ ملايين يهودي.

تؤكد الجمهورية التشيكية من جديد حق إسرائيل في حماية مواطنيها من أي أنشطة إرهابية متعمدة تستهدف المدنيين الإسرائيليين، بما في ذلك الهجمات الصاروخية.

تتولى الجمهورية التشيكية حاليا رئاسة الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن أولوياتنا – مثل الدفاع عن أوكرانيا وضمان أمن الطاقة وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، ليست إقليمية فحسب بل عالمية أيضا من حيث طابعها.

لم يؤد العدوان الروسي إلا إلى مضاعفة التحديات العالمية القائمة بالفعل. كما تباطأ التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعافي العالمي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وتزداد أيضا أسعار السلع الزراعية على نطاق عالمي.

وبالنسبة لنا فإن العمل مع الشباب والاستماع إلى شواغلهم يشكلان القوة الدافعة لإعادة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى مساره الصحيح.

كما يعدُّ تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي تحديات عالمية كبرى. لذلك فإننا بحاجة إلى استجابة إنسانية شاملة وإنمائية المنحى وسلمية للأزمات، بما فيها الأوبئة، فضلا عن إيجاد حلول من شأنها أن تعزز النظم الغذائية المستدامة والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

إن من مسؤوليتنا الجماعية أن نكفل قدرة منظمة الصحة العالمية من العمل بطريقة فعالة ومستقلة عن أي تأثير سياسي. ويجب ألا نسمح بتخلف أحد عن الركب. ونؤيد بقوة الجهود العالمية الرامية إلى المساواة في الحصول على اللقاحات والعلاج.

وسوف تكون المخاطر كبيرة بالنسبة للمؤتمر السابع والعشرين القادم للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقده في مصر. لقد قيل هذا مرات عديدة من قبل ولكنني أكرره مرة أخرى: إذا لم نتصرف الآن ربما يفوت علينا الأوان قريبا.

إن من بين أولويات الرئاسة التشيكية للاتحاد الأوروبي، تطوير العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. وما تزال أفريقيا تواجه نقصا في الغذاء علاوة على الآثار السلبية لتغير المناخ وجائحة كوفيد-١٩. لقد أسفر العدوان الروسي على أوكرانيا عن وقف صادرات المنتجات الزراعية.

لا يسعني إلا أن أعرب عن شعوري بالغضب من الكيفية التي تسعى بها الدعاية المضللة الروسية إلى استخدام أزمة الغذاء في أفريقيا لنشر روايات كاذبة تروج لأن الجزاءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا هي التي تسببت في ذلك النقص، بينما الواضح أنه لولا غزو روسيا لأوكرانيا لما تعين علينا مواجهة هذه المسألة على الإطلاق.

إذ أنتقل إلى تناول مسائل أمنية أخرى، فإننا نشعر بالقلق من التوترات المتزايدة في مضيق تايوان بسبب إجراءات التهديد الانفرادية.

ونتوقع أن تحل الخلافات المتعلقة بالمضيق بالوسائل السلمية مع الحفاظ على الوضع الراهن.

إن الفضاء الرقمي يوفر الكثير من الفرص ولكن هناك مخاطر أيضا تتمثل في الهجمات والجرائم الإلكترونية وإساءة استخدام التكنولوجيا، لا سيما نشر المعلومات المضللة. أود أن أقول هذا بصوت عال وواضح – إن الكذب ليس رأيا. وقد تجاهلنا لفترة طويلة جدا انتشار المعلومات المضللة الموجهة ضد قيمنا المشتركة.

وعلينا ألا ننسى المعلومات المضللة المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩. كما تعين علينا أن نتعلم بأصعب الطرق عندما بدأت المعلومات المضللة حصد أرواح بشرية.

لذلك فإن علينا ضمان تمتع مواطنينا ومجتمعاتنا بالقدرة على الصمود وأن تعمل وسائل الإعلام المستقلة بحرّية. وسنواصل مساعدة البلدان المعرضة للأكاذيب والدعاية المضللة.

وتدعو الجمهورية التشيكية إلى مفهوم الإنسانية الرقمية التي تضع المصالح والاحتياجات البشرية في صميم التقنيات الناشئة. وبينما تستمر زيادة حالات إغلاق الإنترنت، يجب علينا أن نحافظ على فضاء إلكتروني حر ومفتوح وآمن ومستقر تنطبق فيه حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت كما تنطبق على الأنشطة خارجها.

وبالمثل يزداد عدد الهجمات الإلكترونية بما فيها تلك الهجمات التي ترعاها الدول وتشتد أكثر. كما ظهرت الاحتمالات الجديدة للتهديد الإرهابي مع زيادة شدة سياسات روسيا العدوانية. إن الإرهاب يتغذى بشكل خبيث على ضعف الحوكمة والصعوبات الاقتصادية والظلم الاجتماعي وتظل منطقة الساحل أكثر المناطق تضررا.

وتؤكد الجمهورية التشيكية مجددا التزامها بمكافحة الإرهاب ودعم البلدان التي تعاني من العنف أو التهديدات الإرهابية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتذكير روسيا بأن الجمهورية التشيكية لا تزال تنتظر ردها الرسمي بشأن الانفجار الذي وقع في مستودع للذخيرة في بلدي في عام ٢٠١٤. لقد خطط لذلك العمل المروع ونفذه عملاء من مديرية الاستخبارات العسكرية الروسية وأودى بحياة مواطنين تشيكيين أبرياء بالإضافة إلى الأضرار المادية التي نجمت عنه. لقد نفذ ذلك العمل في انتهاك واضح للقانون الدولي.

كما تأثر عدم انتشار الأسلحة النووية سلبا بالعدوان الروسي على أوكرانيا. فروسيا لا تتردد في استخدام الخطاب النووي الخطير الذي أصبح معيارا جديدا لترهيب السكان المسالمين.

تدين الجمهورية التشيكية بشدة احتلال روسيا لمحطة زابوريجيا للطاقة النووية. ويشكل أي هجوم مسلح على المرافق النووية المكرسة للأغراض السلمية انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وللنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية في المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة على الرغم من المفاوضات الطويلة بسبب معارضتها من جانب روسيا.

وندعو إيران إلى العمل على وجه الاستعجال للوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب اتفاق الضمانات الشاملة لمعاهدة عدم الانتشار وتوضيح جميع المسائل المعلقة. كما نشيد بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام على عملهما المهني في التحقق من التزامات إيران المتعلقة بالضمانات.

إن من واجب الأمم المتحدة، هذه المنظمة العالمية، أن تساعدنا في التصدي بشكل أفضل للتحديات العالمية القائمة والناشئة. ويقع على عاتقها في هذه الأوقات القاتمة والعاصفة واجب الدفاع بحزم عن المبادئ التي أنشئت عليها: ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والنظام الدولي القائم على القواعد.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونو إدواردو رودريغيس باريّا، وزير خارجية كوبا.

**السيد رودريغيس باريّا** (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): لقد كشف أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، أكثر من أي وقت مضى،

عن الطبيعة الحقيقية للنظام الدولي الحالي غير العادل وغير المستدام. ولم يحدث من قبل أن حظيت البشرية قط بمثل هذه الإمكانات العلمية والتقنية الهائلة وبهذه القدرة الرائعة على توليد الثروة والرفاهية؛ غير أنه لم يحدث من قبل أن كان العالم غير متكافئ إلى هذا الحد ولم يكن عدم المساواة على هذه الدرجة من الضخامة.

ويعاني من الجوع ما مجموعه ٨٢٨ مليون شخص، أي ١٠ في المائة من سكان العالم، ويعاني من الهزال ما يقرب من ٥٠ مليون طفل، وهو أكثر أشكال سوء التغذية فتكاً. وستؤثر البطالة على ٢٠٧ ملايين شخص في عام ٢٠٢٢، بزيادة ٢١ مليون شخص عن عام ٢٠١٩. وفي ذروة الثورة الصناعية الرابعة، كان ٧٧٣ مليون إنسان لا يستطيعون القراءة والكتابة.

وتوفي ما يقرب من ٦,٥ مليون شخص بسبب جائحة كوفيد-١٩. ولم يستطع بليون شخص الحصول على اللقاحات اللازمة لمكافحته في البلدان المنخفضة الدخل. وفي عام ٢٠٢١، كسبت شركات الأدوية عبر الوطنية ٥٨٨ ٨٤ بليون دولار.

وقد سُددت الديون الخارجية عدة مرات، ولكنها لا تزال تتضاعف. ومن عجيب المفارقات هنا أن الإنفاق العسكري العالمي آخذ في الارتفاع إلى عنان السماء، وهو يتجاوز للمرة الأولى تريليوني دولار. ولا شيء يبرر أن البشرية لا تزال مهددة بوجود ٠٠٠ ١٣ سلاح نووي تقريباً. وندعو إلى تحقيق عالمية معاهدة حظر الأسلحة النووية. فماذا يمكننا تحقيقه لو أُنفقت تلك الموارد على تعزيز الصحة والتنمية؟ وكم عدد الوفيات الناجمة عن كوفيد-١٩ وأسباب أخرى كان يمكن تجنبها؟ وكم عدد الأطفال الذين سيتم إنقاذهم من الجوع والأمراض التي يمكن الوقاية منها أو علاجها؟

لقد وصلت غازات الدفيئة إلى مستويات قياسية في عام ٢٠٢١ وستبقى كذلك هذا العام. وقد وصل متوسط مستوى سطح البحر إلى ارتفاع جديد. وكانت السنوات السبع الماضية هي الأكثر دفئاً على الإطلاق. ولا يمكننا أن نستمر في تجاهل التحذيرات من كارثة مناخية وشيكة. لدينا كوكب أرضي واحد فقط، وهو مأوانا الوحيد جميعاً، أغنياء وفقراء. ويجب أن نتصرف دون مزيد من التأخير.

إن فلسفة الحرب والنهب وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المعقولة للرأسمالية، التي ندد بها الرئيس فيدل كاسترو، ستؤدي إلى كارثة. والعلاقات الدولية تسير على طريق خطير جداً. وهجوم الولايات المتحدة الرامي إلى إخضاع الدول عن طريق التهديدات والإكراه الاقتصادي والعسكري والسياسي – الدبلوماسي من أجل إخضاعها لنظام قائم على قواعدها المزاجية، إلى جانب توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي وتطوير عقيدة عدوانية وحروب الجيل الخامس غير التقليدية، يؤدي حتماً إلى مناخ من التوتر والنزاع لا يمكن التنبؤ بعواقبه.

لقد دفعت كوبا، وهي دولة جزرية صغيرة نامية، ثمناً باهظاً لدفاعها عن حقها المشروع في الوجود كدولة مستقلة ذات سيادة. وعلى مدى أكثر من ستة عقود، قاومنا حصاراً اقتصادياً وتجارياً ومالياً قاسياً وانفراديا، اشتد إلى مستويات غير مسبوقة منذ عام ٢٠١٩ وخلال الجائحة.

وبعد مرور ثلاثين عاماً على القرار الأول لهذه الجمعية العامة المعارض للحصار (القرار ١٩/٤٧)، لا تزال حكومة الولايات المتحدة تتجاهل مطلب المجتمع الدولي المتفق عليه بالإجماع تقريباً بوقف سياستها غير القانونية والقاسية ضد كوبا. وهي تواصل جهودها لتوليد النقص المادي والندرة والمعاناة، وزرع الإحباط وعدم الرضا والتسبب في ضرر للشعب الكوبي.

وتعزز حكومة الولايات المتحدة الضغط على الحكومات والمؤسسات المصرفية والشركات في جميع أنحاء العالم المهتمة بإقامة علاقات مع كوبا، وتتابع باستمرار جميع مصادر الدخل وتدفقات العملات الأجنبية إلى البلد من أجل إحداث انهيار اقتصادي. ونتيجة لذلك، عانى الاقتصاد الكوبي من ضغوط شديدة تتجلى في الصناعة، وتوفير الخدمات، ونقص الأغذية والأدوية، وتدهور في مستوى الاستهلاك والرفاه العام للسكان. والضرر البشري الذي تسببه هذه السياسة لجميع الأسر الكوبية، والذي يستحيل تحديده كمياً، هائل وقاس وغير أخلاقي. فالحصار عمل من أعمال الحرب الاقتصادية في وقت السلم.

وتحتفظ إدارة الولايات المتحدة الحالية بأقوى وسائل الضغط ضد بلدنا، والتي اعتمدتها حكومة الرئيس دونالد ترامب. ولا يزال مستمراً إدراج كوبا دون مبرر في القائمة التعسفية والأحادية الجانب لوزارة الخارجية للبلدان التي يزعم أنها ترعى الإرهاب. هذا التصنيف الافترائي يضع وصمة عار على شركاتنا ومؤسساتنا المالية ويجعل المعاملات وإمكانية المدفوعات والائتمانات صعبة للغاية.

ولا تشجع كوبا الإرهاب، وهي التي كانت ضحية لإرهاب الدولة، ولن تروج له أبداً. بل على العكس من ذلك، فإننا ندينه بجميع أشكاله ومظاهره. وتتلاعب حكومة الولايات المتحدة بانتهازية بمسائل بالغة الحساسية، مثل الإرهاب والدين والديمقراطية والعدالة والفساد وحقوق الإنسان. فالمعايير المزدوجة وعدم الاتساق والانتقائية والتلاعب السياسي تضر بقضية حقوق الإنسان. والبيان السابق لوزير الخارجية التشيكي، الذي لا يجرؤ على ذكر جريمة الحصار المفروض على كوبا، مثال محزن.

لقد حذرنا حكومة الولايات المتحدة بوضوح من أنه يجب معالجة العوامل التي تشجع على الهجرة غير النظامية وتتسبب في خسائر في الأرواح، مثل فشل تلك الحكومة منذ عام ٢٠١٧ في الوفاء بالتزامها بموجب الاتفاقات الثنائية القائمة بمنح ما لا يقل عن ٢٠ ٠٠٠ تأشيرة سنوية للمهاجرين، ووجود قانون التكيف الكوبي، والمعاملة التفضيلية ذات الدوافع السياسية، والضغط التقييدي على بلدان العبور المعتادة، والحصار الاقتصادي المعزز.

إن إعلان اليوم عن استئناف البت في تأشيرات الهجرة في سفارة الولايات المتحدة في هافانا خطوة إيجابية. وتؤكد كوبا من جديد استعدادها للعمل على التوصل لتفاهم أفضل مع حكومة الولايات المتحدة وتطوير علاقات متحضرة بل وتعاونية بين بلدينا على أساس الاحترام المتبادل والمساواة في السيادة ودون تقويض استقلالنا وسيادتنا، على الرغم من الاختلافات العميقة بيننا.

ونسلط الضوء على الالتزام القيم والاحترام الذي أبداه مؤخرا الكوبيون والمنحدرون من أصل كوبي في جميع أنحاء العالم وفي هذا البلد للحقوق السيادية لكوبا، فضلا عن رفض العدوان الوحشي من جانب الولايات المتحدة، ولا سيما الحصار الاقتصادي. كما أعرب عن امتناني العميق للبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول والحكومات في هذه المناقشة العامة، وللدعم التاريخي الذي قدمته الجمعية العامة، وللإعراب عن التضامن تجاه كوبا من جانب الحكومات والقادة والمنظمات السياسية والحركات التضامنية والاجتماعية والشعبية من جميع أنحاء العالم. فلا يزال ذلك التضامن والدعم أساسيين اليوم.

وعلى الرغم من التحديات الهائلة، لم يفقد شعب كوبا ولا حكومتها العزم على إحراز تقدم في بناء مجتمع اشتراكي أكثر عدلا وديمقراطية وازدهارا واستدامة. لقد هزمنا مرض فيروس كورونا بموارد اللقاح الخاصة بنا وبقوة نظامنا في مجال الصحة العامة والعلوم. وتمكنا من التعاون بشكل متواضع في أسوأ لحظات الجائحة من خلال إرسال ٥٨ لواء طبيا إلى ٤٢ بلدا وإقليما. وعملنا على استعادة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا، ودعم تحول مجتمعاتنا، والحفاظ على البرامج الاجتماعية وتوسيع نطاقها.

ونواصل تحسين النظام القانوني للقانون والعدالة الاجتماعية في دولتنا الاشتراكية لضمان تمتع جميع الكوبيين تمتعا كاملا بجميع حقوق الإنسان وإثراء نظام العدالة الاجتماعية الذي نعمت به أجيال متعددة. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، وبعد عملية واسعة من المشاركة والتشاور الشعبي، سيجري استفتاء تشريعي بشأن قانون جديد وشامل للأسرة. وسيكون ذلك ممارسة للديمقراطية المباشرة الحقيقية وإعمالا للسلطة الشعبية الفعالة للشعب الكوبي.

لقد كان هدف "الوحدة في إطار التنوع" هو الهدف الذي حدده الرئيس السابق راؤول كاسترو. وهذه الوحدة ممكنة في بلدان الجنوب وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – وهي جماعة تزداد قوة أكثر من أي وقت مضى، وما فتئت تهيئ الظروف اللازمة لمنطقتنا لتحقيق التقدم نحو إيجاد أنماط أعلى من التكامل والتعاون على أساس إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام.

ونعرب عن تقديرنا للموقف الكريم الذي اتخذته عدة بلدان في منطقتنا ضد حالات الاستبعاد التعسفي في المحافل في نصف الكرة الغربي.

ونجدد دعمنا وتضامننا مع جمهورية فنزويلا البوليفارية، ورئيسها الدستوري، السيد نيكولاس مادورو موروس، والوحدة المدنية – العسكرية لشعبها، في مواجهة محاولات زعزعة الاستقرار وتخريب النظام الداخلي لذلك البلد الشقيق. ونرفض تطبيق تدابير قسرية انفرادية ضد فنزويلا.

وندين المحاولات الاستعمارية لزعزعة استقرار حكومة المصالحة والوحدة الوطنية في نيكاراغوا. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لشعب نيكاراغوا الشقيق ورئيسه، السيد دانييل أورتيغا سافيدرا.

ونعرب عن تضامننا مع الدول الشقيقة في منطقة البحر الكاريبي ونؤيد مطالبتها المشروعة بتعويضات عن الآثار الضارة التي ترتبت على الاستعمار والرق. فهي بحاجة إلى معاملة عادلة وخاصة وتفضيلية، وتستحقها.

ونؤكد من جديد التزامنا التاريخي بتقرير المصير والاستقلال لشعب بورتوريكو.

وتحتاج هايتي إلى مساهمة خاصة من المجتمع الدولي لإعادة إعمارها وتنميتها. فالبشرية مدينة لتلك الجمهورية التأسيسية.

ونؤيد المطالبة المشروعة للرئيس ألبرتو فرنانديس وشعب جمهورية الأرجنتين بالسيادة على جزر مالفيناس وساوث ساندويتش وساوث جورجيا والمناطق البحرية المحيطة بها. ونعرب عن تضامننا الكامل مع نائبة رئيس الأرجنتين، السيدة كريستينا فرنانديس دي كيرشنر، ضحية المضايقات الجائرة غير المبررة من جانب المحاكم ووسائط الإعلام، والتي واجهت محاولة اغتيال شرسة وقعت مؤخرا.

ونؤكد من جديد التزامنا الراسخ بالسلام في كولومبيا. والاستعداد الواضح من جانب الرئيس الحالي غوستافو بيترو أوريغو والأطراف المعنية لتحقيق السلام يستحق دعم المنطقة والمجتمع الدولي.

ويجب توفير الموارد اللازمة لدعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي تحدد خريطة الطريق لتنمية هذه القارة الشقيقة.

وندعو إلى البحث عن حل سلمي وتفاوضي للوضع المفروض على سورية، ونطالب بوقف التدخل الخارجي، وندعو إلى الاحترام الكامل لسيادتها وسلامة أراضيها.

ونؤيد التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع في الشرق الأوسط، يضمن الممارسة الحقيقية لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في بناء دولته داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. كما ندعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

ونؤكد من جديد تضامننا الثابت مع الشعب الصحراوي.

ونرفض التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية.

وندين فرض تدابير اقتصادية انفرادية ظالمة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتدخل الخارجي في شؤونها.

ونعارض التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية بيلاروس.

ونؤكد من جديد رفضنا لفرض جزاءات انفرادية على الاتحاد الروسي.

وندين حملات التشهير غير المبررة ضد جمهورية الصين الشعبية ومحاولات الإضرار بسلامتها الإقليمية وسيادتها. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لمبدأ الصين الواحدة.

نحن ملتزمون بالتوصل إلى حل دبلوماسي جاد وبناء وواقعي للحرب التي تدور رحاها حاليا في أوكرانيا، حل بالوسائل السلمية وتماشيا مع القانون الدولي بطريقة تضمن أمن وسيادة الجميع.

وستظل كوبا تتكلم جهارا في رفضها للسيطرة والهيمنة التي تتبدى مظاهرها في شكل تدابير قسرية انفرادية وحصار إبادة جماعية ومحاولة فرض ثقافة ونموذج واحد على بقية العالم. ولن نتوقف أبدا

عن الدفاع عن استقلال الشعوب وسيادتها وإرادتها الحرة، بدون تدخل أو مداخلة أجنبية.

وبسبب ماضينا المجيد ومن أجل حاضر ومستقبل الأجيال الجديدة من أبناء كوبا، تحت قيادة الرئيس ميغيل دياز – كانيل بيرموديس، سنكون مبدعين في مقاومتنا وسنناضل بلا كلل حتى نحقق أحلامنا في السلام والتنمية، بالاقتران مع العدالة والمساواة الاجتماعية، لكوبا ولبقية العالم.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ناليدي باندور، وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جمهورية جنوب أفريقيا.

**السيدة باندور** (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أنضم إلى جميع المتكلمين الذين سبقوني في تهنئة رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين على انتخابه، مع تمنياتي له بالتوفيق في أداء دوره. أشكر أيضا رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين على قيادته الممتازة. وأخيرا، أشكر الأمين العام غوتيريش ونائبة الأمين العام على قيادتهما المستمرة لمنظمتنا المتعددة الأطراف.

إننا نجتمع في وقت تواجه فيه أسرة الأمم المتحدة أقسى اختباراتها. ويتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل مع المنظمة للرد بفعالية على التحديات الراهنة. وكما يشير موضوع الجمعية العامة، فإن تلك التحديات متنوعة وهائلة، ولكنها مترابطة، ولا يمكن لأي بلد أن يتصدى لها بمفرده. وقد أشار البعض إلى هذه اللحظة باعتبارها نقطة تحول رئيسية في التاريخ. إذ أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والحرب الروسية الأوكرانية تؤثران بقوة على هذه المواقف اليوم. ومع ذلك، بالنسبة لجنوب أفريقيا، ستتمثل نقطة الانعطاف الحقيقية في عالم يلبي تماما احتياجات المهمشين والمنسيين. وتتمثل أكبر تحدياتنا العالمية في الفقر وعدم المساواة في البطالة، والشعور بالتجاهل والإقصاء بشكل كامل. وينبغي أن تصبح رؤية الأمين العام لخطتنا المشتركة لعام ٢٠٢١ (A/75/982) الهدف الرئيسي في الوقت الراهن – لأن التصدي للفقر والتخلف، في رأينا، سيكون بدايات نقطة الانعطاف الحقيقية في تاريخ البشرية.

إن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبروتوكولاته المتعلقة بحقوق الإنسان تلزمنا جميعا بحماية جميع الناس من دون أي شكل من أشكال التمييز. ويجب أن نعترف بأننا نواجه هذه الأزمات اليوم لأننا لم نتمسك دائما بتلك المبادئ التأسيسية باستمرار ونزاهة. ونعتقد أن القانون الدولي مهم عندما يتأثر هذا القانون، ولكن من غير المهم عندما يتأثر هذا القانون الآخر. وهذا لا يساعد على التمسك بالقانون الدولي.

تعلمنا الكثير من جائحة كوفيد-١٩. فقد زودتنا بخريطة طريق عما ينبغي أن نفعله بوصفنا مجتمعا عالميا وما لا ينبغي لنا أن نفعله من أجل التصدي للتحديات العالمية. ونحن بحاجة إلى استخدام الدروس المستفادة من الوباء بفعالية. كانت هناك بعض المبادرات النبيلة، مثل مبادرة الوصول إلى أدوات تسريع مكافحة كوفيد-١٩، التي شارك في رئاستها الرئيس رامافوسا، رئيس جنوب إفريقيا، وبطل الاتحاد الأفريقي للاستجابة لكوفيد-١٩، وكذلك رئيس وزراء النرويج. وقد أرست مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ الأساس لتوزيع أكثر عدالة للقاحات والعلاجات والتشخيصات. ونود اليوم أن نشكر جميع البلدان التي تصرفت انطلاقا من التزامها المالي بمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩.

ولا بد أيضا من التضامن العالمي إذا أردنا أن نواجه تحديات ملحة أخرى في مجالي الطاقة وانعدام الأمن، وتغير المناخ، والدمار الذي تسببه الصراعات، بما في ذلك التهديد الوجودي للأسلحة النووية.

بيد أنه حتى الآن، وبدلا من العمل الجماعي للتصدي لتلك التحديات، نزداد تباعدا مع تغلغل التوترات الجيوسياسية وانعدام الثقة في علاقاتنا. ومع ذلك، ينبغي أن نمضي قدما في تضامن، وأن نوحد صفوفنا في الجهود الرامية إلى التصدي لتحدياتنا العالمية المشتركة لضمان السلام والتنمية المستدامين.

إن تطوير ودعم قدرات البحث والابتكار في أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم لإنتاج اللقاحات، والاستثمار في تعزيز نظم الصحة العامة، وإنتاج الآلاف من العاملين الصحيين المهنيين المؤهلين، من بين المهام التي يجب أن ننفذها بنجاح لضمان عدم تخلف البلدان النامية عن الركب عندما تتوفر العلاجات. وكل ذلك يتطلب استثمارا مستداما في مؤسسات بحوث التعليم العالي وفي التعاون البحثي العالمي.

ولا بد من تحقيق زيادة كبيرة تعبئة الموارد والقدرات لتعزيز الاستجابة للجائحة وتأهب جميع الدول. سيكون اتهاما مأساويا لنا جميعا نحن القادة إذا وجدت الأوبئة في المستقبل الناس الأشد فقرا غير مستعدين كما كان الكثيرون غير مستعدين لجائحة كوفيد-١٩.

نحن بحاجة إلى تعزيز الهيكل الصحي العالمي لضمان أن نكون أكثر قدرة على مواجهة تحديات الأوبئة الجديدة وغيرها من الأمراض المعدية المثيرة للقلق. وتفخر جنوب أفريقيا بأنها جزء من الحل لتلك المشاكل من خلال إنشاء أول مراكز عالمية لنقل تكنولوجيا الحمض النووي الريبي مؤخرا، مما سيسهم في أمن إمدادات الأدوية المنقذة للحياة للبلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية.

إن جنوب أفريقيا، شأنها شأن العديد من البلدان النامية الأخرى، تواجه تحديات إنمائية ضخمة، بما في ذلك في قطاع الطاقة لدينا. ونحن بحاجة إلى معالجة النقص العالمي في الطاقة بشكل جماعي، بما في ذلك عن طريق نشر حلول مبتكرة أرخص وأنظف وأيسر وصولا.، تقوم جنوب أفريقيا، من خلال العمل مع الشركاء الدوليين، بتطوير خطتها للانتقال العادل إلى الطاقة من أجل الحد بشكل كبير من الانبعاثات الضارة في بلدنا. نحن نعمل توسيع نطاق الاقتصاد الأخضر الذي يكتسب زخما كبيرا في بلدنا.

أود أن أثني على الأمين العام لكونه جعل الاهتمام خلال هذه الدورة للجمعية العامة منصبا على تحويل التعليم. ولا يزال التعليم أحد أهم الدوافع لإنهاء الفقر والإجحاف، وسنعمل على زيادة فرص الحصول على التعليم الميسور التكلفة بوصفنا بلدا وبوصفنا قارة. ويوجد في جنوب أفريقيا مدارس بلا رسوم في المرحلتين الابتدائية والثانوية لتمكين المتعلمين الأكثر ضعفا من الحصول على التعليم الإلزامي. ولدينا أيضا نظام منح من الدولة للطلاب الفقراء المؤهلين للحصول على التعليم العالي. وعلى مر السنين، ساعدت هذه التدابير في زيادة التحاق المتعلمين الذين لم يتمكنوا في السابق من الحصول على التعليم. وفي مجال البحث والابتكار، نعتقد أننا بحاجة إلى مزيد من الشراكات مثل مشروع البنية التحتية العلمية المتمثل في مرصد "مصفوفة الكيلومتر المربع" الذي تستضيفه جنوب أفريقيا وأستراليا، وهو شراكة دولية تمثل أحد أكبر الجهود العلمية المشتركة في التاريخ. ويجب تشجيع الشراكات التي تتسم بهذا الطابع من أجل الاستفادة من التطورات العلمية لأغراض التنمية.

ونعتقد أيضا أنه يجب تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف حتى نتمكن من تهيئة بيئة مواتية حقا للتجارة العادلة وتوفر فرصا للاقتصادات النامية. وإذا لم تتخذ خطوات قابلة للتنفيذ من قبيل تلك الخطوات، ستظل البلدان النامية خاضعة لنظام مالي وتجاري عالمي غير متوازن. فلنغتنم لحظة التجديد هذه لنؤكد مجددا التزامنا بتعددية الأطراف بوصفها الوسيلة الوحيدة لبناء عالم أفضل. وبطبيعة الحال، يجب أن تخضع الأمم المتحدة نفسها لعملية تحويل حتى تؤدي دورها بطريقة تأخذ في الاعتبار الديناميات العالمية الراهنة. ومن غير المقبول أنه بعد مرور ٧٧ عاما على إنشاء الأمم المتحدة، لا تزال خمس دول تستخدم سلطة غير متناسبة في صنع القرار في المنظومة ككل. ويجب أن يشمل تحولها هيئات حوكمة عالمية أكثر تمثيلا وشفافية وخضوعا للمساءلة. ولكي تكون منظمتنا فعالة، يجب تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن. ولن تكون لدينا منظمة ذات مصداقية إذا لم تستطع محاسبة الممعنين في انتهاك الميثاق.

ونعتقد أنه يجب علينا أن نعمل فورا لحماية البيئة والعالم الذي نعيش فيه، من أجل أنفسنا ومن أجل الأجيال القادمة. وفي حين أن أفريقيا هي المنطقة الأقل مسؤولية عن أزمة المناخ، فإنها تجد نفسها في بؤرة أسوأ آثارها. ولذلك، ينبغي أن نخرج من الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن

تغير المناخ، في مصر، باتفاق يتضمن إجراءات معززة ومتوازنة بشأن التكيف والتخفيف والتمويل. ويجب بالطبع أن يراعي الاتفاق مسؤولياتنا المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نتفق في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف على آلية معنية بالخسائر والتغيير. وفي جنوب أفريقيا، وافق مجلس وزرائنا على سياسات واسعة النطاق لضمان قدرتنا على تحقيق أهدافنا المحددة حديثا بشأن تغير المناخ. وأنشأنا فريق عمل معنيا بتمويل العمل المناخي لقيادة وتنسيق المفاوضات مع المجموعات الشريكة الدولية من أجل إنفاذ "شراكة الانتقال العادل في مجال الطاقة"، التي تسعى إلى تلبية احتياجات جنوب أفريقيا في مجال الاستثمار في البنى التحتية بهدف تيسير استغنائنا تدريجيا عن الفحم لضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

لست بحاجة إلى أن أكرر التأكيد على أن بناء عالم أفضل يتطلب السلام والاستقرار. ولا تزال جنوب أفريقيا تعتقد أن تسوية النزاعات ينبغي ألا تأتي من خلال تأجيج النزاعات، بل من خلال الاستثمار في الجهود الرامية إلى الحوار السياسي. وينبغي أن نتطلع إلى السلام بوصفه منفعة عامة عالمية. فلم يكن هناك فائزون في حروب العقود السبعة الماضية. وبدلا من ذلك، فقد ولّدت تلك الحروب الصراع وانعدام ثقة بين الدول، والانقسامات – كما نرى في هذا الأسبوع – وسوء تخصيص دائم للموارد بإنفاقها على الأسلحة وزيادة الفقر وتخلف النمو. وهذه كلها سمات الحرب وآثارها.

وبينما نعمل على التصدي للصدامات المعاصرة، ينبغي ألا نتجاهل النزاعات التي طال أمدها مثل نضال شعب فلسطين، الذي ظل مدرجا في جدول أعمال الأمم المتحدة طوال العقود السبعة من وجود المنظمة. ولا يمكننا أن نتجاهل كلمات دانيال ليفي، المفاوض الإسرائيلي السابق في محادثات أوسلو، الذي خاطب مجلس الأمن مؤخرا (انظر S/PV.9116) والذي أشار إلى الطائفة المتزايدة الثقل من الآراء الأكاديمية والقانونية والرأي العام التي تعتبر إسرائيل تمارس الفصل العنصري في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها. ويجب أن تخضع إسرائيل للمساءلة عن أفعالها المدمرة، التي تعوق بشدة فرص حل الدولتين. وبالمثل، لا يمكننا أن نتجاهل الكفاح المستمر منذ عقود من أجل تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. ويجب أن نتعامل مع جميع النزاعات في جميع أنحاء العالم بنفس السخط، بغض النظر عن لون أو عقيدة الأشخاص المتضررين. وتدعو جنوب أفريقيا أيضا إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا، الذي لا يزال يعوق الحق في التنمية لصالح شعبها. وعلى نفس المنوال، ندعو إلى إنهاء التدابير القسرية الانفرادية ضد زمبابوي، التي ضاعفت من المشاكل التي يعاني منها شعبها ولها تأثير ضار على منطقة الجنوب الأفريقي الأوسع نطاقا.

ولن يؤتي سعينا إلى بناء عالم أفضل ثماره ما بقي الناس يتعرضون للتمييز على أساس العرق أو النوع الاجتماعي أو الجنس أو الأصل الإثني أو الاجتماعي أو اللون أو الميل الجنسي أو العمر أو الإعاقة أو الدين أو الضمير أو المعتقد أو الثقافة أو اللغة. وتقع على عاتقنا مسؤولية التأكد من أن كل طفلة تتلقى تعليما وأن كل امرأة لديها فرصة للعمل أو الدراسة أو بدء عمل تجاري ولديها الاختيار والتحكم في حياتها وجسدها. ويجب علينا أيضا أن نكفل أن يتكلم المزيد من النساء في الجمعية العامة. ونحن بحاجة إلى إنهاء العنف الذي يُرتكب ضد أضعف الفئات، ومعظمهم من النساء والأطفال. وقد شهدنا أن النساء في حالات النزاع معرضات للخطر بشكل خاص، بمن فيهن الصحفيات. ومقتل شيرين أبو عاقلة وغيرها هو تذكير صارخ بالخطر الذي تواجهه النساء في حالات النزاع. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لحمايتهن وأن نبذل قصارى جهدنا لمحاسبة أولئك الذين يؤذونهن.

ويجب علينا أيضا أن نعزز قدرة شباب القارة الأفريقية وأن نستفيد من أصواتهم. وفي هذا الصدد، نحتاج إلى تسخير العائد الديمغرافي عن طريق زيادة استثماراتنا في التعليم الجيد لأقصى حد كوسيلة لمعالجة الفقر المتوارث عبر الأجيال وضمان بناء اقتصادات شاملة للجميع.

إن أفريقيا موطن لأكثر من ١,٣ بليون شخص. وهي تخرج بسرعة من قرون من الاستعمار والاحتلال والاستغلال، فضلا عن الإهمال المتعمد وتخلف النمو. ولدينا الآن اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فيما تضع بلدان أفريقيا أساسا قويا لعصر جديد من التبادل التجاري والأعمال التجارية والإنتاجية. وتعمل بلداننا على تهيئة الظروف اللازمة للتدفق السلس للسلع والخدمات بين الأسواق الأفريقية، فضلا عن نمو الصناعة وبناء الطرق والجسور وخطوط السكك الحديدية والموانئ ومحطات توليد الطاقة الكهربائية التي ستدعم النمو. وبينما نواصل جهودنا لإنهاء الحرب والنزاع والتمرد في عدة أجزاء من قارتنا ومنع الاستيلاء غير الدستوري على السلطة، سنواصل السعي إلى تحقيق قدر أكبر من المواءمة بين جدول أعمالنا وجدول أعمال الأمم المتحدة وهيئتنا، الاتحاد الأفريقي.

وللتغلب على كل تلك التحديات العالمية الجسيمة يجب أن نتفق على مسار مشترك للخروج من عالم يزداد استقطابا. فمن الضروري وجود نظام دولي قائم على القواعد، يستند إلى القانون الدولي والتقيد الصارم بأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي لهذا النظام أن يحمي مصالح الجميع، وليس فقط البلدان القوية.

إننا نقدر جهود الأمين العام من خلال رؤيته في ”خطتنا المشتركة“ (A/75/982)، التي نؤيدها بقوة. نعتقد أنه وفر لنا خيارات لتنحية خلافاتنا جانبا، ولبناء الثقة وصياغة عالم تزدهر وتنتعش فيه الأجيال القادمة. فينبغي أن تكون تلك هي الولاية التي نعتمدها، وليس ولاية الانقسام والنزاع.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد روبرتو ألفاريس خيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

**السيد ألفاريس خيل** (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أبدأ بياني بتقديم اعتذار رئيسنا، السيد لويس أبي نادر كورونا، الذي لم يتمكن من المشاركة في هذه المناقشة العامة الهامة لأسباب غير متوقعة ناجمة عن إعصار فيونا، الذي أثر بشدة على عدة مقاطعات في بلدنا.

ولا يسعني أن أستمر دون الإعراب أولا عن تعازينا للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وكذلك لأعضاء ومراقبي الكمنولث، في وفاة جلالة الملكة إليزابيث الثانية. ستبقى في الذاكرة إلى الأبد كمثال على التفاني في الخدمة العامة.

بعد فترة مؤلمة، خلّفت ملايين الضحايا، أصبحنا مرة أخرى في هذا الوضع الرائع لأننا، وبفضل العلم، تمكنا من التغلب على أسوأ آثار مرض فيروس كورونا. ولكن من كان يتوقع أن شبح الحرب في القرن الحادي والعشرين سوف يخيم على أوروبا مرة أخرى؟ إنه اختبار قاس، ونأمل أن نتعلم دروسا تجعلنا مستعدين بشكل أفضل لمواجهة التحديات المقبلة.

لقد كان من الممكن تجنب هذه الحالات لو توافرت الإرادة للعمل معا لإيجاد إجابات للمشاكل الملحة التي تواجه البشرية. وينبغي أن يكون ذلك واضحا لنا الآن لأنه، في عالم تسوده العولمة، لا توجد حدود حين يتعلق الأمر بآثار الجائحات والنزاعات والعنف. ولأن عالمنا متشابك تماما فإن الأهداف البعيدة المدى تتطلب دائما ”حلولا تحويلية للتحديات المتشابكة“، كما يقول بشكل ملائم موضوع هذه الدورة للجمعية العامة.

ومن الضروري أن ندرك أن هذه المنظمة بحاجة إلى إصلاحات كبيرة لإخراجها من الارتياح الذي تعمل به. ولا بد من التشديد على أن ما يهم بلداننا هو توطيد تعددية الأطراف المتجددة. وكجزء من الإصلاح الموضوعي، يجب منح الجمعية العامة سلطات ومشاركة أكبر بغية الحد من الاستخدام المفرط لحق النقض في مجلس الأمن، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمسائل التي تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان ودعم المساعدة الإنسانية.

والقضية والملحة الأخرى هي تغير المناخ وآثاره المدمرة، والتي تتطلب تضامنا استباقيا مع من هم أقل قدرة على التعامل معه بفعالية. وبلدنا، بوصفه جزيرة، مستعد لتقديم مقترحات ملموسة في سياق المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبطبيعة الحال، فإن مواقفنا بوصفنا دولا جزرية صغيرة نامية تطالب البلدان التي تساهم بشكل كبير في الاحترار

العالمي بأن تُبقي في جداول أعمالها على آلية تعاون حيوية مع أشد البلدان معاناة من آثار تغير المناخ. ولذلك نحن نسعى إلى التزام أكبر بتمويل التكيف والتخفيف بسبب هذه الأزمة.

إن البلدان الصغيرة، مثل بلدنا، تزيد بشكل كبير من برامجها التعليمية على حساب الجوانب الأساسية الأخرى للتنمية. ولهذا السبب نعلق أهمية خاصة على مؤتمر القمة المعني بتحويل التعليم وإنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب وإطلاق يوم حشد الشباب. لدى بلدنا سكان يمثل الشباب ٧٠ في المائة منهم. ونحن نؤمن بمشاركتهم الهادفة والكاملة والمتساوية في صنع القرار.

تحتاج البشرية اليوم إلى نتائج تعزز السلام وتمنع نشوب نزاعات جديدة، وخاصة تلك التي تشكل تهديدا لوجود الكوكب ذاته. ولذلك تؤيد الجمهورية الدومينيكية الإزالة التامة للأسلحة النووية، وكدليل على ذلك سنودع غدا صك تصديقنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وكجزء من ذلك الالتزام بتعددية الأطراف وبحضور أكبر في مجتمع المنظمات الدولية يسعى بلدنا إلى الحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٦. إن لدينا رغبة حقيقية في أن نكون جزءا من ذلك المجلس لأول مرة، ولتحقيق ذلك نأمل أن نحظى بدعم مجتمع الأمم هذا.

لقد أتى القرن الحادي والعشرون بالعديد من التطورات الإيجابية لتحسين الظروف المعيشية للبشرية جمعاء، ولكن من المؤسف أن أحداثا مثل الغزو الروسي لأوكرانيا لم تخلق محنة بسبب الخسائر في الأرواح البشرية فحسب بل أسفرت أيضا عن زيادة خطيرة في الجوع في مختلف المناطق، وكثير منها بعيد كل البعد عن ذلك النزاع. ومع كون روسيا وأوكرانيا المنتجين الرئيسيين للحبوب والأسمدة في العالم فقد عرّض النزاع للخطر التوزيع العالمي لهذا المصدر الهام للغذاء، ناهيك عن مدى تضرر أوروبا من نقص الوقود، الذي تعد روسيا موردا رئيسيا له.

إننا نرحب بتمديد مجلس الأمن لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي حتى تموز/يوليه ٢٠٢٣، بما في ذلك إنشاء وحدة للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، فهذا أحد أبشع مظاهر ذلك السياق العنيف.

وتتوقف النتائج المتوقعة من مكتب الأمم المتحدة أولا على توصل الهايتيين إلى اتفاق وطني كنقطة انطلاق لمحاربة العصابات وكبح جماحها، وثانيا على ضمان إجراء الانتخابات حالما تسمح الظروف بذلك.

ومما يؤسف له أن هذا النهج لم ينجح. وفي هذا الصدد تعتقد الجمهورية الدومينيكية، كما أكدنا مجددا عدة مرات، بوجوب تركيز جهود تحقيق الاستقرار في هايتي على صنع السلام الفوري والحوار السياسي بوصفهما الوسيلة المناسبة الوحيدة للتصدي للعنف والفوضى.

وأود أن أعيد التأكيد على أن العصابات الإجرامية، كما قالت الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، زادت من قبضتها الخانقة على بورت – أو – برانس، وأن كل شيء يوحي بأن الشرطة الوطنية الهايتية لا تملك القدرة على احتوائها. وتقع على عاتق السلطات الهايتية مسؤولية السيطرة على نشاط العصابات الذي يسفر عن جرائم بشعة لدرجة أنها قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وإنهائها.

ويجب علينا أن نتحلى بالواقعية وأن نقر بأن الشرطة الوطنية الهايتية وحدها لا تقدر على الاضطلاع ببناء القدرات اللازمة للحفاظ على النظام وإخضاع العِصابات. ويضعنا قرار مجلس الأمن ٢٦٤٥ (٢٠٢٢) في وضع يمكننا من تنفيذ تلك العملية الضرورية واتخاذ القرارات التي تمس الحاجة إليها للحيلولة دون أن تتجاوز الحالة في هايتي تماما نطاق القنوات العادية. إن فقرات القرار ملزمة حقا، ولذلك أود أن أسلط الضوء على ما يلي.

أولا، علينا أن نحظر من دون إبطاء النقل والاتجار غير المشروعين بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة إلى أي شخص يشارك في أعمال عنف العصابات أو الأنشطة الإجرامية أو انتهاكات حقوق الإنسان في هايتي أو يدعمها.

ثانيا، نشدد على أهمية اتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك من خلال تجميد الأصول أو حظر سفر المتورطين في تعزيز حالة العنف والإرهاب السائدة في هايتي وتؤثر على المنطقة بأسرها.

ثالثا، يجب أن تُنَفَّذ الإجراءات التي سيتخذها الأمين العام فيما يتعلق بتعزيز الدعم الأمني لجهود الشرطة الوطنية الهايتية لمكافحة المستويات العالية من العنف، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٠ من القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢)، بالاستعجال الذي تقتضيه.

رابعا، لا بد من أن تتوصل جميع الأطراف المعنية إلى اتفاق سياسي عاجل بقيادة هايتية بغية تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية تشمل جميع السكان، ولا سيما النساء والشباب والمجتمع المدني، مشاركة كاملة.

ونرى أن من المهم، في ذلك الصدد، أن نؤيد بقوة ما ذكره الأمين العام أنطونيو غوتيريش في مقابلته على التلفزيون الفرنسي في ١٨ أيلول/سبتمبر – وهو أنه لا بد من معالجة الحالة الأمنية في هايتي وأن المطلوب، بالإضافة إلى بناء القدرات لتدريب الشرطة، هو قوة شرطة قوية قادرة على استعادة السلام ووضع حد للعنف الذي ترتكبه العصابات المسلحة، التي تغلغلت في هياكل السلطة السياسية والاقتصادية.

لقد سألنا أنفسنا في مناسبات عديدة عما إذا كان الحدث الأكثر كارثية بالنسبة للشعب الهايتي هو زلزال عام ٢٠١٠ الذي دمر بور – أو – برانس وتسبب في وفاة حوالي ٢٢٠ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم ١٠٢ من موظفي الأمم المتحدة، أم الحالة الراهنة التي يمكن وصفها بأنها نزاع منخفض الحدة. والجواب، من دون أدنى شك لدي، هو أنه على الرغم من المعاناة الرهيبة التي سببها الزلزال، فإن الحالة الراهنة أفظع بالنسبة للشعب الهايتي.

في مواجهة الزلزال الذي وقع في عام ٢٠١٠، تضافر جميع الهايتيين متضامنين كشعب واحد وعملوا على دعم جيرانهم وإنقاذهم. وبالمثل، اتُّخِذَت كذلك إجراءات متضافرة على الصعيد العالمي لإيصال الإغاثة إلى هايتي. وبطبيعة الحال، هب الشعب الدومينيكي على الفور لمساعدة إخواننا وأخواتنا الهايتيين. وبالإضافة إلى الكوارث الطبيعية التي واجهتها هايتي، تضافر سكانها جميعا في ١٩٨٦– مدفوعين بحسهم المدني – لوضع حد للديكتاتورية التي استمرت هناك لأكثر من عقدين من الزمن. وبعبارة أخرى، يتمتع شعب هايتي بخبرة تاريخية في مضافرة جهوده لمواجهة الشدائد.

والحالة اليوم مختلفة بشكل كبير. ففي مواجهة عجز السلطات عن فرض النظام وكفالة الأمن العام، يصاب معظم الناس بالشلل بسبب الخوف، ونتيجة لذلك، يشعر سكان هايتي الصامدون بأنهم تُرِكُوا ليواجهوا مصيرهم. والعنف، الذي تسبب في تشرذم عميق في المجتمع، يجعل حتى أبسط أشكال التماسك الاجتماعي مستحيلا، بينما يُترك الهايتيون ينتظرون في يأس العون المتأخر من المجتمع الدولي. وكما قال الرئيس أبينادر كورونا العام الماضي في خطابه أمام الجمعية العامة، لا يمكن لهايتي أن تنتظر أكثر من ذلك (انظر A/76/PV.9). فيجب علينا أن نتصرف بمسؤولية، ويجب علينا أن نتصرف الآن.

وتعيد الجمهورية الدومينيكية تأكيد إيمانها بأن السبيل الوحيد لضمان استجابة دائمة ومستدامة للأزمة الهايتية هو كفالة أن تأتي من الشعب الهايتي نفسه. وعلى الرغم من الصعوبات في التوصل إلى اتفاقات، فإننا نحث على أن يحدث ذلك ونأمل في حدوثه لتمكين شعب هايتي من سلوك السبيل المنشود لتحقيق توافق الآراء المطلوب في مجتمعه للتغلب على تلك الحالة الخطيرة. والتعاون الدولي حيوي إذا أردنا أن ننجح في تحقيق الاستقرار والسلام لشعب هايتي وجيرانه والمنطقة. وذلك هو هدفنا الوحيد.

لقد وقعت الجمهورية الدومينيكية على ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ وما زالت تفي بالتزاماتها بنفس الشعور بالمسؤولية الذي اضطلعت به طوال ٧٧ عاما. وقد اضطلعنا بدور في اتخاذ الجمعية العامة مقررات وقرارات تاريخية. ونؤكد للجمعية أن بلدنا سيواصل أداء دوره في مجتمع الأمم. ونحن على استعداد لمواصلة الإسهام في تعزيز الأمم المتحدة، وهي أداة تظل أساسية لصون السلم والأمن العالميين.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أرنولدو أندريه – تينوكو، وزير الخارجية وشؤون العبادة في كوستاريكا.

**السيد أندريه – تينوكو** (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): تهنئ كوستاريكا رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين على انتخابه. إننا واثقون من أن خبرته السياسية الواسعة ستكون حاسمة لنجاح العمل المقبل.

إن دوامة من التحديات تهز أسس منظمتنا. فالجائحة مستعرة منذ ثلاث سنوات الآن، ولم يتلق ٣٠,٣ في المائة من البشرية لقاحا واحدا بعد. وأزمة المناخ وفقدان التنوع البيولوجي يضربانا بلا رحمة ومن دون تمييز. ونشهد ذلك حاليا بصورة مباشرة في باكستان وبورتوريكو والجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا. ومع ذلك فإننا نحن، بوصفنا أكثر البلدان ضعفا، الذين نكثف جهودنا وننشئ مناطق حماية وحفظ كبيرة ونزيد من جهودنا للتكيف والتخفيف، في الوقت الذي تواصل فيه أكبر الجهات المسببة لانبعاثات الكربون والمسؤولة عن كارثة المناخ تجاهل التزاماتها.

إن غزو روسيا لأوكرانيا لم ينتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل كذلك أثار أزمة إنسانية وأزمة وقود وأزمة مالية ستدفع الملايين من الناس إلى انعدام الأمن الغذائي والفقر.

علاوة على ذلك، هدد الغزو أيضا نظام أمننا الجماعي وجدد الانقسام والاستقطاب بين تكتلات جيوسياسية واقتصادية تضع الشرق في مواجهة الغرب والشمال في مواجهة الجنوب. كل هذا يحدث في وقت يتعين علينا فيه بناء المزيد من الجسور وعدد أقل من الحواجز، وفي وقت يجب علينا فيه ألا نغفل عن الأوضاع في اليمن ومالي وميانمار وسوريا وليبيا وهايتي وفي إقليم التيجراي ومنطقة الساحل، وبين إسرائيل وفلسطين.

وفي الوقت نفسه فلا حدود أمام الهجمات على الديمقراطية وحقوق الإنسان، وخاصة تلك التي تتعرض لها النساء والفتيات. ويتجلى تراجع الديمقراطية في وسط آسيا وأوروبا الشرقية وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ حيث تتطلب الحالة في نيكاراغوا اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي لكفالة الإفراج عن مئات السجناء السياسيين واستعادة حرية التعبير والصحافة وكفالة حق المجتمع المدني في تكوين الجمعيات والعودة إلى الديمقراطية. وفيما يتعلق بالحقوق فإن الحالة في أفغانستان تُعدُّ تجسيدا لأقسى أمثلتها حيث منعت الفتيات فوق الصف السادس من الذهاب إلى المدرسة في العام الماضي مما جعلهن أكثر عرضة للعنف والفقر والاستغلال. لقد أتينا إلى الجمعية العامة لوضع حلول شاملة للأزمات المتعددة التي نواجهها، لأن من المستحيل إنهاء الفقر بدون تمكين النساء والفتيات وضمان احترام حقوق الإنسان والتصدي لتغير المناخ ومعالجة إصلاح النظام المالي الدولي فضلا عن وضع معايير جديدة لتخصيص المساعدة.

أولا، بالنسبة لكوستاريكا يجب أن تستند الاستجابة للأزمات المتعددة التي نواجهها إلى نهج قائم على الحقوق والالتزامات. إن حقوق الإنسان والاحترام القاطع لكرامة الإنسان وشأنه ليست مجرد كلمات، فهي التزامات تعهدت بها الدول وكُرّست في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي جميع معاهداتنا وصكوكنا المتعلقة بحقوق الإنسان. كما أنها تعبير عن التطلعات المشروعة والعالمية لجميع الأشخاص والشعوب التي تمكننا في نهاية المطاف من الجلوس في هذه القاعة المهيبة وأن نتحدث بالنيابة عنها. تواجه كوستاريكا أيضا تحديات وثغرات فيما يتعلق بالتمتع الكامل بحقوق الإنسان وبناء ثقافة السلام وعدم التمييز، فضلا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وندرك أن حقوق الإنسان ضرورية لمكافحة الفقر وعدم المساواة والاستبعاد. فهي ليست حجر عثرة ولا ينبغي لها أن تكون كذلك، كما أنها السبيل الوحيد للمضي قدما.

إن كوستاريكا لم تغلق أبوابها قط أمام المهاجرين الذين يرون في بلدنا طريقا للمرور أو وجهة للاندماج في مجتمعنا. ففي عام ٢٠٢١ كنا في المرتبة الرابعة في العالم من حيث تلقي طلبات اللجوء الجديدة للأفراد. ونرحب بأكبر عدد من مواطني نيكاراغوا من جميع بلدان العالم. بيد أن وضعنا الاقتصادي وشح مواردنا المالية بالإضافة إلى تدفقات الهجرة الكبيرة تحد جميعا من قدرتنا على اتخاذ إجراءات وتهدد المأوى الذي وفرناه دائما لمئات الآلاف من الأشخاص الذين لجأوا إلى أراضينا في الماضي. وندعو المجتمع الدولي على وجه الاستعجال

إلى دعم معالجة ذلك التحدي الذي تفاقم ليس بسبب النزاعات والفقر فحسب، بل أيضا بسبب تأثير تغير المناخ.

وفي سياق الأزمات المتعددة والمتراكمة يجب على حقوق الإنسان أن تؤدي إلى مسارات جديدة. لقد رحبت كوستاريكا باعتراف الجمعية العامة في ٢٨ تموز/يوليه بالحق العالمي في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة (القرار ٧٦/٣٠٠). وبالنسبة لبلدي، فإن ذلك معلما للأمل يماثل إعلان الحق في الماء أو التنمية أو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فضلا عن أنه الاستجابة الصحيحة لأزمتنا الكوكبية ثلاثية الأبعاد: التلوث وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. إن ذلك القرار نقطة انطلاق وليس نقطة وصول. وستواصل كوستاريكا العمل مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة لكسر عقلية الصومعة وتقديم حلول ناجعة للمشاكل الإنسانية، خاصة لأشد الناس معاناة، أي أكثر الفئات ضعفا وتهميشا واستبعادا.

وفاءً بالتزامنا بجدول أعمال الحقوق قررت كوستاريكا تقديم ترشيحها للانتخابات إلى مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٥. وتطلب كوستاريكا مع الاحترام الواجب دعم أعضاء الجمعية العامة لترشيحها. إن بلدنا طرف فاعل طموح وعلى استعداد لرعاية حقوق جميع الناس في جميع أنحاء العالم، فضلا عن كونه بلدا ملتزما بالحوار والتفاهم المتبادل والتعاون والتضامن دعما للبشرية.

ثانيا، إن الأمن البشري ضروري للأمن العالمي. ونرى أنه من غير المعقول أنه بينما ينتظر ملايين الناس الحصول على اللقاحات أو الأدوية أو الأغذية المنقذة للحياة، تواصل أغنى البلدان إعطاء الأولوية للإنفاق على الأسلحة على حساب رفاه الناس وصحتهم البيئية وتعافيهم بصورة منصفة. ففي عام ٢٠٢١ استمرت زيادة الإنفاق العسكري العالمي للعام السابع على التوالي ليصل إلى أعلى معدل مسجل في التاريخ على الإطلاق. اليوم تكرر كوستاريكا دعوتها إلى تخفيض تدريجي ومستدام في الإنفاق العسكري، لأنه كلما زاد عدد الأسلحة التي ننتجها كلما خرجت المزيد من الأسلحة عن قدرتنا على إدارتها والسيطرة عليها حتى عندما نبذل أفضل جهودنا في هذا الصدد.

ويتعلق الأمر بإعطاء الأولوية لحياة ورفاهية الناس وصون الكوكب عوضا عن الأرباح التي يمكن جنيها من الأسلحة والحروب. كما يتعلق الأمر بالاستثمار في النُهج البديلة للأمن وبنائها على نحو فعال، أي تلك النُهج التي تسهل التعاون والرعاية بدلا من المنافسة والعنف.

ونعتقد أيضا أنه من الممكن تحقيق السلام والأمن دون اللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية. وبما أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها، فإن كوستاريكا تحث المزيد من الدول على التوقيع والتصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن الانضمام إلى إعلان فيينا بشأن الأمان النووي وخطة عمله.

كما نحث الاتحاد الروسي على وقف هجماته على أوكرانيا ومدنييها وهياكلها الأساسية الحيوية، ونزع السلاح عن محطة زابوريجيا، فضلا عن عدم اللجوء إلى الإكراه النووي الذي ندينه بأشد العبارات. وتدعو كوستاريكا كلا الطرفين إلى كفالة احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات وفي جميع الظروف.

ويجب أن يكون الحل التحويلي الثالث ماليا. إننا نواجه في بلداننا المتوسطة الدخل تفاوتات وتحديات كبيرة مثل زيادة التقشف المالي تحد من قدرتنا على اتخاذ الإجراءات والاستثمار، علاوة على تهديد نسيجنا الاجتماعي. وعلى الرغم من أننا موطن لأعلى نسبة من الفقراء والمهاجرين في العالم، فإن تصنيفنا لا يسمح لنا بالحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية أو الحصول على تمويل بشروط ميسرة ومناسبة وعادلة. لذلك من الضروري تجاوز المقاييس مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوضع معايير جديدة لتخصيص المعونة والاستثمار والتعاون الدولي بحيث تأخذ في الاعتبار جوانب أخرى مثل أوجه القصور الهيكلية والمخاطر المناخية وتقلبات السوق والاستقرار المالي.

ويتطلب الإجراء الرابع مستوى أعلى من الطموح والإلحاح لمعالجة أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع

البيولوجي والتلوث. إن حماية الموارد البحرية وصحة المحيطات أمر بالغ الأهمية لتحقيق هذه الغاية.

وعلى الخط الأمامي في مواجهة الكوارث الطبيعية التي تضرب بلداننا، هناك أشخاص يعانون من الجفاف وموجات الحر وحرائق الغابات والفيضانات غير المسبوقة. ومع وضع كل تلك الأمور في الاعتبار، تقود كوستاريكا، إلى جانب فرنسا والمملكة المتحدة، ائتلاف الطموح الكبير من أجل الطبيعة والناس الذي يسعى إلى الحفاظ عالمياً على ٣٠ في المائة من كوكب الأرض و ٣٠ في المائة من المحيطات بحلول عام ٢٠٣٠.

وتدعو كوستاريكا، التي حققت حفظ ٣٠ في المائة من المياه الخاضعة لولايتها الوطنية قبل تسع سنوات من الموعد المحدد، الدول الأخرى إلى تحقيق هذا الهدف المشترك. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنّا مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن اهتمامنا بالمشاركة في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات في عام ٢٠٢٥ وعقد اجتماع في منتصف عام ٢٠٢٤ في كوستاريكا يجمع بين المجتمع العلمي والمجتمع المدني لصياغة حلول مبتكرة لتحسين إدارة المحيطات.

إن المحيط مورد لا يُضاهى وهو حاسم الأهمية لاستمرارية الحياة على الأرض. لذلك تدعو كوستاريكا بحماسة، في هذا اليوم الدولي للسلام، إلى اعتماد إعلان سلام للمحيطات. فلا يمكننا البقاء كنوع دون محيطنا. ولن نتمكن من الوفاء بالتزاماتنا المختلفة إزاء أهداف التنمية المستدامة من دون محيط صحي.

فلنؤيد مبادرة الأمين العام لوضع خطة جديدة للسلام تعزز قدرتنا الجماعية على منع نشوب النزاعات وحل القائمة منها بحلول مستدامة وذات دوافع محلية.

ولنجدد العقد الاجتماعي بين حكوماتنا وشعوبنا ونرسّخ ترتيبات الحوكمة في مجال حقوق الإنسان والثقة والإدماج والحماية والمشاركة.

ولنكفل التكافؤ بين الجنسين ونمكن المرأة – ولا سيما الفتيات – في جميع مجالات الحياة.

ولنبحث عن أساليب جديدة لقياس التنمية تجسد على نحو كاف جوانب أساسية مثل الاستدامة البيئية، وعدم المساواة والفجوات الهيكلية، وجودة المؤسسات، وغلبة سيادة القانون.

ولنبنِ نظاماً متعدد الأطراف أكثر مرونة وشفافية وشمولية، وأمماً متحدة تحتضن على نحو أفضل احتياجات ومنظورات الجميع، ولا سيما داخل مجلس الأمن.

ولنفعل المزيد لتمهيد الطريق أمام الأمم المتحدة لكي ترتقي تماماً إلى مستوى الحدث، وتبذل كل ما في وسعها من قدرة وتصميم للقيام به، ولمساعدتها ومساعدة بلداننا على تغيير مسار مصيرنا المشترك بينما لا يزال هناك مصير يمكن تغييره.

فلنعمل باقتناع وشجاعة، وبتصميم وشعور حقيقي بالإلحاح. فقد حان الوقت الآن.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غوستاف ن. أيتارو، وزير الدولة للشؤون الخارجية في جمهورية بالاو.

**السيد أيتارو** (بالاو) (*تكلم بالإنكليزية*): أحمل إليكم تحيات رئيسنا، السيد سورانجيل س. ويبس جونيور، وشعب بالاو.

وإنه لمن دواعي سروري البالغ أن أتمكن من مخاطبة الجمعية العامة، وأود في البداية أن أهنئ رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، السيد تشابا كوروشي، وأن أتعهد بتقديم بالاو للدعم خلال فترة ولايته. وأود أيضاً أن أشكر رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، صاحب المقام الوزير عبد الله شهيد، وهو زميل من سكان الجزر – من ملديف – والذي تكرّم بالقيام بالرحلة الطويلة إلى بالاو خلال فترة ولايته، على قيادته البارعة خلال العام الماضي.

إننا نجتمع في وقت محفوف بالمخاطر. ولحسن الحظ، قطع العالم خطوات كبيرة في المكافحة الجماعية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ويشكر شعب بالاو جميع شركائنا الدوليين وأصدقاءنا الذين هبوا لمساعدتنا خلال هذا الوقت العصيب، ولا سيما

الولايات المتحدة واليابان وتايوان وأستراليا وغيرها. وقد نجح التعاون في الحد من تأثير الجائحة في مجتمعنا الصغير والضعيف.

ومما يؤسف له أنه بينما أحرز العالم تقدماً كبيراً في التعافي من الجائحة، ظهرت تحديات جديدة وغير مسبوقة. إن الحرب في أوكرانيا مستعرة، مما ألحق أضراراً بالبنى التحتية والمنازل والمدارس والمواقع الثقافية، وأدى إلى قتل الأبرياء وترويع أطفال البلد. ولا تزال بالاو تدين بشدة الحرب في أوكرانيا وتنضم إلى المجتمع الدولي في دعوة روسيا إلى الانسحاب من الأراضي الأوكرانية ذات السيادة. كما نصلي من أجل شعب أوكرانيا ونعرب عن تضامننا معه.

وفي حين أن الحرب قد تعتبر نوبة قلبية، فإن أزمة المناخ كانت مثل مرض السكري – خبيثة وترهقنا دوماً وباستمرار عاماً بعد عام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للانضمام إلى زملائي القادة للإعراب عن أشدّ تعاطف بلدي مع إخواننا وأخواتنا في باكستان ومع المتضررين من إعصار فيونا إزاء الدمار المناخي المروع الذي عانوا منه. تمثل هذه الكوارث "الوضع الطبيعي الجديد" المؤسف بالنسبة للكثيرين في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن الأمر لا يتعلق بتغير المناخ بالأعاصير والفيضانات فحسب، بل بالجفاف وحرائق الغابات وبقدرتنا على توفير مياه الشرب وإطعام شعبنا عندما تجف بحيراتنا وعندما تدمّر الأعاصير المدارية مرافقنا لتربية الأحياء المائية وشعابنا المرجانية. إننا نواجه كل هذه التحديات وأكثر من ذلك في بالاو اليوم. وإن عجز حكومتنا عن شراء كتب مدرسية جديدة لأطفالنا أو تحسين برامجهم التغذوية يرجع إلى أن الكثير من مواردنا المالية وطاقتنا مكرسة لمعالجة الإغاثة في حالات الكوارث. كم مرة يتعين على سكان جزيرة كايانجل إعادة بناء منازلهم من العواصف قبل أن يستسلموا؟ وكم مرة، سيدي الرئيس، ينبغي أن ينجرف منزلك قبل أن يحطم ذلك روحك؟

وعلى الرغم من التحديات التي شهدها هذا العام الماضي، بدأنا نرى بصيصاً من الأمل في مكافحة تغير المناخ. وأصبح الشباب والقطاع الخاص والخدمة المدنية أكثر انخراطاً من أي وقت مضى. وقد ذهب أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ شاب إلى غلاسكو لحضور الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وطبقوا ضغطاً تمس الحاجة إليه على القادة لاتخاذ إجراءات، وبعد أربعة مؤتمرات فاشلة للأطراف، اعتُمد أخيراً ميثاق غلاسكو بشأن المناخ. وحتى البلدان الرئيسية المطلقة للانبعاثات مثل الولايات المتحدة وأستراليا أصدرت أخيراً تشريعات مهمة لتغيير سياساتها المحلية. لا شيء من هذه الجهود يوصلنا إلى ١,٥ درجة مئوية حتى الآن، لكنها تمثل خطوة كبيرة إلى الأمام، ونحن نشيد بجهودهم.

وكما أظهرت لنا أزمة الطاقة التي تقودها روسيا، فإن الاكتفاء الذاتي من الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة تبني في اقتصاداتنا القدرة على الصمود. وقد شعرت بالاو بالضغط الناجم عن الارتفاع الهائل في تكاليف الطاقة الذي يغذي طموحنا لتحقيق انتقال بنسبة ١٠٠ في المائة إلى الطاقة المتجددة. ولدينا في بالاو قول مأثور هو: "سيل أوم توبيد إل مورا بواي، إم تشيسنغكل ميسا بليم". وعند ترجمته، يصبح مثل القول الإنجليزي المأثور: "من يسكن في بيت من زجاج يجب ألا يرشق الآخرين بالحجارة"، ما يعني أنه يجب على المرء أن ينظر إلى أفعاله قبل انتقاد تصرفات الآخرين.

وبهذه الروح التزم رئيسنا، السيد سورانجيل ويبس جونيور، بأن تنتقل بالاو إلى الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٢. والرسالة التي نريد إيصالها واضحة: فعلى الرغم من صغر حجمنا وبعد موقعنا وافتقارنا إلى إمكانية الحصول على التمويل والتكنولوجيا ومواطن ضعفنا الفريدة لأننا دولة جزرية صغيرة نامية، فإننا ملتزمون بالعمل على إيجاد عالم يصل فيه صافي انبعاثات الكربون إلى مستوى الصفر. إننا ملتزمون لأن كوكبنا وأطفالنا بحاجة لأن نكون جميعا ملتزمين.

وتعرب بالاو عن جزيل شكرها لحكومة اليابان، التي التزمت بتقديم منحة لمساعدتنا على تحديث شبكة الكهرباء في بلدنا للسماح بالانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة. ونحن ممتنون لصداقة اليابان المستمرة ودعمها.

وكان من دواعي سرور بلدنا الصغير أن يستضيف الدورة السابعة ل”مؤتمر محيطنا“، إلى جانب الولايات المتحدة، في نيسان/أبريل من هذا العام. وضم المؤتمر أكثر من ٦٠٠ مشارك، يمثلون أكثر من ٧٠ وفدا أجنبيا و ١٥٠ جهة فاعلة من غير الدول. واختتم بتقديم ٤١٠ التزاما، بقيمة ١٦,٣٥ مليار دولار. وبصفتنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية، كنا نرى أنه من الأهمية بشكل خاص حضور أشخاص من جميع أنحاء العالم إلى بالاو لنظهر لهم مباشرة التحديات التي نواجهها كدول جزرية صغيرة نامية، سواء كانت بسبب التلوث بالمواد البلاستيكية أو ارتفاع مستوى سطح البحر أو التأثير على الشعاب المرجانية الهشة، التي تشكل أساس محركنا الاقتصادي الرئيسي للسياحة الزرقاء. كما سلط المؤتمر الضوء على أهمية الحلول المناخية القائمة على المحيطات، بما في ذلك خفض انبعاثات الكربون من الشحن، والحلول القائمة على الطبيعة البحرية والطاقة البحرية المتجددة، في الحفاظ على إمكانية تحقيق هدف الحفاظ على الاحترار العالمي دون ١,٥ درجة مئوية وتحسين المرونة المناخية على المستوى العالمي.

ونحن ممتنون جدا للشراكة الرائعة للولايات المتحدة بمشاركتها في استضافة ”مؤتمر محيطنا“، الذي كان ناجحا، ويرجع جزء كبير من نجاحه إلى الصداقة الحميمة وما بذل من جهود. ونشكر كذلك جمهورية الصين – تايوان على كرمها ودعمها في تحسين أماكن عقد المؤتمر لدينا. وبالمثل، نتوجه بالشكر لشريكتنا اليابان ومؤسسة ساساكاوا على سخائهما وما قدمتاه من دعم تقني كبير. كما ساهم العديد من الشركاء الآخرين في إنجاح هذا الإجراء المتعلق بالمناخ.

لقد كانت بالاو، بوصفها دولة من دول المحيط الأزرق، رائدة في المسائل المتعلقة بالمحيطات، وسنظل كذلك. وبوصفنا رئيسا مشاركا للفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات مع النرويج، يسرنا أن نرحب مؤخرا بالمملكة المتحدة بوصفها العضو السابع عشر في فريق المحيطات، ونحن ملتزمون بالعمل معها ومع جميع أعضاء الفريق لتحقيق هدف إدارة المحيطات بنسبة ١٠٠ في المائة من أجل اقتصاد مستدام للمحيطات، تسير فيه الحماية الفعالة للمحيطات، والإنتاج المستدام والرخاء العادل جنبا إلى جنب. وتؤمن بالاو بمبادرة ٣٠ في ٣٠، ونحث جميع الدول الأعضاء على اعتماد خطط إدارية تشمل مناطق بحرية محمية تغطي ٣٠ في المائة بحد أدنى من المنطقة الاقتصادية الخالصة.

وبوصفنا دولة محيطية كبيرة، نعتقد أنه ما من حل مستدام لمسائل المحيطات دون إدماج الإدارة والقواعد في أعالي البحار. وتشعر منطقة المحيط الهادئ بخيبة أمل لأن جهود الدورة الخامسة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية لم تتمكن من إبرام نص معاهدة، لأن حفظ منافع التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وتقاسمها العادل والمنصف قد طال انتظاره بوصفه امتدادا لالتزام العالم بمكافحة تغير المناخ. وينبغي تجنب المزيد من التأخير في اغتنام فرصة إنشاء مناطق بحرية إقليمية محمية، وبناء المزيد من قدرات المراقبة البحرية، وتيسير نقل التكنولوجيا البحرية. إننا مدينون لأجيالنا المقبلة بأن نجتمع معا من أجل الاستخدام المستدام للتراث المشترك للبشرية.

وبالاو من أشد المؤيدين للوقف الاختياري للتعدين في أعماق البحار. فأعماق البحار تشكل ٩٠ في المائة من البيئة البحرية، ولا يمكننا أن نسمح بإلحاق ضرر كبير بهذه المناطق الغنية بيولوجيا. وقبل أن يسمح لأي دولة بالتعاقد على مشاريع تعدين في أعماق البحار، يجب أن يفعل المجتمع العالمي إصلاحا جادا للسلطة الدولية لقاع البحار والأنظمة الدولية التي تمتثل لمهمة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المتمثلة في الحفاظ على البيئة البحرية وحمايتها.

وأود الآن أن أنتقل إلى مسألة تؤثر بشدة على بالاو والدول الجزرية الصغيرة النامية. لا يمكن مناقشة اعتماد مؤشر متعدد الأبعاد للضعف في قاعات المجالس المالية فحسب، بسبب ما له من آثار حقيقية على حياة الشعوب الجزرية. وقد خلص تحليل مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية أضعف مما يوحي به مستوى دخلها.

لسنا هنا كشعب يشعر بالفخر يطلب الصدقات. لكننا بحاجة إلى حلول مصممة خصيصا لمشاكلنا كبلدان صغيرة وإلى إمكانية الحصول على التمويل بشكل مجد. إن اعتماد مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد يسهل الإجراءات المتعلقة بالمناخ ويمكن أن يحقق الإنصاف في التمويل العالمي.

وعلى نحو ما ينبغي أن يعلم الأعضاء، لدينا اتفاق الارتباط الحر مع الولايات المتحدة. وبذلك يشير شعبنا إلى وجود قيم نتشاطرها مع الولايات المتحدة. كما قدمت الولايات المتحدة وعدا بالمساعدة في تلبية احتياجاتنا الإنمائية بعد استقلال بالاو عنها. بيد أنه منذ توقيع اتفاقنا، حدثت بعض التطورات، ولكنها ضئيلة. فلم يحقق اقتصادنا النمو الكافي وهو اقتصاد هش، كما يتضح من انكماش بنسبة تزيد على ٣٠ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية. ويرجع جزء كبير من ذلك إلى جائحة كوفيد-١٩، في حين يرجع بعضه إلى الجغرافيا السياسية. ينبغي ألا نكون ضعفاء إلى هذا الحد. لقد اضطررنا إلى الاقتراض أكثر مما ينبغي، ونحن نفتقر إلى البنية التحتية الأساسية.

وتتمثل إحدى نقاط القوة في ارتباطنا في أنه يتطلب من حكومتي بالاو والولايات المتحدة أن تعيدا النظر بشكل دوري في العلاقة وشروطها وأن تستعرضا احتياجات بالاو من المساعدة في مجال الخدمات العامة والتنمية الاقتصادية، ويلزم حكومتينا بالعمل بشأن الاستنتاجات.

لقد شرعت الولايات المتحدة في الاستعراض المطلوب للذكرى السنوية الثلاثين. واقترح نظامها البيروقراطي في البداية مساعدة غير كافية بشكل غير مقبول، ولكن الرئيس بايدن عين مبعوثا نثق في أنه سيجعل حكومته تلبي على الأقل الحد الأدنى من احتياجات بالاو حتى يتمكن شعبنا من تحقيق مستوى معيشي لائق دون الحاجة إلى الارتحال. وذلك أمر أساسي لتدوم هذه العلاقة، على نحو ما تتوخى حكومتي. وتأمل أن نتمكن من الإفادة بشأن التوصل لاتفاق في هذا الصدد عند مخاطبة الجمعية العامة في المرة القادمة. إننا بحاجة إلى مزيد من المساعدات المالية والبرنامجية وسنحتاج إلى تلك المساعدة في المستقبل المنظور وطالما استمر الارتباط الحر. ولكن أكثر ما نريده هو التدابير الحكومية والاستثمار العام والخاص من أجل تنمية اقتصادنا.

ونعرب عن امتناننا العميق للمساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة وحكومات أخرى، مثل تايوان واليابان، بيد أننا بحاجة إلى المزيد الآن، تماما كما نحتاج إلى تدابير لمكافحة ارتفاع منسوب مياه البحار الناجم عن تغير المناخ والتكيف معه. وفي حالتنا، يشمل ذلك اتخاذ إجراءات عملية لتمكين شعبنا، وخاصة مستشفانا، في الوقت الراهن، من الانتقال من الأراضي التي تغمرها الفيضانات بانتظام الآن إلى منطقة أعلى ارتفاعا.

ولا نزال نرى الأمم المتحدة بوصفها آلية هامة لتحقيق السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة لجميع البلدان، وعلى وجه الخصوص، من لا صوت لهم وأكثرهم ضعفا.

وأكرر التأكيد بأقوى العبارات على أن هذا الجهاز يمكن أن يبرهن على قيادته بقبول تايوان في منظومة الأمم المتحدة كمساهم قيم في جهودنا الجماعية لتعزيز السلام والتعاون في المسائل الدولية. فمعظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقبل جوازات سفر تايوان؛ وكذلك ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعترف بالشعب التايواني وأن تدمجه وأن تثري هذا الجهاز بالفوائد التي تعود من مشاركته. فالقيام بذلك إنما هو إعمال للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. إن الشعب التايواني جزء من المجتمع العالمي وشريك قيم في مكافحة تغير المناخ وجائحة كوفيد-١٩. وبالنظر إلى التحديات العديدة التي تواجه كوكبنا وشعبنا، نحتاج لأن يكون كل شخص، بمن في ذلك ٢٣ مليون شخص في تايوان، جزءا من الحلول.

عندما درس اللغويون لغتنا البالاوية المحلية، اكتشفوا أنها كانت ترتكز على كلمة "قلب"؛ beltik er reng، والتي تترجم إلى "القلب الموجود"، وتعني الحب. إننا شعب وثقافة نسير بقلوبنا، وهذه هي الرسالة التي أود أن أوجهها للدول الأعضاء اليوم. فبالاو تختار حب الذات، وحب الجار، وحب الكوكب، والحب كفضيلة. إننا نؤمن بأن

اختيار الحب هو طريقنا الوحيد للمضي قدما من أجل تحقيق السلام الجماعي والازدهار.

ما من ربح نجنيه يستحق الثمن الذي ندفعه في الحرب أو لتدمير كوكبنا. والأهم من كل موجات الارتفاع والتدني التي شهدها هذا العام، أنني على ثقة من أن هذه المؤسسة ستعلي من أهمية الوحدة واحترام سيادة القانون. ونحن قادرون على التغلب على التحديات الهائلة في عصرنا، ولكن يجب أن نفعل ذلك معا.

**خطاب السيدة إليزابيث تراس، رئيسة الوزراء واللورد الأول لخزانة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء واللورد الأول لخزانة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

*اصطُحبت السيدة إليزابيث تراس، رئيسة الوزراء واللورد الأول لخزانة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى المنصة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أيما سرور أن أرحب بدولة السيدة إليزابيث تراس، رئيسة الوزراء واللورد الأول لخزانة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

**السيدة تراس** (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): كانت الأمم المتحدة، عند إنشائها، منارة واعدة. في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان المبنى الذي نحن فيه رمزا لنهاية العدوان. وطوال عقود عديدة، ساعدت الأمم المتحدة على تحقيق الاستقرار والأمن في معظم أنحاء العالم. فقد وفرت مكانا للدول لكي تعمل معا للتصدي للتحديات المشتركة، وعززت مبادئ السيادة وتقرير المصير حتى خلال الحرب الباردة وما تلاها. لكن هذه المبادئ تتداعى اليوم، وهي المبادئ التي حددت حياتنا منذ الأيام المظلمة من ١٩٤٠. ولأول مرة في تاريخ الجمعية العامة، نجتمع خلال حرب عدوانية واسعة النطاق في أوروبا، حيث تقوم الدول الاستبدادية بتقويض الاستقرار والأمن في جميع أنحاء العالم. إن الجغرافيا السياسية تدخل عصرا جديدا يتطلب من الذين يؤمنون بالمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة أن يهبوا ويشاركوا في التصدي له.

نحن، في المملكة المتحدة، ندخل عصرا جديدا أيضا. أنضم إلى الجميع هنا بعد يومين فقط من دفن جلالة الملكة إليزابيث الثانية. يخالجنا شعور بالحزن العميق لوفاتها، ونشيد بخدمتها. لقد كانت الصخرة التي بنيت عليها بريطانيا الحديثة، وكانت ترمز إلى قيم ما بعد الحرب التي تأسست عليها المنظمة. إن الملكية الدستورية في بلدنا التي يدعمها مجتمع ديمقراطي، حققت الاستقرار والتقدم. لقد تجاوزت صاحبة الجلالة الراحلة الخلافات وعالجت الانقسام. وقد رأينا ذلك في زيارتيها إلى جنوب أفريقيا وجمهورية أيرلندا في مرحلة ما بعد الفصل العنصري.

عندما خاطبت هذه الجمعية العامة قبل ٦٥ عاما (انظر A/PV.707)، حذرت من أنه من الحيوي ليس فقط أن تكون هناك مثل عليا قوية، بل يجب أيضا أن تتوفر إرادة سياسية لتحقيق هذه المثل. والآن يجب أن نظهر تلك الإرادة. ويجب أن نناضل للدفاع عن تلك المُثل العليا. ويجب أن نحققها لجميع شعوبنا. إن المملكة المتحدة إذ تودع ملكتها الراحلة، تفتح فصلا جديدا – عصر كارولين جديد، أي عهد جلالة الملك تشارلز الثالث. ونريد أن تكون هذه الحقبة عهد من الأمل والتقدم؛ ونريد أن يكون هذا العهد منارة للأمل والتقدم، ندافع فيه عن قيم الحرية الفردية وتقرير المصير والمساواة أمام القانون؛ عهد نضمن فيه أن تسود الحرية والديمقراطية لجميع الناس؛ وعهد نفي فيه بالالتزامات التي قطعتها ملكتنا الراحلة هنا قبل ٦٥ عاما. إن الأمر يتعلق بما نقوم به في المملكة المتحدة وما نقوم به في الأمم المتحدة بوصفنا دولا أعضاء.

لذلك، سأعرض اليوم الخطوات التي نتخذها في المملكة المتحدة، ومخططنا المقترح للحقبة الجديدة التي نحن فيها الآن، والشراكات والأدوات الجديدة التي ينبغي أن نعتمدها جماعيا. ويجب أن يبدأ التزامنا بزرع الأمل والتقدم من الداخل، في حياة كل مواطن نخدمه. إن قوتنا بوصفنا أمة تأتي من الأسس القوية للحرية والديمقراطية.

أي الديمقراطية التي تعطي الناس الحق في اختيار نهجهم، وتتطور لتعكس تطلعات المواطنين. إنها تطلق العنان للمشاريع والأفكار والفرص. فهي تحمي الحريات التي تكمن في صميم إنسانيتنا. وعلى النقيض من ذلك، تزرع الأنظمة الاستبدادية بذور زوالها من خلال قمع مواطنيها. فهي جامدة بشكل أساسي وغير قادرة على التكيف. وأي مكاسب تحققت في الأجل القصير تتلاشى في الأجل الطويل لأن مثل هذه المجتمعات تخنق الطموح والإبداع الحيويين للنمو في الأجل الطويل. إن البلد الذي يعمل فيه الذكاء الاصطناعي كقاض وهيئة محلفين، ولا توجد فيه حقوق إنسان ولا حريات أساسية ليس هو المكان الذي يريد أي شخص أن يعيش فيه حقا، وليس هذا هو العالم الذي نريد بناءه.

لكن لا يمكننا ببساطة أن نفترض أنه سيكون هناك مستقبل ديمقراطي. هناك صراع حقيقي يدور بين أشكال مختلفة من المجتمع، صراع بين الديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية. وما لم تحقق المجتمعات الديمقراطية ما يتوقعه مواطنونا من اقتصاد وأمن، فسوف نتخلف عن الركب. لا بد لنا من الاستمرار في تحسين وتجديد ما نقوم به لهذه الحقبة الجديدة، مما يدل على أن الديمقراطية تحقق النجاح. وبصفتي رئيسة وزراء المملكة المتحدة، فإنني مصممة على تحقيق التقدم الذي يتوقعه الناس. سأقود بريطانيا جديدة نحو حقبة جديدة.

أولا، يبدأ ذلك بالنمو وبناء اقتصاد بريطاني يكافئ المشاريع ويجذب الاستثمارات. ويتمثل هدفنا الطويل الأجل في جعل اقتصادنا ينمو بمعدل ٢,٥ في المائة. نحن بحاجة إلى هذا النمو لتقديم الاستثمار في جميع أنحاء بلدنا، وتوفير الوظائف والأجور المرتفعة التي يتوقعها الناس، وتقديم الخدمات العامة، مثل الخدمة الصحية الوطنية. نريد من الناس الاحتفاظ بالمزيد من الأموال التي يكسبونها حتى يتمكنوا من التحكم بشكل أكبر في حياتهم الخاصة ويمكنهم المساهمة في المستقبل.

ثانيا، يعني ذلك تأمين إمدادات الطاقة بأسعار معقولة ويمكن الركون إليها. نحن نقطع الطاقة السُمية وخطوط الأنابيب عن الأنظمة الاستبدادية، ونعزز قدرتنا على الصمود في مجال الطاقة. وسنكفل بألا نتعرض للإكراه أو الأذى بسبب الأعمال المتهورة التي تقوم بها الجهات الفاعلة المارقة في الخارج. وسننتقل إلى مستقبل يرتكز على الطاقة المتجددة والنووية، مع ضمان توفير الغاز المستخدم خلال ذلك الانتقال من مصادر موثوقة، بما في ذلك إنتاجنا من بحر الشمال. سنكون مصدرا صافيا للطاقة بحلول عام ٢٠٤٠.

ثالثا، نحمي أمن اقتصادنا، أي سلاسل التوريد، والمعادن الحيوية، والأغذية والتكنولوجيا التي تدفع عجلة النمو وتحمي حياة الناس وصحتهم. ولن نعتمد من الناحية الاستراتيجية على أولئك الذين يسعون إلى تسليح الاقتصاد العالمي. وبدلا من ذلك، نقوم بإصلاح اقتصادنا لجعل لكي تتحرك بريطانيا قدما، ونريد العمل مع حلفائنا حتى نتمكن جميعا من المضي قدما معا. يحتاج العالم الحر إلى تلك القوة الاقتصادية والمرونة للرد على العدوان الاستبدادي والفوز في هذه الحقبة الجديدة التي تتسم بالمنافسة الاستراتيجية. ويجب أن نفعل ذلك معا. ولذلك، نبني شراكات جديدة في جميع أنحاء العالم. نحن نحصن تحالفاتنا الأمنية العميقة في أوروبا وخارجها من خلال حلف شمال الأطلسي وقوة المشاة المشتركة. ونعمل على تعميق روابطنا مع الديمقراطيات الزميلة مثل الهند، وإسرائيل، وإندونيسيا، وجنوب أفريقيا. نحن نبني علاقات أمنية جديدة مع أصدقائنا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ والخليج. لقد أظهرنا قيادة في التجارة الحرة والعادلة، وأبرمنا اتفاقات تجارية مع أستراليا، ونيوزيلندا، واليابان وغيرها الكثير. كذلك نحن بصدد الانضمام إلى الشراكة عبر المحيط الهادئ.

بدلا من ممارسة النفوذ من خلال الديون والعدوان والسيطرة على الهياكل الأساسية والمعادن الحيوية، نبني روابط استراتيجية تقوم على المنفعة المتبادلة والثقة، ونعمق الشراكات مع مجموعة السبعة والكومنولث. ويجب علينا أيضا أن نمد يد الصداقة بشكل جماعي إلى أجزاء من العالم كثيرا ما تُركت خلف الركب، وتُركت عرضة للتحديات العالمية، سواء كانت دول جزر المحيط الهادئ أو البحر الكاريبي التي تتعامل مع أثر تغير المناخ، أو بلدان غرب البلقان التي تواجه تهديدات مستمرة لاستقرارها. وتقدم المملكة المتحدة التمويل، مستخدمة

قوة مدينة لندن وقدراتنا الأمنية لتوفير بدائل أفضل لتلك التي توفرها الأنظمة الخبيثة.

لقد أظهرت الاستجابة الدولية الحازمة لأوكرانيا الكيفية التي يمكننا بها أن نحقق عملا جماعيا حاسما. وقد بُنيت الاستجابة على الشراكات والتحالفات، فضلا عن الاستعداد لاستخدام أدوات جديدة، بما في ذلك الجزاءات غير المسبوقة، والعمل الدبلوماسي، والدعم العسكري السريع. وهناك قوة الهدف الجماعي. وقد التقينا عدة مرات وتحدثنا عدة مرات عبر الهاتف وتمكنا من إنجاز أشياء. والآن، يجب علينا أن نستخدم تلك الأدوات بطريقة أكثر منهجية للتصدي للعدوان الاقتصادي للأنظمة الاستبدادية.

وينبغي لمجموعة الدول السبع وشركائنا المتفقين معنا في الرأي أن يعملوا كحلف ناتو اقتصادي، وأن يدافعوا بشكل جماعي عن ازدهارنا. فإذا كان يجري استهداف اقتصاد شريك من قبل نظام عدواني، ينبغي أن نتخذ إجراءات لدعم ذلك الشريك – الكل للواحد والواحد للجميع. ومن خلال شراكة مجموعة الدول السبع للبنية التحتية والاستثمار العالميين البالغ قيمتها ٦٠٠ بليون دولار، نقدم بديلا صادقا وموثوقا للاستثمار في البنية التحتية في جميع أنحاء العالم، دون ديون تأتي مشروطة. ويجب أن نذهب إلى أبعد من ذلك من أجل دعم سلاسل التوريد الخاصة بنا بالاستعانة بالأصدقاء وإنهاء الاعتماد الاستراتيجي. وهذه هي الطريقة التي سنبني بها الأمن الجماعي ونعزز قدرتنا على الصمود ونصون الحرية والديمقراطية.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نتوقف عن التعامل مع الأزمة التي نواجهها اليوم. فلا أحد يهدد روسيا. ومع ذلك، وبينما نجتمع هنا اليوم، فإنها تستخدم الأسلحة الهمجية لقتل وتشويه الناس في أوكرانيا. ويجري استخدام الاغتصاب كأداة للحرب. ويتم تمزيق الأسر. وفي وقت سابق اليوم، رأينا بوتين يحاول يائسا تبرير إخفاقاته الكارثية. وهو يتجشم المزيد من المخاطر بإرسال مزيد من جنود الاحتياط إلى مصير رهيب. إنه يحاول يائسا التلحف بعباءة الديمقراطية لنظام لا يوفر حقوق الإنسان أو الحريات. إنه يقدم حتى الآن المزيد من الادعاءات الزائفة ويهدد بدق طبول الحرب. وهذا لن ينجح. فالتحالف الدولي قوي، وأوكرانيا قوية.

إن التناقض بين سلوك روسيا وسيدة أوكرانيا الأولى الشجاعة والجليلة، أولينا زيلينسكا، الموجودة هنا في الأمم المتحدة اليوم، لا يمكن أن يكون أكثر وضوحا. إن الأوكرانيين لا يدافعون عن بلدهم فحسب، بل يدافعون عن قيمنا وأمن العالم بأسره. ولهذا السبب، يجب أن نتصرف. ولهذا السبب، ستنفق المملكة المتحدة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع بحلول عام ٢٠٣٠، وبذلك نحافظ على مكانتنا بوصفنا الجهة الفاعلة الأمنية الرئيسية في أوروبا. ولهذا السبب، في هذه اللحظة الحاسمة من النزاع، أتعهد بأننا سنواصل أو نزيد دعمنا العسكري لأوكرانيا، مهما طال الأمر. فهناك أسلحة جديدة من المملكة المتحدة تصل إلى أوكرانيا وأنا أتكلم الآن، بما في ذلك المزيد من صواريخ منظومات إطلاق الصواريخ المتعددة. ولن يهدأ لنا بال حتى تنتصر أوكرانيا.

وفي جميع تلك المجالات، وعلى جميع تلك الجبهات، حان وقت العمل. وهذه لحظة حاسمة في تاريخنا – في تاريخ المنظمة وفي تاريخ الحرية. وكان من الممكن أن تكون قصة عام ٢٠٢٢ قصة دولة استبدادية تحرك دباباتها عبر حدود جار مسالم وتُخضِع شعبه. وبدلا من ذلك، إنها قصة نضال الحرية. وفي مواجهة العدوان المتصاعد، أظهرنا أن لدينا القدرة على العمل وعلى إنجازه. ومع ذلك، يجب ألا يكون ذلك لمرة واحدة لن تتكرر. ويجب أن يكون عصرا جديدا نلتزم فيه تجاه أنفسنا ومواطنينا وهذه المؤسسة بأن نفعل كل ما يلزم – مهما تطلب الأمر – لتحقيق نتائج لشعبنا وللدفاع عن قيمنا.

وبينما نحزن على ملكتنا الراحلة ونتذكر نداءها الموجه إلى الجمعية، يجب أن نكرس أنفسنا لتلك المهمة. والتزام بريطانيا بذلك كامل. وسنكون شريكا ديناميا وموثوقا وجديرا بالثقة. وبالتعاون مع أصدقائنا وحلفائنا في جميع أنحاء العالم، سنواصل الدفاع عن الحرية والسيادة والديمقراطية. ومعا، يمكننا تعريف هذا العصر الجديد بأنه عصر الأمل والتقدم.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة الوزراء، واللورد الأول للخزانة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على البيان الذي أدلت به للتو.

*اصطُحبت السيدة إليزابيث تراس، رئيسة الوزراء واللورد الأول للخزانة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، من المنصة.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

وقد طُلِب ممارسة حق الرد. أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وعلى خمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد كودري** (الجزائر): إن وفد بلدي طلب أخذ الكلمة لممارسة حقه في الرد على ما جاء على لسان ممثل المغرب (انظر A/77/PV.5)، لدحض ادعاءاته التضليلية الموسمية في محاولة يائسة لاستغلال كل مرة المنابر لنشر دعايته وأكاذيبه بخصوص النزاع في الصحراء الغربية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي التأكيد على ما يلي:

أولا، حول الطبيعة القانونية للنزاع في الصحراء الغربية، فهذه القضية كانت ولا تزال وستظل قضية تصفية استعمار، حتى يتمكن شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره عن طريق استفتاء حر ونزيه، مثلما تؤكد جميع قرارات الأمم المتحدة عليه منذ إدراج هذا النزاع على جدول أعمال الأمم المتحدة وفقا لقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥). وهذان القراران يحددان كذلك وبكل وضوح طرفي النزاع وهما المغرب وجبهة البوليساريو، المعترف بها أمميا كممثل شرعي ووحيد لشعب الصحراء الغربية.

أما فيما يتعلق بالحل المزعوم الذي يتم تسويقه من خلال ما يُسمى فرض الحكم الذاتي كحل وحيد، فإنه يمثل سابقة تهدد أسس الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة الذي علينا الدفاع عنه في هذا الصرح المحترم، وتتعارض أيضا مع عقيدة تصفية الاستعمار الراسخة والمعروفة لدى الأمم المتحدة.

ثانيا، أما بخصوص آلية الموائد المستديرة، فعلى عادته، استغل المغرب هذه الآلية من أجل التسويق لنهجه الاستعماري ومحاولة الالتفاف على الشرعية الدولية وتحويل طبيعة النزاع من قضية تصفية الاستعمار إلى نزاع ثنائي، حسب أوهامه مما جعل هذه الآلية غير فعالة وغير مجدية.

ثالثا، إن استقبال الجزائر للاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف، اعتبارا من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، كان نتيجة للاحتلال غير الشرعي لإقليم الصحراء الغربية من قبل المغرب بعد رحيل القوة الاستعمارية السابقة. وتبقى الجزائر مؤمنة بأن مسألة تعداد اللاجئين مسألة تقنية بحتة وتُعد جزءا لا يتجزأ من خطة سياسية شاملة ضمن خطة السلام التي اعتمدتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٠.

وإن المكون المتعلق بالتعداد لا يكون له معنى إلا في إطار إجراء استفتاء حر ونزيه يهدف إلى تمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه غير القابل للتقادم في تقرير المصير، وفقا للشرعية الدولية وعلى غرار باقي شعوب العالم.

أما فيما يتعلق بالادعاءات الكاذبة والافتراءات التي يسوقها المغرب بعلاقات مزعومة للاجئين الصحراويين مع جماعات إرهابية، فما هي إلا حلقة جديدة في مسلسل بائس هدفه تشويه نضال شعب الصحراء الغربية الذي يتطلع إلى ممارسة حقه المشروع لتقرير مصيره كسائر شعوب العالم. في مسلسل بائس هدفه تشويه نضال شعب الصحراء الغربية، الذي يتطلع إلى ممارسة حقه المشروع في تقرير مصيره كسائر شعوب العالم.

**السيد غديرخومي** (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة ممارسة لحق الرد من أجل الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية التشيكية مساء اليوم وللرد بإيجاز على عدد من التعليقات المماثلة التي وردت في بيانات أُدلي بها اليوم وأمس.

لقد وجه الممثل التشيكي ادعاءات لا أساس لها ضد عدد من البلدان، بما فيها بلدي، والتي نرفضها رفضا قاطعا. وفي هذا الصدد،

يود وفد بلدي التأكيد من جديد على التزام حكومتنا الأبدي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكل شعبنا، وبخاصة حقوق نسائنا وفتياتنا. من الواضح أن المعايير المزدوجة تُطبق هنا ضد الوفد الإيراني، الذي لا يدخر جهدا حين يتعلق الأمر بالحفاظ على حقوق وكرامة النساء والفتيات، لأن الوفد التشيكي، كما سمعنا في بيانه، يؤيد النظام الذي يقوض حقوق الشعب الفلسطيني بصورة منهجية.

إننا ننصح ذلك الوفد بشدة أن يتجنب تسييس قضايا حقوق الإنسان. ينبغي عدم إقحام الدعوة إلى حقوق الإنسان في الحقوق السيادية القانونية والمشروعة للدول، كما ينبغي ألا تنتهك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. ندعو ذلك الوفد إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتجنب أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى.

وكما أُعيد التأكيد عليه في بياننا السابق (انظر A/77/PV.6)، تظل جمهورية إيران الإسلامية مؤيدا قويا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها أحد الموقعين الأصليين عليها، وقد امتثلت امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب تلك المعاهدة. وسنواصل أيضا العمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

رُفعت الجلسة الساعة ٢١/١٥.

**المرفق الأول**

**خطاب السيد فولوديمير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا**

تحياتي لجميع شعوب العالم الذين يقدرون السلام والوحدة بين الأمم المختلفة والمتساوية! أتمنى لكم كل السلام!

وأشكركم على أننا متحدون في سعينا جاهدين لاستعادة السلام وكفالة السلام لأي دولة أصبحت ضحية للعدوان المسلح.

لقد ارتُكبت جريمة ضد أوكرانيا، ونحن نطالب بالجزاء العادل.

لقد ارتُكبت الجريمة ضد حدود دولتنا. لقد ارتُكبت الجريمة ضد حياة شعبنا. لقد ارتُكبت الجريمة ضد كرامة نسائنا ورجالنا.

لقد ارتُكبت الجريمة ضد القيم التي تجعلكم وتجعلني مجتمع الأمم المتحدة.

وتطالب أوكرانيا بالعقاب على محاولة سرقة أراضينا. العقاب على قتل آلاف الأشخاص. العقاب على تعذيب النساء والرجال وإذلالهم.

العقاب على الاضطرابات الكارثية التي سببتها روسيا بحربها غير القانونية ليس بالنسبة لنا، نحن الأوكرانيين، فحسب، ولكن للعالم بأسره. لكل دولة ممثلة في قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه.

إنني أتكلم باسم دولة مضطرة للدفاع عن نفسها، ولكن لديها صيغة السلام. إنني أخاطب كل من يريدون أن يسمعوا كيف يمكن تحقيق السلام.

وسأطرح صيغة يمكن أن تنجح ليس بالنسبة لنا فحسب، ولكن أيضا لأي من قد يجدون أنفسهم في ظروف مماثلة لظروفنا. إنها صيغة تعاقب على الجريمة وتحمي الحياة وتستعيد الأمن والسلامة الإقليمية وتكفل الأمن وتوفر التصميم.

هناك خمسة شروط مسبقة للسلام.

عزيزي، السيد رئيس الجمعية العامة!

عزيزي، الأمين العام للأمم المتحدة!

أعزائي، رؤساء الدول والحكومات!

أيها الصحفيون الأعزاء!

دول العالم!

إن أوكرانيا تريد السلام. إن أوروبا تريد السلام. إن العالم يريد السلام. وقد رأينا من هو الطرف الوحيد الذي يريد الحرب.

هناك كيان واحد فقط من بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ربما كان سيعرب الآن، لو كان بوسعه مقاطعة خطابي، عن سعادته بهذه الحرب – بحربه. ولكننا لن ندع هذا الكيان ينتصر علينا، رغم أنه أكبر دولة في العالم.

لقد أظهرت أوكرانيا قوتها في ساحة المعركة، مستخدمة حقها في الدفاع عن النفس وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ولن يلومنا أحد الآن أو مستقبلا على ضعفنا أو عدم قدرتنا على القتال من أجل أنفسنا، من أجل استقلالنا.

إننا نحقق نتيجة في هذه المعركة ونرى كيف ستكون نهاية هذه الحرب، وما هي ضمانات السلام المستقر.

يؤكد ميثاق الأمم المتحدة المساواة بين الدول – وقد أثبتنا أن أوكرانيا على قدم المساواة بين دول متساوية.

ويحمي ميثاق الأمم المتحدة حرمة الحدود – ونحن نؤكد حدود دولتنا بطرد المحتلين إلى خارجها.

وينص ميثاق الأمم المتحدة على قيمة حقوق الإنسان والكرامة والحياة، ونحن ننص عليها أيضا – بتحرير كل مدينة أوكرانية من الاحتلال الروسي.

إننا لم نكن وراء إثارة هذه الحرب. لقد عقدنا ٨٨ جولة من المحادثات بأشكال مختلفة لمنع هذه الحرب، منذ بداية رئاستي وحتى ٢٤ شباط/فبراير من هذا العام.

ولكن روسيا – وبدلا من وقف جريمة العدوان، التي بدأتها في عام ٢٠١٤ – حولتها إلى غزو واسع النطاق. ولم يكن أمامنا خيار سوى الدفاع عن أنفسنا. ويمكننا فعل ذلك. إننا نصد المعتدي إلى ما وراء الحدود المعترف بها دوليا للدولة الأوكرانية.

وهذا هو البند الأول من صيغتنا للسلام. بند شامل. العقاب.

العقاب على جريمة العدوان. العقاب على انتهاك الحدود والسلامة الإقليمية. ويجب أن يستمر العقاب حتى يتم استعادة الحدود المعترف بها دوليا. وحتى يتوقف العدوان. وحتى يتم التعويض عن الأضرار والخسائر الناجمة عن الحرب تعويضا كاملا.

ولذلك، فإن العقوبات المفروضة على المعتدي جزء من صيغة السلام. وعرقلة التجارة والعلاقات مع المعتدي جزء من صيغة السلام. كل هذا عقاب.

وطالما أن المعتدي طرف في عملية صنع القرار في المنظمات الدولية، فلا بد من عزله عنها – على الأقل طالما أن العدوان مستمر. سحب حق التصويت. حرمان وفده من حقوقه. سحب حق النقض – إذا كان عضوا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. من أجل معاقبة المعتدي داخل المؤسسات.

وينبغي ألا نغض الطرف عن دعاة تبرير العدوان، بل أن نطبق طائفة كاملة من القيود الشخصية ضدهم. وهذا عقاب على الكذب.

ولا ينبغي السماح لمواطني الدولة المعتدية بالاستمتاع بالسياحة أو التسوق في أراضي أولئك الذين يقدرون السلام، ولكن ينبغي تشجيعهم من خلال القيود المفروضة على تأشيرات الدخول على محاربة عدوان دولتهم. معاقبة التحريض على الشر.

يجب إنشاء محكمة خاصة لمعاقبة روسيا على جريمة الاعتداء ضد دولتنا. وسيبعث ذلك برسالة إلى جميع المعتدين "المحتملين"، مفادها أنه يجب عليهم أن يقدروا السلام أو أن العالم سيحملهم المسؤولية.

وقد أعددنا خطوات دقيقة لإنشاء هذه المحكمة. وسيتم تقديمها إلى جميع الدول.

وستناشد أوكرانيا الجمعية العامة للأمم المتحدة دعم إنشاء آلية تعويض دولية.

ونحن نعول على دعمكم.

يجب على روسيا أن تدفع ثمن هذه الحرب من أصولها. وهذا أيضا عقاب. وهذه واحدة من أفظع العقوبات للمسؤولين الروس، الذين يقدرون المال أكثر من أي شيء آخر.

والبند الثاني من صيغة السلام هو حماية الأرواح. العنصر الأكثر تحديدا.

الآن، بينما تستمر جلسات الجمعية العامة، يجري استخراج الجثث في مدينة إيزيوم في منطقة خاركيف بأوكرانيا ... الجثث التي دُفنت بصورة جماعية، وهو ما حدث عندما كانت القوات الروسية تسيطر على المنطقة. وقد عُثر هناك على جثث نساء ورجال وأطفال وبالغين ومدنيين وجنود. ٤٤٥ قبرا.

هناك عائلة ماتت تحت أنقاض منزل بعد غارة جوية روسية – الأب والأم والبنتان وعمرهما ٦ و ٨ سنوات والأجداد. وهناك رجل خُنق بحبل. وهناك امرأة وُجدت مصابة بكسور في الأضلاع وثمة آثار جروح على جسدها. وهناك رجل تم إخصاؤه قبل قتله، وهذه ليست الحالة الأولى.

اسألوا، من فضلكم، ممثلي روسيا عن أسباب هوس جنود الجيش الروسي بالإخصاء لهذا الحد. ما الذي فُعل بهم حتى يريدوا أن يفعلوا ذلك بالآخرين؟

والشيء الوحيد الذي يختلف عن الدفن الجماعي في إيزيوم عما رآه العالم في بوتشا هو، في الواقع، الدفن. لقد بقي الجيش الروسي في إيزيوم لفترة أطول. وبالتالي، تم دفن جثث القتلى ولم تُترك مبعثرة في الشوارع.

إذن، كيف يمكننا أن نسمح ببقاء الجيش الروسي في أي مكان على الأراضي الأوكرانية، مع العلم أنهم يرتكبون هذه الجرائم الجماعية في كل مكان؟ لا نستطيع.

يجب أن نحمي الحياة. ويجب على العالم أن يحمي الحياة. وكل دولة تعاني من العدوان المسلح بحاجة إلى فرصة لحماية مواطنيها وتحرير أراضيها.

وإذا كان الأمر يتطلب المساعدة بالأسلحة أو القذائف – فيجب توفيرها. وإذا كان المرء بحاجة إلى مساعدة مالية لهذا الغرض، فيجب إعطاؤها. وإذا كان الأمر يقتضي المساعدة ببيانات الاستخبارات – فلتفعلوا ذلك. ولكن ما لا حاجة إليه هو الأكاذيب.

يمكننا إعادة العلم الأوكراني إلى كامل أراضينا. ويمكننا أن نفعل ذلك بقوة السلاح.

لكننا بحاجة إلى وقت.

لقد حاولنا تسريع ذلك. وحاولنا تنفيذ الأحكام الأساسية لميثاق الأمم المتحدة بالنسبة لأوكرانيا من خلال المفاوضات.

لكن روسيا تخشى المفاوضات الحقيقية ولا تريد الوفاء بأي التزامات دولية عادلة. إنها تكذب على الجميع. كما هو معتاد بالنسبة للمعتدين، وبالنسبة للإرهابيين.

حتى الآن، عندما تتكلم روسيا عن المفاوضات، فإنها لا تريد سوى إبطاء تقهقرها. تريد روسيا قضاء فصل الشتاء في الأراضي المحتلة في أوكرانيا وإعداد القوات لمحاولة شن هجوم جديد. وإيجاد بوخاس جديدة وإيزيوم جديدة ... أو على الأقل تريد إعداد تحصينات في الأراضي المحتلة وتنفيذ التعبئة العسكرية في الداخل.

لا يمكننا أن نتفق على حرب مؤجلة. لأنها ستكون أشد من الحرب الآن.

بالنسبة لنا، هذه حرب من أجل الحياة. هذا هو السبب في أننا بحاجة إلى الدعم الدفاعي – الأسلحة والمعدات العسكرية والقذائف. الأسلحة الهجومية، بعيدة المدى كافية لتحرير أرضنا، والأنظمة الدفاعية، وقبل كل شيء، الدفاع الجوي. نحن بحاجة إلى الدعم المالي للحفاظ على الاستقرار الداخلي والوفاء بالالتزامات الاجتماعية تجاه شعبنا.

الحماية المادية والاجتماعية عنصران من عناصر حياة أي أمة. لذا، فإن البند الثاني من صيغتنا للسلام هو حماية الأرواح. بكل الوسائل المتاحة التي يسمح بها ميثاق الأمم المتحدة.

والبند الثالث من صيغتنا للسلام هو استعادة الأمن وسلامة الأراضي.

انظروا إلى أركان الأمن العالمي العديدة التي قوضتها روسيا بحربها – السلامة البحرية، وسلامة الأغذية، والأمان من الإشعاع، وسلامة الطاقة، والسلامة من أسلحة الدمار الشامل.

إننا نستعيد بالفعل السلامة البحرية والأمن الغذائي. وأشكر السيد أنطونيو غوتيريش على مشاركته الشخصية. لقد تلقت الدول التالية بالفعل منتجات زراعية أوكرانية: الجزائر وإثيوبيا ومصر وليبيا وكينيا والصومال والسودان وتونس وبنغلاديش وإسرائيل والهند وإيران واليمن وقبرص والصين وكوريا ولبنان وتركيا وبلجيكا وبلغاريا واليونان وأيرلندا وإسبانيا وإيطاليا وهولندا وألمانيا ورومانيا وفرنسا.

وعلينا زيادة الإمدادات عن طريق البحر. سواء في ظل ظروف السوق أو في إطار برنامج الأغذية التابع للأمم المتحدة، الذي تعد أوكرانيا دائما من شركائه الموثوق بهم.

بالمناسبة، وعلى الرغم من كل الصعوبات التي سببتها الحرب، قررنا تقديم المعونة الإنسانية إلى إثيوبيا والصومال، لذلك سنرسل لهما كمية إضافية من قمحنا.

لكن الأمر أصعب مع وجود العوامل الأمنية الأخرى.

عشية اجتماع الجمعية العامة، أطلقت روسيا صواريخ على محطة الطاقة النووية في جنوب أوكرانيا. أصاب الانفجار مباني المحطة – تكسرت النوافذ، وتضررت الجدران. لقد انفجرت الصواريخ على بعد ثلاثة أمتار فقط من جدران المفاعلات!

ويأتي ذلك بعد النداء الواضح الذي وجهته الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى روسيا لوقف أي نشاط عدائي ضد أي منشآت نووية في أوكرانيا، وعلى وجه الخصوص، ضد محطة زابوريجيا للطاقة النووية وهي الأكبر في أوروبا، وقد حولتها روسيا إلى هدف.

وهذا يجعلكم جميعا هدفا.

الابتزاز الإشعاعي الروسي هو شيء يجب أن يقلق كل واحد منكم، لأن أيا منكم لن يجد لقاحا ضد المرض الناجم عن الإشعاع.

لا تزال أزمة تكاليف المعيشة مستمرة في عشرات البلدان، وتعود جذورها إلى زعزعة استقرار سوق الطاقة. من الضروري إزالة العامل الرئيسي لاضطراب الأسعار العالمية، وهو: الابتزاز الروسي للطاقة.

ومن الضروري وضع حد أقصى للأسعار التي تصدر بها روسيا مصادر الطاقة. من الضروري أن نجعل النفط والغاز الروسيين – مجرد سلعتين عاديتين مرة أخرى. حاليا، النفط والغاز هما سلاحا الطاقة الروسيان. وهذا هو السبب في أنها تتلاعب بالأسواق بحيث تصبح الكهرباء والغاز والبنزين والديزل امتيازا للقلة بدلا من أن تكون سلعة مشتركة متاحة للجميع.

إن الحد من الأسعار يحمي العالم. هذه هي الطريقة لاستعادة أمن الطاقة والأسعار.

ولكن هل سيقوم العالم بذلك؟ أم أنه سيكون خائفا؟ هل سيخاف من التهديدات الروسية؟

من الضروري اتخاذ خطوة قوية واحدة فقط، وبعد ذلك سيكون كل شيء واضحا. لقد حان الوقت لذلك.

وهذه الخطوة ستعيد الأمور إلى نصابها؛ بعد الإرهاب الصاروخي الروسي. بعد المجازر. بعد ماريوبول. بعد حرق السجناء الأوكرانيين في أولينيفكا على أيدي الجيش الروسي. بعد حصار المنافذ. وبعد ضربات الدبابات والصواريخ الروسية على محطات الطاقة النووية. وبعد التهديدات باستخدام الأسلحة النووية، التي أصبحت القاعدة، وليس الاستثناء، بالنسبة لمروجي الدعاية الروس...

يجب علينا أخيرا أن نعترف بروسيا كدولة راعية للإرهاب. على جميع المستويات. وفي جميع البلدان التي تعترف بقيم السلام وحماية الحياة البشرية. قانونيا. سياسيا.

إذا لم يكن لديكم آلية قانونية، يمكنكم اتخاذ قرار سياسي – في البرلمانات. هذا هو الأساس لاستعادة الأمن العالمي. إذا تم اتخاذ هذه الخطوة القوية، فستتلاشى الشكوك – ما إذا كان يجب اتخاذ خطوات مهمة أخرى.

والأمر الحساس جدا هو الحدود، والسلامة الإقليمية.

عندما تحاول دولة ما سرقة أراضي دولة أخرى، فإنها تهاجم جميع دول العالم.

لا يمكن استعادة الأمن العالمي دون استعادة السلامة الإقليمية للدولة التي عانت من العدوان المسلح.

ولذلك، فإن البند الثالث من صيغة السلام الأوكرانية هو استعادة الأمن والسلامة الإقليمية. والبند الرابع هو الضمانات الأمنية.

لكل دولة الحق في ضمانات أمنية. ليس الدول الكبيرة فحسب. ليس الدول الأكثر حظا فقط.

لدينا مقترحات لرفع مستوى الهيكل الأمني لأوكرانيا، وأوروبا والعالم، الأمر الذي لن يسمح بمزيد من العدوان ضدنا. وبدأنا في عرضها بالفعل على الشركاء.

مقترحات بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف والثنائية الملزمة قانونا. هذه هي الشروط التي تمكن الجهات الضامنة من التصرف، والجدول الزمني لتثمر إجراءاتها – النتائج في البر والبحر والجو؛ في الدبلوماسية والسياسة، في الاقتصاد والمالية، في توفير الأسلحة والاستخبارات. وكل واحد منكم سيتلقى نص صيغتنا للسلام، سيرى أيضا تفاصيل ما نقدمه كضمانات أمنية.

لا أريد أن أقارن عروضنا بضمانات أي تحالفات موجودة على هذا الكوكب الآن. أود أن أشدد على أنه من الأفضل دائما أن نحافظ على أمن دولة ما، وقائيا، بدلا من وقف الحرب بعد أن تكون قد بدأت بالفعل.

والبند الخامس من صيغة السلام الأوكرانية هو التصميم. وهو شيء بدونه لن تحقق البنود الأربعة الأخرى المرجو منها.

هذا هو تصميمنا على القتال. هذا هو تصميم الشركاء على مساعدتنا، وكذلك أنفسهم. وهذا هو تصميم العالم على الالتفاف حول من يحارب العدوان المسلح وعلى دعوة من يهدد الجميع إلى مراعاة النظام.

إذن، جميع البنود الخمسة لصيغتنا هي:

العقوبة على العدوان؛

وحماية الحياة البشرية؛

واستعادة الأمن والسلامة الإقليمية؛

والضمانات الأمنية

والتصميم على الدفاع عن النفس.

هذه هي صيغة الجريمة والعقاب، وهي معروفة بالفعل لروسيا. وهذه هي صيغة العدالة والقانون والنظام التي لم تتعلمها روسيا بعد. وكذلك أي معتدين محتملين آخرين.

ما هو غير موجود في صيغتنا؟ إنه الحياد.

إن الذين يتكلمون عن الحياد، عندما تتعرض القيم الإنسانية والسلام للهجوم، يقصدون شيئا آخر. إنهم يتكلمون عن اللامبالاة – إن كل واحد يتكلم عن نفسه. وإليكم ما يقولونه. يتظاهرون بأنهم مهتمون بمشاكل بعضهم البعض. ويعتنون ببعضهم البعض بشكل رسمي. إنهم يظهرون التعاطف فقط من أجل البروتوكول. وهذا هو السبب في أنهم يتظاهرون بحماية شخص ما، لكن في الواقع، إنهم لا يحمون سوى مصالحهم الخاصة. وهذا ما يهيئ الظروف للحرب. هذا ما يجب تصحيحه من أجل تهيئة الظروف للسلام.

كل ما تحتاجون إليه هو التصميم.

وقد كثر التكلم عن إصلاح الأمم المتحدة. وكيف انتهى كل ذلك؟ بلا نتيجة.

إذا نظرتم بعناية إلى صيغتنا للسلام، سترون أن تنفيذها هو بالفعل إصلاح حقيقي للأمم المتحدة. إن صيغتنا عالمية، وتوحد شمال العالم وجنوبه. إنها تدعو إلى الأخذ برأي الأغلبية في العالم، وتشجع على توسيع نطاق تمثيل أولئك الذين لا تزال أصواتهم غير مسموعة.

وهذا اختلال في التوازن عندما تمتثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومعظم آسيا وأوروبا الوسطى والشرقية لحق النقض، الذي لا تتمتع به هي نفسها.

هذا ما تتكلم عنه أوكرانيا. هل سبق أن سمعتم مثل هذه الكلام من روسيا؟ لكنها عضو دائم في مجلس الأمن. لسبب ما. لأي سبب ليست اليابان أو البرازيل، وليست تركيا أو الهند، وليست ألمانيا أو أوكرانيا. سيأتي اليوم الذي سيتم فيه حل هذه المشكلة.

أما بالنسبة للمحادثات بين أوكرانيا وروسيا.

ربما تكونوا قد سمعتم كلاما مختلفا من روسيا حول المحادثات – كما لو أنها كانت مستعدة لها. ولكن. إنهم يتكلمون عن المحادثات لكنهم يعلنون عن التعبئة العسكرية. يتكلمون عن المحادثات لكنهم يعلنون عن استفتاءات وهمية في الأراضي المحتلة.

ما هي الحقيقة إذن؟ التعبئة العسكرية في روسيا حقيقة. والاستفتاءات الزائفة أيضا حقيقة. روسيا تريد الحرب. وهذه حقيقة. لكن روسيا لن تكون قادرة على وقف مسار التاريخ. فالبشرية والقانون الدولي أقوى من دولة إرهابية واحدة. وستضطر روسيا إلى إنهاء هذه الحرب. هذه الحرب التي بدأتها.

وأستبعد أن تتم التسوية على أساس مختلف عن صيغة السلام الأوكرانية. وكلما ازداد الإرهاب الروسي، قل احتمال موافقة أي شخص في العالم على الجلوس على الطاولة معهم.

وإذا أعقب كلماتي إطلاق صواريخ روسية وأعمال إرهابية جديدة، فلن يثبت ذلك سوى الضعف. ضعف روسيا. وعدم قدرتها على الانتصار علينا، وعجزها عن الهيمنة على العالم.

ولن يثبت سوى وجوب تنفيذ البنود الخمسة لصيغة السلام الأوكرانية في أقرب وقت ممكن.

نحن مستعدون للسلام. ولكن السلام الحقيقي والصادق والعادل. ولهذا السبب يقف العالم إلى جانبنا.

وأخيرا.

أود أن أشكر الـ ١٠١ دولة التي صوتت لصالح مشاركتي ببياني عبر الفيديو. إنه لم يكن تصويتا بشأن صيغة المشاركة فحسب. بل كان تصويتا يتعلق بالمبادئ.

ولم تصوت معارضة سوى سبع دول: بيلاروسيا وكوبا وكوريا الشمالية وإريتريا ونيكاراغوا وروسيا وسورية.

سبع دول خائفة من البيان عبر الفيديو. سبع دول تستجيب للمبادئ بالتصويت ضدها. سبع دول فقط. ١٠١ دولة مقابل ٧ دول.

أيها الأصدقاء! – إذا كان هذا التحالف ضد تصميمنا، فأنا أهنئكم جميعا. لأن هذا يعني أن السلام سيتغلب على أي عدوان، وأنه لا توجد عقبة أمام تنفيذ صيغة السلام.

أشكركم على إصغائكم!

مرة أخرى، أتمنى لكم كل السلام!

المجد لأوكرانيا (Слава Україні).